

التقرير الاقتصادي السنوي

2021

الإصدار التاسع والعشرين

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.
هاتف : 9718001222 +
فاكس: 9712626000 +
البريد الإلكتروني : info@economy.ae
إنترنت : www.economy.ae

إدارة المعلومات والدراسات الاقتصادية

البريد الإلكتروني : fSaif@economy.ae
هاتف : 97126131293 +

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy

twitter.com/Economyae

التقرير الاقتصادي السنوي

2021

الإصدار التاسع والعشرين

الإمارات
THE EMIRATES

عام
الاستعداد
للخمسين
Towards the next Fifty

الرؤية

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني على المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية.

الرسالة

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

القيم

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة. احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.
الاستدامة: نحرص على تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية والبيئية في جميع الأنشطة الاقتصادية.
التكامل: تعزيز أوجه التعاون والتكامل بين القطاعات الاقتصادية.
التنافسية: نسعى لتحقيق المكانة المرموقة للاقتصاد الوطني محليا ودوليا. التميز وروح الفريق: نعمل من خال فريق واحد لنشر التميز المؤسسي على كافة الأصعدة



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
حاكم أبوظبي (حفظه الله)



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، (حفظه الله)



معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي

وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة



معالي عبدالله بن طوق

عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

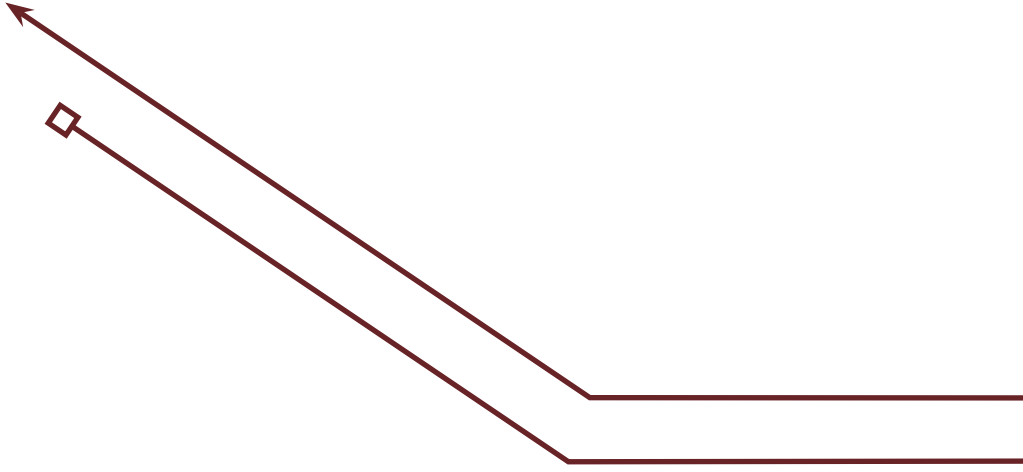


معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي

وزير دولة للتجارة الخارجية

كلمة معالي عبد اللّه بن طوق المري

- وزير الاقتصاد



مثّل عام 2021 محطة مفصلية في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها، حيث نحتفل فيه باليوبيل الذهبي للدولة ومرور خمسة عقود على قيام صرح الاتحاد وانطلاق مسيرة استثنائية من النهضة والتنمية التي شهدتها الدولة في شتى المناحي والمجالات مدفوعة برؤية القيادة الرشيدة وتوجيهاتها لبناء إمارات المستقبل.

وندشن في هذا العام مرحلة جديدة من التقدم خلال الخمسين عاماً المقبلة برؤية استشرافية وخطط استباقية وطموحة وفق مبادئ وثيقة الخمسين التي صاغتها حكمة القيادة الرشيدة، وتتكامل جهود مختلف الجهات الحكومية في الدولة، بالتعاون مع القطاع الخاص والشركاء العالميين، للدفع قدماً بمسيرة التقدم والازدهار التي تشهدها الدولة، والهدف تعزيز وترسيخ ريادة دولة الإمارات عالمياً في مختلف المجالات. لقد أثبت اقتصاد الدولة خلال الخمسين عاماً الماضية حيويته وتنافسيته وتفرده، إذ تبوأت الإمارات الصدارة على المستوى العالمي في 152 مؤشراً تنموياً واقتصادياً، وحلت في المرتبة الأولى عالمياً في استقطاب المواهب والسياح، والأولى إقليمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغيرها من مؤشرات التنافسية الاقتصادية. واستطاع اقتصادنا الوطني تقديم نموذج متقدم في الإنجاز والتنمية المستدامة، مما عزز سمعة ومكانة الدولة كعاصمة للاقتصاد والمال والأعمال، ووجهة عالمية للمشاريع الريادية والمواهب والمبتكرين الذين يجدون على هذه الأرض الطيبة المناخ الملائم والبيئة المحفزة لتحويل أحلامهم إلى واقع وقصص نجاح ملهمة.

وخلال عام 2021، شهدت الدولة إطلاق «مشاريع الخمسين» التي تمثل دورة جديدة من المشاريع الاستراتيجية الوطنية، وتؤسس لمرحلة جديدة من النمو الداخلي والخارجي للدولة، وتصب في تطوير النموذج الاقتصادي القائم ليكون أكثر مرونة واستدامة وأكثر مواكبة لاتجاهات المستقبل. وفي إطار الاستعدادات للخمسين المقبلة أيضاً، شهدت الدولة أضخم تغييرات تشريعية في تاريخها شملت صياغة وتحديث 50

قانوناً اتحادياً، تسهم في إحداث تطور جوهري في المنظمة التشريعية للاقتصاد ليكون أكثر تنافسية ومرونة وانفتاحاً وقدرة على استقطاب الاستثمارات العالمية والشركات الناجحة في مختلف القطاعات، ولا سيما القطاعات الجديدة والمستقبلية. ومن أبرز القوانين التي تم الإعلان عنها الملكية الصناعية وبراءات الاختراع، وتشريعات الشركات التجارية، والسجل التجاري، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. كما تم تطوير منظومة الإقامة لجذب المواهب والكفاءات إلى الدولة في مختلف القطاعات الاستراتيجية.

وتحت مظلة مشاريع الخمسين، وسّعت الدولة شبكة علاقاتها وشراكاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع العديد من دول العالم، من خلال برامج مثل الاتفاقيات الاقتصادية العالمية، وتم الإعلان عن أضخم مبادرة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الدولة بتوجه مستقبلي، «قمة الإمارات للاستثمار Investopia» التي ستنطلق دورتها الأولى في مارس 2022 وتهدف لجذب 550 مليار درهم إلى أسواق الدولة بحلول 2030، كما سيتواصل العمل في برامج مثل 10×10 لتنمية الصادرات الوطنية إلى عدد من الأسواق العالمية المستهدفة. وتم أيضاً إطلاق «موطن ريادة الأعمال» الذي يمثل بوابة متكاملة تقوم على أكبر شراكات من نوعها بين القطاع الحكومي وشركات ومؤسسات إقليمية وعالمية رائدة، لتطوير منظومة ريادة الأعمال في الدولة إلى مستوى جديد وتعزيز جاذبيتها للمشاريع الريادية والشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الآفاق الواعدة من مختلف أنحاء العالم.

وتبقى الجهود مستمرة لتطوير اقتصادنا الوطني بما يخدم بيئة الأعمال ويصب في توفير ممكنات النمو للأنشطة الاقتصادية والتجارية في الدولة. وانطلاقاً من حرص وزارة الاقتصاد على تعزيز معرفة القطاع الحكومي والخاص والأكاديمي وكافة أصحاب المصلحة بأهم المستجدات الاقتصادية، يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2021، والذي يقدم عرضاً وتحليلاً متكاملاً لأهم المؤشرات الاقتصادية على الصعيد العالمي وكذلك على المستوى الإقليمي عربياً وخليجياً، ويستعرض مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة الإمارات والإحصاءات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والتجارة والتضخم وسوق العمل، وغيرها من المؤشرات والأرقام التي ترسم صورة واضحة عن النشاط الاقتصادي بالدولة، مع تحليل لآفاق النمو الاقتصادي خلال عام 2022. نأمل أن يمثل هذا التقرير إضافة معرفية تسلط الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية محل الاهتمام وتلبي حاجة الجهات الحكومية والأكاديمية والباحثين وقطاع الأعمال والمهتمين من مختلف الفئات، وتسهم في تعزيز عملية صنع القرار واستشراف المستقبل لوضع الخطط المناسبة لتحقيق تطلعاتنا في التنمية والازدهار.

المحتويات

		صفحة
1	الاوضاع الاقتصادية العالمية	16
	النمو الاقتصادي العالمي	17
	التجارة و الاستثمار العالميين	18
	معدلات التضخم	22
	الاقتصادات المتقدمة	24
	اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	28
2	الأوضاع الاقتصادية العربية	30
	النمو الاقتصادي	31
	التضخم	33
	الموازنات العربية	34
	البطالة العربية	35
	المديونية العربية	37
3	الأوضاع الاقتصادية الخليجية	38
	النمو الاقتصادي	39
	معدلات التضخم	41
	الوضع النقدي والمصرفي	42
4	أداء الاقتصاد الوطني	44
	الناتج المحلي الإجمالي	45
	معدل التضخم	50

		صفحة
4	أداء الاقتصاد الوطني	
	التجارة الخارجية غير النفطية	52
	الانفاق الاستهلاكي النهائي.	72
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	74
	الاستثمار الأجنبي المباشر	76
	القطاع النقدي والمصرفي والمالي	86
	المالية العامة	98
5	السكان والقوى العاملة	100
	السكان	100
	القوى العاملة	101
	توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية	103
6	قضايا اقتصادية	108
	دراسة حول " قياس اثر توحيد العطلات الرسمية بين القطاعين العام والخاص "	108
	توزيع العينة ومجتمع الدراسة	111
	نتائج الدراسة	113
	النتيجة النهائية والتوصيات	127
7	التوقعات الخاصة بالاقتصاد الاماراتي لعامي 2021 و 2022	129



1

الأوضاع الاقتصادية العالمية

نمو

5.9%

النمو الاقتصادي العالمي



من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5,9% في 2021 و4,9% في 2022، (وفق تقديرات صندوق النقد الدولي – اكتوبر 2021) أي بانخفاض قدره 0,1 نقطة مئوية في 2021 عما ورد في تقديرات يوليو 2021. ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة – والذي يرجع جزئيا إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد – وكذلك المتعلق بالبلدان النامية منخفضة الدخل، الذي يرجع في معظمه إلى تفاقم ديناميكية الجائحة. ويتوازن هذا التخفيض جزئيا مع تحسن الآفاق قصيرة الأجل في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية نتيجة ارتفاع اسعار السلع الاولية . اضافة الى ازدياد عدم اليقين بشأن مدى السرعة التي يمكن بها التغلب على الجائحة، نتيجة لسرعة انتشار سلالة «دلتا» ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة. وأصبح الاختيار بين بدائل السياسات أكثر صعوبة، نظرا لمحدودية المجال المتاح للتصرف ، وزيادة المخاطر في الاسواق المالية وتزايد أوجه الهشاشة في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية . اذا قُدّر لتأثير كوفيد–١٩ أن يمتد الى الاجل المتوسط فمن شأنه ان يخفض اجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار تراكمي قدره 5,3 تريليون دولار على مدار الخمس سنوات القادمة مقارنة بالتوقعات الحالية . ينبغي ان يظل الانفاق على الرعاية الصحية على رأس الاولويات ، وتحري مزيد من الدقة في توجيه الامدادات الحيوية والتحويلات ، وتعزيزها من خلال اعادة التدريب ، ودعم عمليات اعادة التوزيع ، وان ينصب تركيز السياسات على الاهداف الهيكلية طويلة المدى .

التجارة والاستثمار العالميين



من المتوقع أن تصل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية الى ادنى مستوياتها في عام 2021 ثم ترتفع بزيادة تتراوح بين 10 % و15 %. مع ذلك، ستظل تلك التدفقات أقل بنحو 25 % من مستوى عام 2019 وأقل بأكثر من 40 % من أعلى مستوى وصلته آخر مرة في عام 2016 .

ويعزى ذلك الى عدم اليقين المستمر بشأن امكانية الحصول على اللقاحات ، وظهور طفرات جينية من الفيروسات، وتأخر اعادة فتح القطاعات الاقتصادية . وتشير التوقعات الصادرة عن الاونكتاد ضمن (تقرير الاستثمار العالمي 2021) الى زيادة إضافية في عام 2022 ،يمكن أن تعيد حسب الحد الاعلى من التوقعات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى مستوى عام 2019 البالغ 5,1 تريليون دولار .

من المتوقع ان تدفع الاقتصادات المتقدمة عجلة النمو العالمي في الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث يتوقع ان يبلغ النمو في عام 2021 نسبة 15% بفضل قوة انشطة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود ، وبفضل الدعم الواسع النطاق للاستثمار العام .

واستمرار صمود تدفقات الاستثمار الاجنبي

المباشر الى آسيا (8%) ، حيث برزت المنطقة بإعتبارها وجهة جذابة للاستثمار الدولي طيلة فترة الجائحة .

وتوقع عدم حدوث انتعاش كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا وامريكا اللاتينية والكاريبي في الاجل القريب ، حيث ان هاتان المنطقتان تعانيان بشكل اكبر من مواطن الضعف الهيكلية ، ولهما حيز مالي أضيق ، وتعتمدان اعتماداً شديداً على الاستثمارات التأسيسية التي يتوقع ان يظل مستواها متدنيا في عام 2021 .

تصنف الاغذية والزراعة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمستحضرات الصيدلانية بإعتبارها أهم ثلاثة قطاعات لجذب الاستثمار الاجنبي في عام 2021 ، حيث يعتبر قطاع الاغذية والزراعة هاماً لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من جانب الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، كما يشهد قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستحضرات الصيدلانية اهتماماً متزايداً بسبب الجائحة .

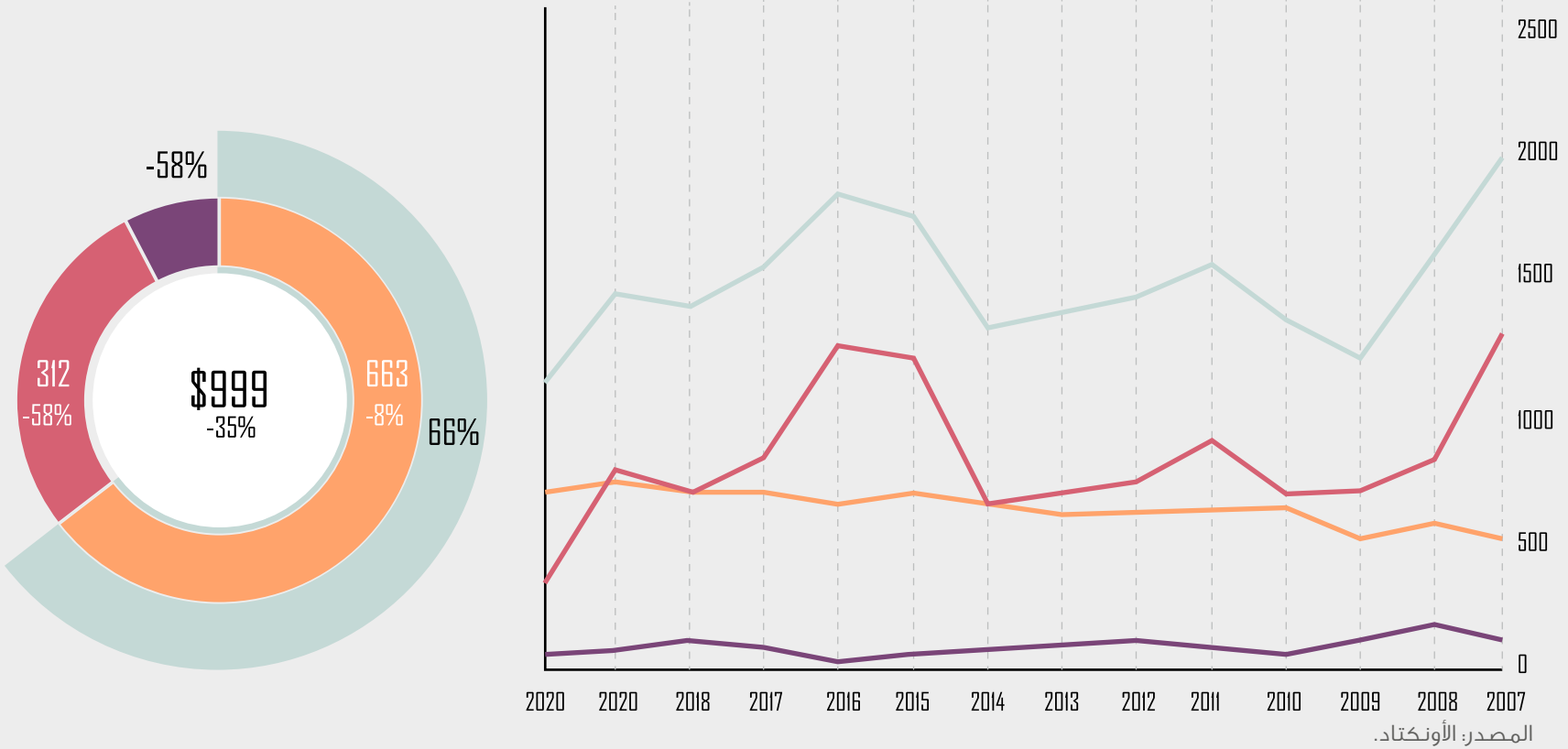


15%

النمو المتوقع للاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2021

شكل 1

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة على نطاق العالم، وحسب مجموعة الاقتصادات (2007–2020) بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية



المصدر: الأونكتاد.

المجموع العالمي
الاقتصادات النامية
الاقتصادات المتقدمة
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

ومن المتوقع ان تنمو تجارة البضائع العالمية في عام 2021 بمقدار 10.8% ، بعد انخفاضها 5.3 % في 2020. كما يتوقع ان يتباطأ نمو التجارة إلى 4.7 % في 2022، ويعزى معدل النمو السنوي القوي لتجارة السلع في العام 2021 بشكل أساسي إلى الانهيار الذي شهده العام السابق، عندما وصلت التجارة إلى الحضيض في الربع الثاني.

ما زال التحسن في تجارة السلع متفاوتا . كما ان مناطق الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وإفريقيا تتجه نحو الانتعاش الأكثر ضعفا من ناحية الصادرات، فيما تشهد منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا أبطأ انتعاش على صعيد الواردات.

أن قيمة التجارة العالمية في السلع بلغت حوالى 5.6 تريليون دولار وسجلت رقما قياسيا جديدا على الإطلاق في الربع الثالث من عام 2021، كما أن التجارة في الخدمات بلغت حوالي 1.5 تريليون دولار، وأن النمو الفصلي في تجارة السلع بلغ حوالي 0.7 % في حين بلغ نمو الخدمات حوالي 2.5 % على أساس سنوي. وتوقعت منظمة الاونكتاد الى أن معدل نمو تجارة السلع لايزال أعلى بكثير من معدل نمو الخدمات (22 % مقابل 6 %)، وأنه من المحتمل أن يستمر الاتجاه نحو نمو أبطأ لتجارة السلع بالاضافة إلى اتجاه أكثر إيجابية للخدمات، حيث من المتوقع أن تظل التجارة في السلع ثابتة عند حوالي 5.6 تريليون دولار في الربع الرابع من عام 2021 في حين أن من المرجح أن تستمر التجارة في الخدمات في التعاف ببطء. بشكل عام فمن المقرر أن يكون عام 2021 عاما قويا للتجارة الدولية كما يتوقع أن تزداد قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات بنحو 5.2 تريليون دولار مقارنة بعام 2020 ونحو 2.8 تريليون دولار مقارنة بعام 2019 أي ما يعادل زيادة بنحو 23 % و 11 % على التوالي، و من المتوقع أن تصل التجارة في السلع إلى مستوى قياسي قدره 22 تريليون دولار في عام 2021 بينما تقدر قيمة التجارة في الخدمات بنحو 6 تريليونات دولار في عام 2021.

إن الاتجاه الإيجابي للتجارة الدولية في عام 2021 يرجع إلى حد كبير إلى الانتعاش القوي في الطلب بسبب تخفيف القيود الوبائية وحزم التحفيز الاقتصادي والزيادات في أسعار السلع الأساسية، و مع ذلك فان التوقعات في عام 2022 غير مؤكدة للغاية، أن انتعاش عام 2021 تميز بتقلبات كبيرة وغير متوقعة في الطلب مما أدى إلى زيادة الضغط على سلاسل التوريد، كما ساهمت الاضطرابات اللوجستية وارتفاع أسعار الوقود في نقص الامدادات وارتفاع تكاليف الشحن.

أن الأعمال المتراكمة عبر محاور سلسلة التوريد الرئيسية التي ميزت معظم عام 2021 يمكن أن تستمر حتى عام 2022 وبالتالي تؤثر سلبا على التجارة وتعيد تشكيل التدفقات التجارية في جميع أنحاء العالم.

إن معدلات نمو التجارة في الربع الثالث من عام 2021 كانت قوية للغاية في جميع المناطق الجغرافية على الرغم من أنها كانت ضعيفة نسبيا في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق اسيا لا سيما عند مقارنتها بالربع الثالث من عام 2020، كما أن نمو الصادرات كان أقوى في مناطق تصدير السلع الأساسية مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية .

معدلات التضخم

ارتفاع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة، منذ بداية عام 2021 ،مدفوعا بالطلب الذي يزداد قوة، ونقص المدخلات، وأسعار السلع الاولية الاخذة في الارتفاع بسرعة. وفي المرحلة المقبلة، يُتوقع بلوغ التضخم الكلي ذروته في الشهور الاخيرة من عام 2021 ،مع توقع عودة التضخم الى مستويات ما قبل الجائحة بحلول منتصف 2022 في مجموعتي بلدان الاقتصادات المتقدمة وبلدان الاسواق الصاعدة، بينما يميل ميزان المخاطر الى احتمالات تجاوز التوقعات. ستظل توقعات التضخم على المدى الطويل ثابتة. و لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم تراخي النشاط الاقتصادي. فاضطرابات الامداد لفترة مطولة، وصدمات أسعار السلع الاولية والمساكن، والتزامات الانفاق لفترات أطول، وانفلات توقعات التضخم عن ركيزتها يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التضخم الى مستويات أعلى بكثير من المتوقعة . يمكن تجنب حدوث ذعر من التضخم، والذي ينتج عن انفلات توقعات التضخم، من خلال الافصاح السليم، مقترنا بالسياسات النقدية وسياسات المالية العامة المصممة حسب أوضاع كل بلد.



وقد ارتفعت معدلات التضخم الكلي بسرعة في الولايات المتحدة وبعض اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويرجع ارتفاع التضخم في معظم الحالات الى ما نتج عن الجائحة من عدم اتساق بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الاولية مقارنة بأساسها المنخفض منذ عام مضى. يُتوقع، في معظم
الحالات، انحسار ضغوط الاسعار في عام 2022 .وفي بعض اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يُتوقع استمرار ضغوط الاسعار بسبب ارتفاع أسعار الاغذية، والاثار المتأخرة لارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار الصرف الذي أدى الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن التضخم السنوي في الاقتصادات المتقدمة سيصل إلى الذروة عند متوسط 3,6% في الشهور الأخيرة من عام 2021 قبل أن يرتد إلى معدل 2% في النصف الأول من عام 2022، بما يتوافق مع أهداف البنك المركزي. وستشهد الأسواق الصاعدة ارتفاعات أسرع حتى تصل إلى متوسط 6,8% ثم يتراجع هذا المتوسط إلى 4%.

غير أن التوقعات تأتي مصحوبة بقدر كبير من عدم اليقين، وقد يظل التضخم مرتفعا لفترة أطول. والعوامل المساهمة في ذلك قد تشمل الارتفاع الكبير في تكاليف المساكن ونقص الإمدادات لفترة مطولة في الاقتصادات المتقدمة والنامية، أو ضغوط أسعار الغذاء وانخفاض أسعار العملات في الأسواق الصاعدة.

وقد قفزت أسعار الغذاء حول العالم بما يقارب 40% أثناء الجائحة، وهو تحد قاس للبلدان منخفضة الدخل حيث تمثل هذه المشتريات نسبة كبيرة من إنفاقها الاستهلاكي.

الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الى أن الناتج الكلي لمجموعة الاقتصادات المتقدمة سيعود في عام 2022 الى مساره الاتجاهي السابق على الجائحة ويتجاوزه بنسبة 9,0 % في 2024 .وعلى العكس من ذلك، تشير التوقعات الى أن الناتج الكلي لمجموعة اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (ما عدا الصين) في عام 2024 سيظل أقل من تنبؤات ما قبل الجائحة بنسبة 5,5% ، مما يسفر عن انتكاسة أكبر في جهود تحسين مستوياتها المعيشية. وترجع هذه المسارات الاقتصادية المتباعدة الى التفاوتات الكبيرة في إمكانية الحصول على اللقاحات وفي الدعم المقدم من السياسات.

تراجعت آفاق النمو لعام 2021 حسب توقعات صندوق النقد الدولي في العدد اكتوبر 2021 مقارنة بتنبؤات يوليو، وهو ما يعكس في الجزء الاكبر منه تخفيض التنبؤات في الولايات المتحدة الامريكية بسبب السحب الكبير من المخزون في الربع الثاني والذي يعكس جزئيا انقطاعات العرض، وتراجع مستويات الاستهلاك في الربع الثالث(وألمانيا)وهو ما يرجع جزئيا الى نقص المدخلات الاساسية الذي يؤثر على مخرجات الصناعات التحويلية(واليابان)بسبب تأثير حالة الطوارئ الرابعة بدءا من يوليو وحتى سبتمبر نتيجة وصول أعداد الاصابات الى مستويات غير مسبوقة خلال الموجة الحالية. وتعكس آفاق الولايات المتحدة قانون البنية التحتية الذي أقره مجلس الشيوخ مؤخراً والتشريع المرتقب لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي، واللذين تصل نفقاتهما الى 4 تريليونات دولار أمريكي



تقريبا على مدار السنوات العشر التالية. ويتضمن السيناريو الاساسي أيضا المنح والقروض المقدمة الى اقتصادات الاتحاد الاوروبي في إطار خطة الجيل القادم للاتحاد الاوروبي. ومع مواصلة التقدم المحرز نحو توفير اللقاحات للمواطنين، يؤدي التحسن المتوقع في مستويات التعافي عبر الاقتصادات المتقدمة خلال النصف الاول من العام التالي الى زيادة تنبؤات النمو لعام 2022.

جدول (1)

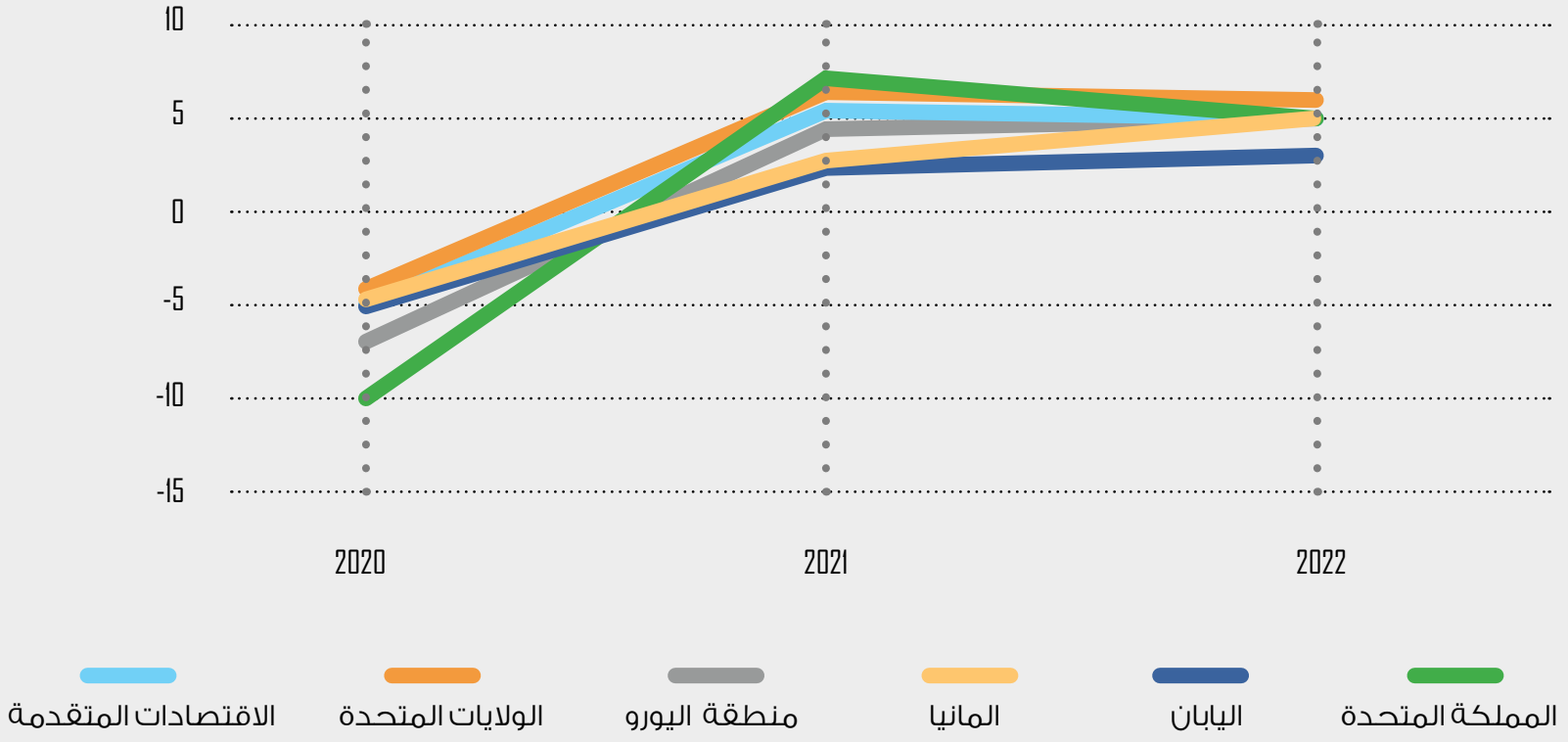
معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الدولة	2020	2021	2022
الاقتصادات المتقدمة	-4.5	5.2	4.5
الولايات المتحدة	-3.4	6.0	5.2
منطقة اليورو	-6.3	5.0	4.3
ألمانيا	-4.6	3.1	4.6
اليابان	-4.6	2.4	3.2
المملكة المتحدة	-9.8	6.8	5.0

المصدر : صندوق النقد الدولي .

الشكل رقم 2

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)



المصدر : صندوق النقد الدولي .

اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

طرأت زيادة طفيفة على توقعات مجموعة اقتصادات الاسواق الصاعدة ، وفي الصين، تراجعت التوقعات لعام 2021 تراجعا طفيفا بسبب تخفيض الاستثمارات العامة بدرجة أكبر من المتوقع. وبخلاف الصين والهند، تم تخفيض التوقعات بدرجة طفيفة في آسيا الصاعدة والنامية مع تفشي الجائحة مجددا. وشهدت المناطق الاخرى زيادة طفيفة في توقعات النمو لعام 2021 . وتعكس التعديلات في جزء منها تحسن تقييم عدد من مصدري السلع الاولية الذي فاق تأثيره التداعيات المعاكسة الناجمة عن تطورات الجائحة (أمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الاوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء). وأدى تحسن الطلب المحلي عن المستويات المتوقعة في الاقتصادات الاقليمية الكبرى الاخرى الى زيادة التوقعات مجددا لعام 2021(أوروبا الصاعدة والنامية)

بالنسبة لمجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل، تم تخفيض توقعات النمو بمقدار 6,0 نقطة مئوية مقارنة بيوليو نتيجة استمرار التباطؤ في توفير اللقاحات الذي يمثل العامل الرئيسي المؤثر على التعافي. وتشير التحليلات الصادرة عن صندوق النقد الدولي الى أن البلدان النامية منخفضة الدخل ستحتاج الى إنفاق ما يقرب من 200 مليار دولار أمريكي لمكافحة الجائحة و250 مليار دولار أمريكي لاستعادة مسارات التقارب التي قطعتها في مرحلة ما قبل الجائحة. ولا تزال آفاق سوق العمل قاتمة نسبيا بالنسبة للعمالة قليلة المهارة مقارنة بالمجموعات الديمغرافية الاخرى، مما يشير الى تفاقم عدم المساواة في بلدان هذه المجموعة ويجعلها أكثر عرضة لتراجع الدخول دون حدود الفقر المدقع . وتشير التقديرات الى سقوط حوالي 65-75 مليون نسمة آخرين في براثن الفقر المدقع خلال عام 2021 مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة

جدول (2)

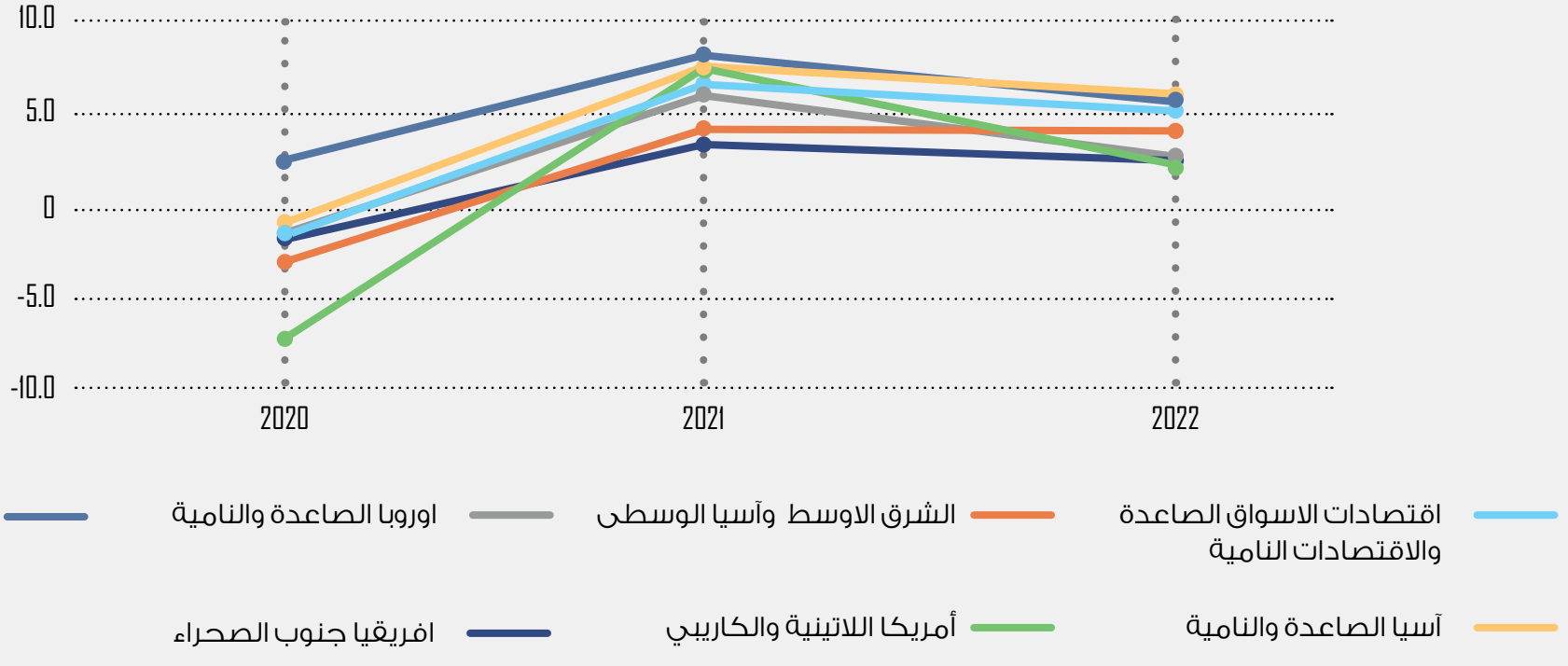
معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

الدولة	2020	2021	2022
اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-2.1	6.4	5.1
الشرق الاوسط وآسيا الوسطى	-2.8	4.1	4.1
اوروبا الصاعدة والنامية	-2.0	6.0	3.6
آسيا الصاعدة والنامية	-0.8	7.2	6.3
الصين	2.3	8.0	5.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-7.0	6.3	3.0
افريقيا جنوب الصحراء	-1.7	3.7	3.8

المصدر : صندوق النقد الدولي .

الشكل رقم 3

النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%) .





2

الأوضاع الاقتصادية العربية

النمو الاقتصادي

شجع الإنجاز المحقق على صعيد حملات التلقيح عدد من الحكومات العربية على تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وساهم في تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية التي لها ترابطات قوية مباشرة وغير مباشرة مع باقي القطاعات الأخرى بداية من الربع الثاني من عام 2021 ،ولعل من أهمها قطاعات التصدير والسياحة والتشييد والبناء والأشغال العامة والتجارة الداخلية والصناعة التحويلية والادوية والاتصالات وتقنية المعلومات. كما ساهمت عدة عوامل أخرى في دعم التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2021 يأتي على رأسها توقعات النمو المرتفعة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة، وحرص البنوك المركزية ووزارات المالية العربية على مد العمل بعدد من التدابير التحفيزية للطلب الكلي في سياق حزم للدعم المالي بلغ إجماليها 327 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.

على ضوء ذلك ، يتوقع صندوق النقد العربي نمو الاقتصادات العربية مجتمعة بنسبة 2.6 % في عام 2021، حيث من المتوقع أن تختتم اقتصادات مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط السنة الجارية محققةً نمواً بنسبة 2.7 %، حيث استفادت دول المجموعة من عدد من المحددات لعل من أهمها ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنحو 63 % منذ بداية العام الجاري وحتى منتصف شهر أكتوبر. فيما يتوقع نمو اقتصادات مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.5 % خلال العام الجاري بفعل عدد من العوامل، يأتي على رأسها تحسن الطلب الخارجي، وارتفاع تحويلات العمالة، والتعافي النسبي للقطاع السياحي مع التقدم في حملات التطعيم وعودة فتح الاقتصادات.

في المقابل، من المتوقع تعزز وتيرة التعافي الاقتصادي للدول العربية في عام 2022 ليصل معدل النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربيّة إلى 5.2 %، كنتيجة لعدد من العوامل، يأتي على رأسها الارتفاع المتوقع في كميات الإنتاج النفطي لعدد من الدول العربية الرئيسة المنتجة للنفط في إطار اتفاق «أوبك+» بداية من شهر مايو 2022، الأمر الذي يتوقع في ضوئه نمو اقتصادات مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 5.5 %. من جانب آخر، من المتوقع ارتفاع موازي لمعدل نمو اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط العام المقبل 2022 ليصل إلى 4.6 %، بما يُعزى إلى استمرار انتعاش الطلب العالمي، والتوقعات بعودة الدور الرئيس لعدد من القطاعات الاقتصادية المهمة في هذه الدول وعلى رأسها السياحة والصادرات، نتيجة مواصلة فتح اقتصاداتها في ظل توقع حدوث تقدم أكبر على صعيد حملات التلقيح في العام المقبل.

Source: International Monetary Fund , Arab Monetary Fund

على مستوى الدول العربية فرادى، يُنتظر تعافى كامل لخمس دول عربية من تداعيات الجائحة في عام 2021، فيما يتوقع تعافى تسع دول عربية من تداعيات جائحة كوفيد–19 في عام 2022، وامتداد أجل التعافي لبقيّة الدول العربية إلى ما بعد عام 2022.
في حين يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول العربية بنسبة 4.1 % في عامي 2021 و2022 . حيث أحرزت بعض البلدان تقدما ملحوظا في معدلات التلقيح مثل الأردن والمغرب وتونس.

كما توقع صندوق النقد الدولي أن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في المنطقة، مثل مصر ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وغزة، ستشهد ارتفاعا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.6 % عام 2021، وزيادة إضافية بنسبة 4.2 % عام 2022، ليظل بذلك دون معدلات النمو المتوقعة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في مختلف أنحاء العالم خلال عامي 2021 و 2022 (6.7 % و5.1 %) على التوالي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي العربي

وفقاً لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ما قيمته 238.724 الف دولار خلال عام 2021 . ويبعث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي – الذي غالباً ما يُعد مقياساً أكثر دقة لمستوى المعيشة – برسالة أكثر مدعاة للقلق، حيث أدت الزيادة المتوقعة بنسبة 1.1% في عام 2021، بعد هبوط بنسبة 5.4% في 2020، إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.3% عن مستواه في 2019.
ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أفضل مقاييس ثروة الدول، لما يوفره من معرفة عن متوسط عيش مواطني كل دولة، مع إظهار تمثيل لكمية السلع والخدمات التي تم إنشاؤها لكل فرد. تصدرت قطر عربيًا قائمة الدول ذات النصيب الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لعام 2021، بمتوسط بلغ حجمه 61.7 ألف دولار أمريكي.
جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 43.5 ألف دولار، لتتبعها الكويت في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ حجمه 27.9 ألف دولار. وفي المرتبة الرابعة جاءت البحرين بمتوسط بلغ 26.9 ألف دولار، لتليها السعودية بمتوسط 23.6 ألف دولار لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

التضخم

يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع التضخم في اقتصادات الدول العربية إلى 12.9% عام 2021 نتيجة ازدياد أسعار الغذاء والطاقة والتيسير النقدي في بعض البلدان، قبل تراجعه إلى 8.8 % عام 2022.

من المتوقع ارتفاع معدلات التضخم في جميع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل. وتشير التوقعات بوجه عام إلى استمرار ارتفاع التضخم في هذه المجموعة بحيث يتجاوز 7.5 % خلال الفترة 2021-2022 قبل تراجعه تدريجيا إلى 6 % على المدى المتوسط.

وإلى جانب أسعار الغذاء الدولية، ستكون تطورات أسعار الصرف وأسعار النفط من العوامل المهمة وراء ديناميكيات التضخم في البلدان ذات أسعار الصرف المرنة، حيث يُعزى إليها حوالي ربع حجم التقلبات في معدلات التضخم في المتوسط خلال الفترات السابقة.

في حين توقع صندوق النقد العربي تسجيل معدل تضخم مرتفع في الدول العربية خلال عام 2021 يبلغ حوالي 13.2% نتيجة للارتفاع الملموس للاسعار العالمية للغذاء ، اضافة الى ارتفاع اسعار منتجات الطاقة لا سيما في ظل تطبيق عدد من الدول العربية لآلية التسعير التلقائي لمنتجات الطاقة لتتوافق مع التغيرات في المستويات العالمية لاسعار النفط ، وتوقع تأثر المستوى العام للاسعار بأثر التمرير الناتج عن الضغوطات التي تواجه اسعار صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية بالاضافة الى تصاعد الضغوط التضخمية الناتجة عن اثر زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض الدول نتيجة لزيادة مستويات المعروض النقدي ورفع معدلات الاجور . كما يتوقع ان يتأثر المستوى العام للاسعار في بعض الدول العربية بالتغيرات في حجم الانتاج الزراعي المرتبط بالتقلبات المناخية في هذه البلدان .

اما بالنسبة لعام 2022 ، فيتوقع صندوق النقد العربي انحسار نسبي للضغوطات التضخمية بفعل زوال جانب من الاختناقات الحالية المؤثرة على سلاسل الامداد والزيادات المتوقعة في مستويات المعروض من السلع والخدمات ليسجل انخفاضاً يبلغ 6.1%.

الموازنات العربية



مع استمرار التعافي، يُتوقع تحسن أرصدة المالية العامة تدريجيا بسبب تعافي الإيرادات على مستوى الدورات الاقتصادية، وانقضاء التدابير المرتبطة بالجائحة، والتصحيح المالي المتوقع على المدى المتوسط في البلدان التي تعاني من زيادة أعباء الديون مثل مصر على سبيل المثال.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع عجز المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط اعتباراً من عام 2021 نتيجة التعافي الحالي وارتفاع أسعار النفط وانقضاء التدابير ذات الصلة وجهود الضبط المالي. ولكن الدين الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يرجح أن يظل متجاوزا مستواه قبل الجائحة على المدى المتوسط رغم تراجعه عن مستويات الذروة التي بلغها خلال الازمة. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يظل إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة مرتفعا بحيث يبلغ 473 مليار دولار أمريكي ككل خلال الفترة 2021-2022 مقابل 310 مليارات دولار أمريكي خلال الفترة 2018-2019.

البطالة العربية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم تحديات سوق العمل الهائلة في منطقة الدول العربية . ففي عام 2020، كان فقدان الوظائف في معظم البلدان غير مسبوق من حيث الحجم والنطاق والسرعة. وقد تحملت الفئات الأشد ضعفا الجانب الأكبر من عبء الجائحة، حيث كان محدودو المهارات والشباب والنساء والعمالة المهاجرة والعمالة غير الرسمية من الفئات الأشد تضررا.

دخلت المنطقة العربية معترك الجائحة وهي تعاني من سوء نتائج سوق العمل. ففي عامي 2018 و2019، كان متوسط معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 9,4 %، هو الأعلى على مستوى مناطق العالم، بينما كان معدل المشاركة في القوى العاملة هو الأدنى 55 %.

تسببت الجائحة في خسائر فادحة في أسواق العمل على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فقد ارتفع متوسط معدل البطالة في المنطقة من 9.4 % قبل الأزمة إلى 10,7 % في عام 2020. ونظرا لأن العاملين أصبحوا عاطلين أو تسربوا من القوى العاملة، فقد انخفض عدد العاملين في المنطقة بما يقدر بنحو 8 ملايين شخص، أو بنسبة 2.2 % من السكان في سن العمل.

كما كانت النساء بوجه عام أشد تأثرا بالأزمة من الرجال بسبب التوزيع القطاعي لتوظيف النساء وتمثيلهن المفرط في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. فمقارنة بمتوسط عامي 2018 و 2019، ارتفع معدل بطالة النساء في عام 2020 بوتيرة أسرع من معدل بطالة الرجال.



البطالة العربية

وانخفضت مستويات توظيفهن بنسبة 6.1 % مقارنة بنسبة 3.9 % للرجال. ومع ذلك، كانت الانخفاضات المقابلة في نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل أكبر بين الرجال، ويرجع ذلك على الأرجح إلى نقص تمثيل المرأة في القوى العاملة في المنطقة، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين من حيث نتائج سوق العمل.

و كان الشباب هم الأشد تأثرا بالجائحة، حيث كانت آثارها السلبية على نتائج سوق عملهم أكبر مقارنة بالبالغين. ولم تفلت العمالة محدودة المهارات من آثار الجائحة أيضا. فقد انخفض توظيفها بما يناهز ضعف انخفاض توظيف العمالة عالية المهارات، مما قد يعكس زيادة قدرة العمالة عالية المهارات على العمل من المنزل وزيادة انتشارها في المناطق التي تتيح الحصول على خدمات الإنترنت على نطاق أوسع.

وكان للجائحة تأثير عميق على التوظيف في القطاع الخاص، الذي انخفض بمعدل 2.5 %، أما التوظيف في القطاع العام فقد انخفض بنسبة ١,١ ٪. كما أحدثت الجائحة تأثيرا سلبيا على الأجور. فمع استثناءات قليلة، شهدت البلدان تراجعا في نمو الأجور الحقيقية في عام 2020 مقارنة بعامي 2018 و2019 .

المديونية العربية

أدت جائحة كوفيد–19 إلى زيادة عجز المالية العامة وارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما ساهم في تراجع آفاق استقرار الدين في عدة بلدان.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع إجمالي الدين من 86.8 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2020 إلى 91.7 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2021، ليتراجع تدريجيا لاحقا خلال الفترة 2022-2026، بحيث يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة عام 2023.
كما أدت تراكمات الدين خلال عام 2020 إلى ارتفاع حاد في إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة، حيث يُتوقع أن تبلغ 564 مليار دولار أميركي ككل خلال الفترة 2021-2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20% تقريبا مقارنة بالفترة 2018-2019.

كما ساهم ارتفاع الدين والالتزامات الاحتمالية نتيجة التدابير المتخذة خارج الموازنة، مثل تقديم القروض أو الضمانات، والعديد من العمليات شبه المالية الأخرى، بما في ذلك من خلال المؤسسات المملوكة للدولة في إضعاف الميزانيات العمومية الحكومية، مما يهدد آفاق استقرار الدين.
وبعد انكماش إجمالي عجز الحساب الجاري نتيجة انهيار الطلب المحلي وأسعار النفط عام 2020، يُتوقع ارتفاعه عن مستواه عام 2020 البالغ
3.4 % من إجمالي الناتج المحلي إلى 3.9 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2022. ويعكس ذلك التوازن بين التأثير الإيجابي للتعافي العالمي على تصدير البضائع، وتأثير ارتفاع أسعار النفط وتعافي الطلب المحلي على الواردات، وتباطؤ التعافي في قطاعي السفر والسياحة في لبنان والمغرب.
وتؤكد هذه التوقعات على ضرورة اتخاذ تدابير مالية رشيدة وعاجلة. فحتى قبل جائحة كوفيد–19، كانت احتمالية عدم استقرار الدين مرتفعة بالفعل 44 % في المتوسط عبر بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

تتوقف تخفيضات الدين الملموسة التي تستهدفها الاقتصادات الصاعدة على إجراء تصحيحات مالية قوية نسبيا على المدى المتوسط. غير أن الجدوى الاجتماعية–السياسية لهذه الجهود قد تكون على المحك في سياق مسارات التعافي الهش والمتأثر بمعدلات البطالة المرتفعة.
وقد أدى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يزيد على 100 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2021 حسب التوقعات إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية بما يقرب من 50 % خلال الفترة 2021-2022 (إلى 390 مليار دولار أميركي) مقارنة بالفترة 2018–2019.



3

الأوضاع الاقتصادية الخليجية

يتوقع ان تتعافى اقتصادات دول مجلس التعاون خلال عام 2021 و 2022 من آثار جائحة كوفيد–19 ، مدعومة بمجموعة من العوامل اهمها استمرار دول مجلس التعاون في تبني العديد من المبادرات وحزم التحفيز الداعمة للنشاط الاقتصادي بهدف تشجيع القطاع الخاص والابقاء على الوظائف . كما يتوقع ان يساهم القطاع غير النفطي بشكل اكبر في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة . كما سيساعد التعافي النسبي المحقق للناتج في القطاع النفطي في دعم آفاق النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الاسعار وكميات الانتاج .

حيث يتوقع صندوق النقد العربي تسجيل دول مجلس التعاون معدل نمو يقدر بنحو 2.5 % خلال عام 2021 ، ونحو 5.5 % في عام 2022 ، مقابل انكماش بنسبة 5.4 % في عام 2020 .

النمو الاقتصادي

تشير تقديرات البنك الدولي الى أن تعود اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مسار النمو لتحقق نمو كلي بنسبة 2.6 % في عام 2021. كما أن التعافي القوي في بلدان دول مجلس التعاون ، والذي يعود إلى نمو القطاعات غير النفطية والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، سوف تتسارع وتيرته خلال عام 2022 بالتوازي مع الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط وفقاً لاتفاق أوبك بلس، وتحسّن الثقة لدى مؤسسات الأعمال، والعمل على جذب استثمارات إضافية.

قلصت الظروف المواتية في سوق النفط من الاختلالات التي طالت حسابات المالية العامة والحسابات الخارجيّة لدول مجلس التعاون، مع انتعاش عائدات صادراتها. وتبقى الآفاق المستقبليّة متوسطة الأجل عرضة للمخاطر الناشئة عن التباطؤ في وتيرة التعافي العالمي، وتجدّد تفشّي فيروس كورونا، وتقلبات قطاع النفط.

كما توقع صندوق النقد الدولي، أن ينمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.5 % خلال 2021، بدعم نمو الاقتصاد غير النفطي في المنطقة.

حيث يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.8% في العام الحالي، فيما ينمو الاقتصاد النفطي بنسبة 0.3 %.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد النفطي بدول مجلس التعاون بنسبة 5.3 % في العام المقبل، وسط تعافي الطلب على الطاقة ونمو الإنتاج ضمن اتفاق أوبك+.

حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج بنسبة 4.8 % في 2020 نتيجة تراجع 5.9 % في الناتج النفطي وانكماش بنسبة 3.9 % في القطاعات غير النفطية في ظل الإغلاق الاقتصادي لمواجهة الجائحة، والحد من تفشي فيروس كورونا.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي، نمو الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2022 إلى 3 %، فيما ينمو 2.2 % خلال العام 2021 .

جدول (3)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (2019-2020)، (%)

الدولة	2019	*2020	*2021	*2022
الإمارات	3.4	-6.1	2.2	3.0
السعودية	0.3	-4.1	2.8	4.8
قطر	0.8	-3.6	1.9	4.0
عمان	-0.8	-2.8	2.5	2.9
الكويت	-0.6	-8.9	0.9	4.3
البحرين	2.6	-5.1	2.4	3.1

المصدر : صندوق النقد الدولي .

*توقعات

معدلات التضخم



يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتم احتواء مستوى التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي عند مستوى يتراوح بين 2% و2.5% خلال عام 2022، مقابل 3 % في 2021. نتيجة لتحرك صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي بسرعة لتخفيف الآثار الصحية والاقتصادية المترتبة عن صدمتي «كوفيد–19» وأسعار النفط. حيث تراجعت معدلات الإصابة بالعدوى على مستوى دول المجلس إلى أقل بكثير من مستويات الذروة السابقة، برغم ما شهدته هذه البلدان من موجات متتالية من الفيروس، كما بدأت أوجه التعافي الاقتصادي في ترسيخ جذورها .

حساب المالية العامة والحساب الخارجي

توقع صندوق النقد الدولي أن يساهم ارتفاع أسعار النفط والصادرات في تعزيز المركز الخارجي للبلدان المصدرة للنفط ومنها دول مجلس التعاون ، حيث يُتوقع أن تسجل أرصدة حساباتها الجارية فائضا قدره 6,3 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2021 وهو ما يتجاوز مستويات ما قبل الجائحة، مقابل عجز قدره 9,1 %من إجمالي الناتج المحلي عام 2020 .ويُتوقع تراجع هذا الفائض تدريجيا على المدى المتوسط في ظل الاستقرار المتوقع في أسعار النفط. ويُتوقع زيادة إجمالي الاحتياطيات الرسمية بمقدار 95 مليار دولار أمريكي لتصل الى تريليون دولار أمريكي تقريبا عام 2021 ،بتعديل التوقعات بزيادة أكثر من 100 مليار دولار أمريكي.

كما ركزت تدابير السياسة المالية لدول مجلس التعاون على تعزيز الموارد المالية الموجهة الى القطاع الصحي ، وتقوية وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية من خلال زيادة عدد الاسر المستفيدة من شبكات الامان الاجتماعي ، وتمديد العمل ببرامج دعم استمرارية الاعمال التي تستهدف المحافظة على استقرار العمالة ، وتخفيف الاعباء الاقتصادية المترتبة على منشآت القطاع الخاص التي تأثرت بالجائحة بما يشمل قطاعات السياحة والانشطة الترفيهية وقطاع المعارض والمؤتمرات ، وتم مد العمل بتدابير اعفاء الشركات التي لا تزال مغلقة من رسوم الخدمات الحكومية ورسوم البلديات ورسوم تجديد السجلات التجارية ، وتأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات مقابل تقديم ضمانات بنكية .

وتنفيذ اصلاحات هيكلية لزيادة مستويات الايرادات العامة وضبط النفقات في سياق برامج التوازن المالي ، وتستهدف في المجمل تحقيق فوائض أولية في الموازنات العامة بما يتراوح بين 1.5 % و 4.8 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021 .

الوضع النقدي والمصرفي

واصلت المصارف المركزية الخليجية تبني سياسة نقدية تيسيرية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الابقاء على المستويات المنخفضة لاسعار الفائدة . ومد العمل ببرامج تأجيل اقساط القروض على القطاعات المتضررة من تداعيات الجائحة حتى شهر سبتمبر من عام 2021 ، وامتد اجل العمل بهذه البرامج حتى نهاية عام 2021 ، ومواصلة المصارف المركزية الخليجية بدعم السيولة من خلال مواصلة تنفيذ اتفاقيات اعادة الشراء الدائمة (Outright) ، وتيسير شروط الضمانات المقدمة مقابل عمليات اعادة التمويل .

وتوفير الضمانات الكافية للبنوك لتشجيعها على منح الائتمان للقطاعات التي استمر تأثرها بالازمة والقطاعات المحفزة للتعافي الاقتصادي ، ومد العمل ببعض هذه البرامج حتى نهاية عام 2022 .

جدول (4)

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2019	2020	*2021	*2022
النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	1.0	24.8	2.5	4.2
منه، النمو في الناتج غير النفطي (%)	2.7	23.9	3.8	3.4
رصيد الحساب الجاري (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %)	5.8	20.4	6.0	6.3
رصيد المالية العامة الكلي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي،%)	21.5	28.8	21.8	20.4
معدل التضخم (المتوسط السنوي،%)	21.5	1.2	2.8	2.4

المصدر : صندوق النقد الدولي

*توقعات



4

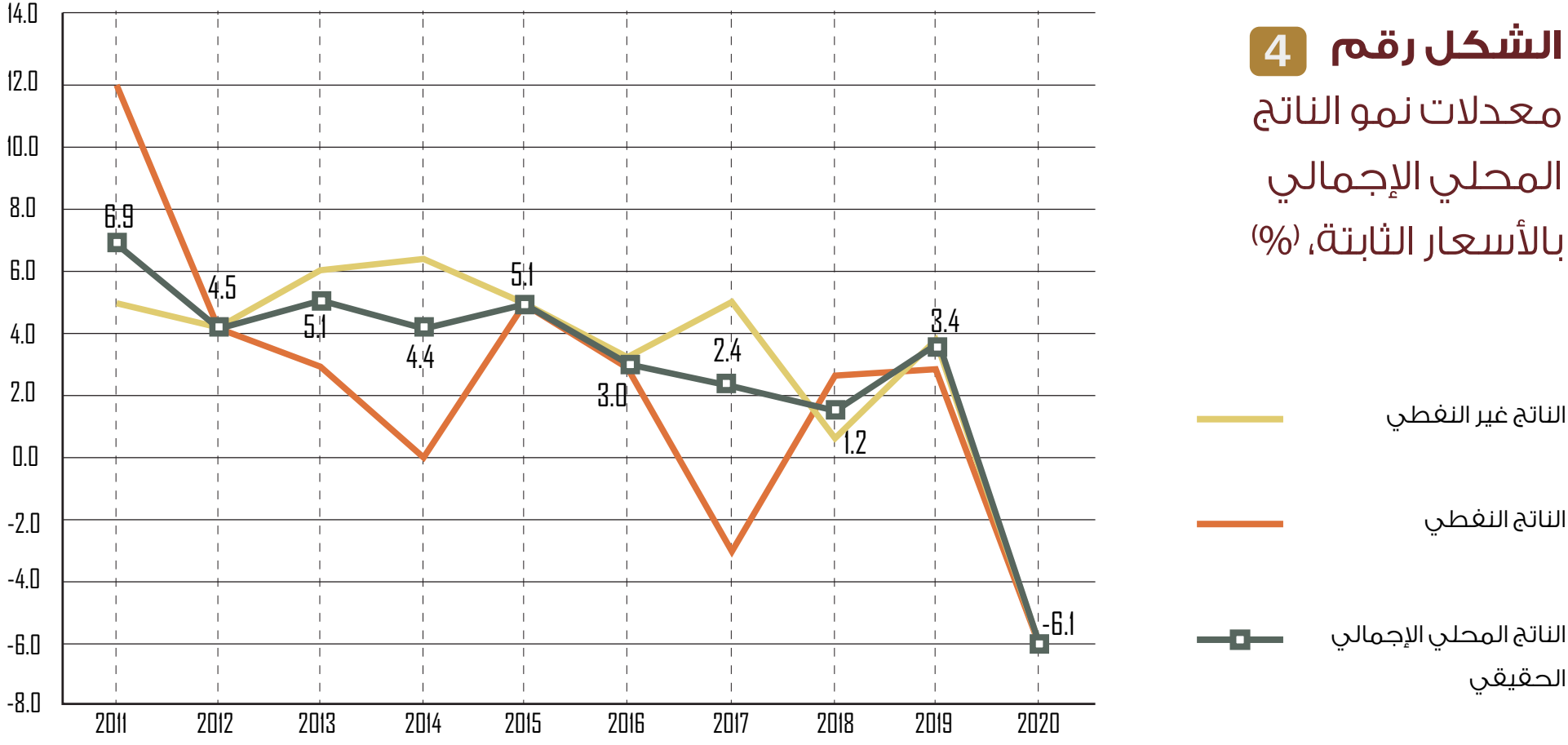
أداء الاقتصاد الوطني

4.1 الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 ركوداً بمعدل (-6.1) %، مقارنة مع نمو بلغ 3.4 % في عام 2019. وجاء هذا التراجع في الناتج الحقيقي في عام 2019 نتيجة انكماش الناتج غير النفطي بمعدل (-6.2) % وانكماش الناتج النفطي بمعدل (-6.0) %. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1,418.9 مليار درهم لعام 2020، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1,317.9 مليار درهم.

الشكل رقم 4

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، (%)

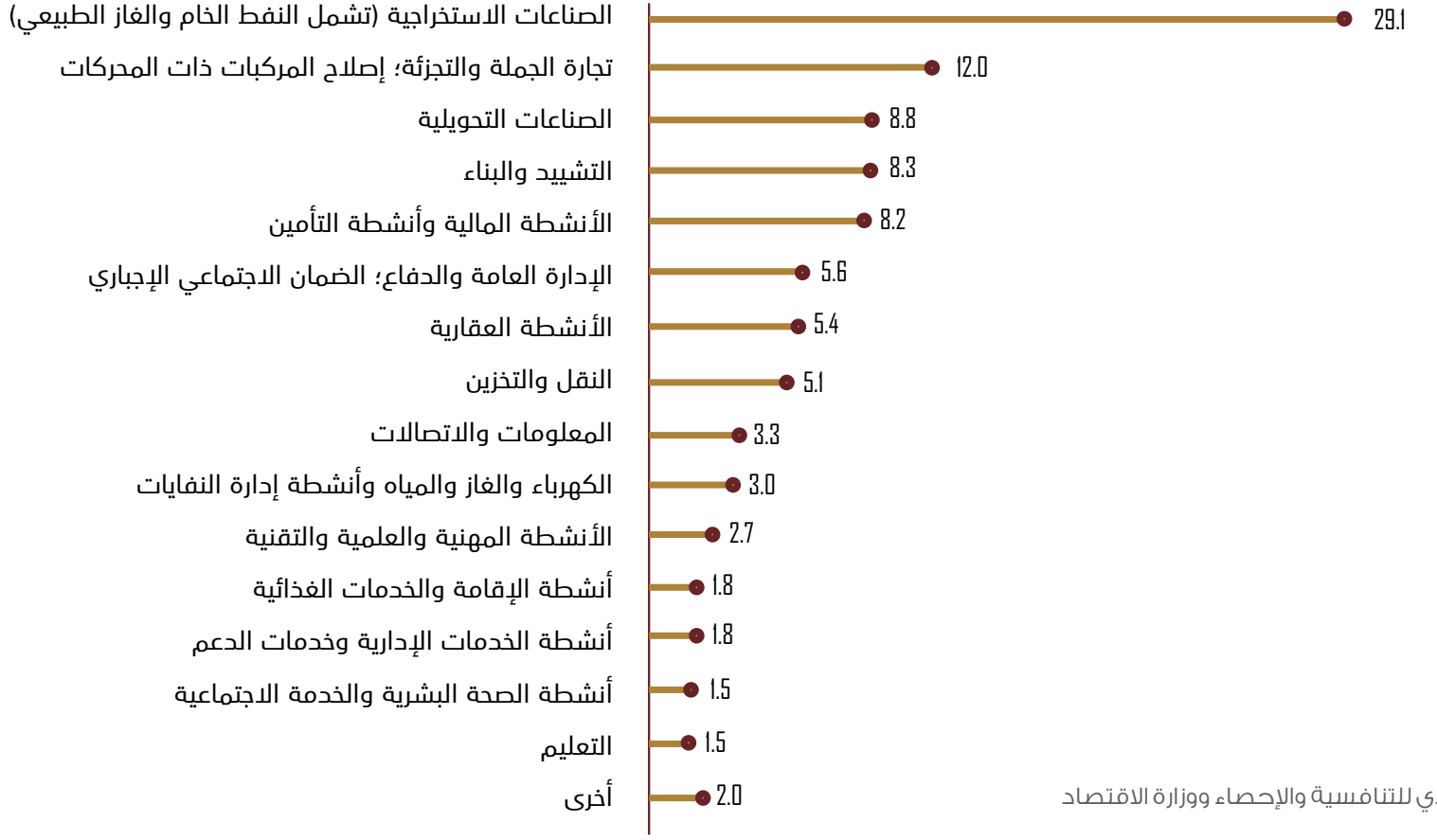


المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

ووفقاً للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020، فقد استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70.9 % من الناتج، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 29.1 % من الناتج الحقيقي. ومن بين القطاعات غير النفطية فقد استحوذ قطاع «تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات» على النصيب الأكبر وبنسبة 12.0% من الناتج الحقيقي، تلاها كل من قطاع «الصناعات التحويلية» بنسبة 8.8 % وقطاع «التشييد والبناء» بنسبة 8.3 % وقطاع «الأنشطة المالية وأنشطة التأمين» بنسبة 8.2 %. ويوضح الشكل أدناه مستوى التنوع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي للدولة والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 5

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020، (%)



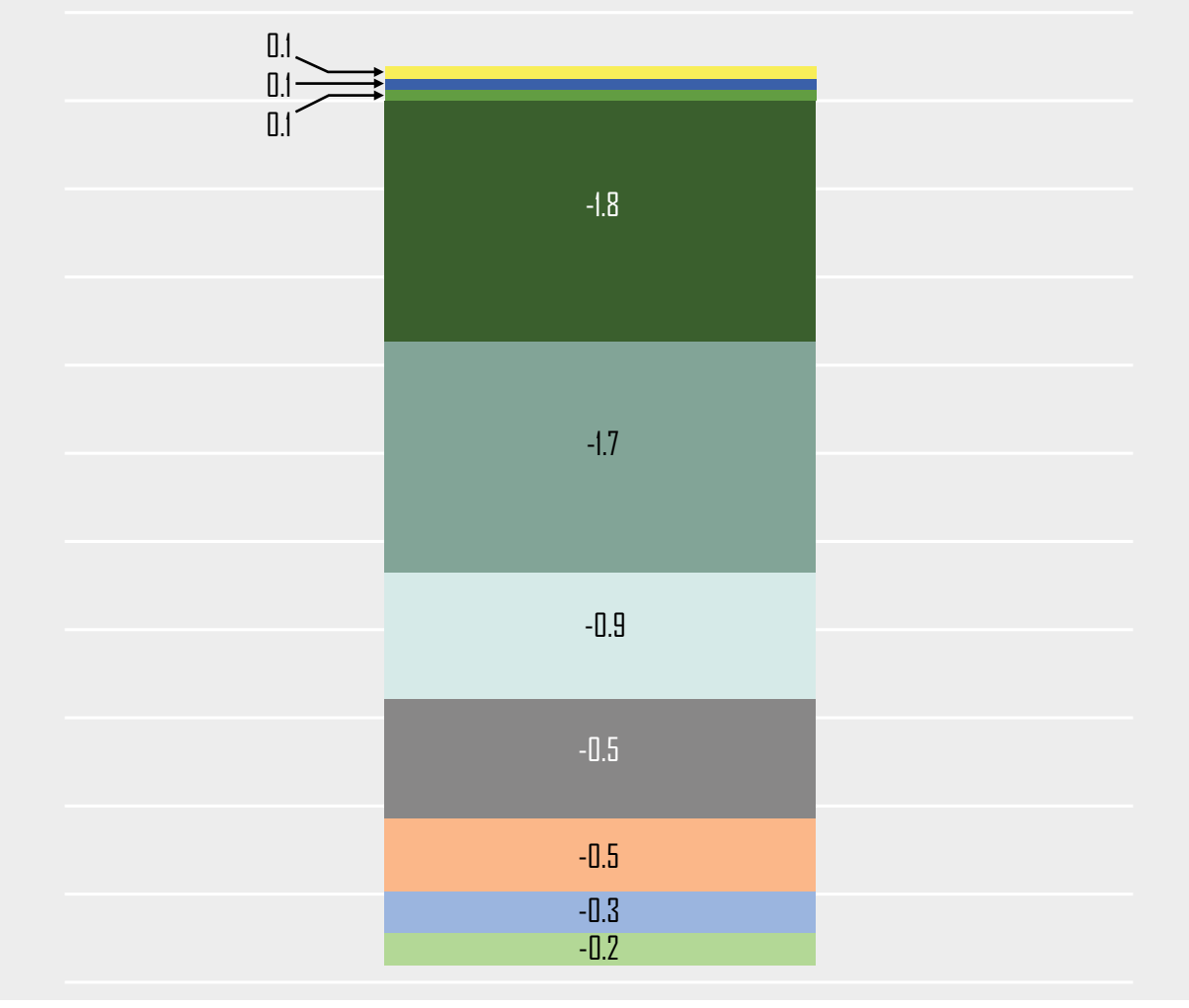
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

وبتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الانكماش الاقتصادي لعام 2020، فقد ساهمت القطاعات غير النفطية بالنسبة الأكبر والبالغة –4.3 نقطة مئوية من الانكماش الإجمالي في الناتج المحلي والبالغ –6.1%، بينما ساهم القطاع النفطي بمساهمة سلبية بمقدار –1.8 نقطة مئوية. ومن بين القطاعات غير النفطية، ساهم قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" ب –1.7 نقطة مئوية " ، والنقل والتخزين" بحوالي –1.0 نقطة مئوية والتشييد والبناء بحوالي –1.0 نقطة مئوية. وساهمت قطاعات "التشييد والبناء" و"الأنشطة العقارية" و" الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية" و"أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" مجتمعة بمقدار –1.0 نقطة مئوية من الانكماش في الناتج الحقيقي. وفي المقابل، ساهمت بعض القطاعات مساهمات إيجابية في الناتج، كان من أبرزها قطاع أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية، والمعلومات والاتصالات، والإدارة العامة والدفاع، حيث ساهمت مجتمعة بحوالي +0.3 نقطة مئوية.



الشكل رقم 6

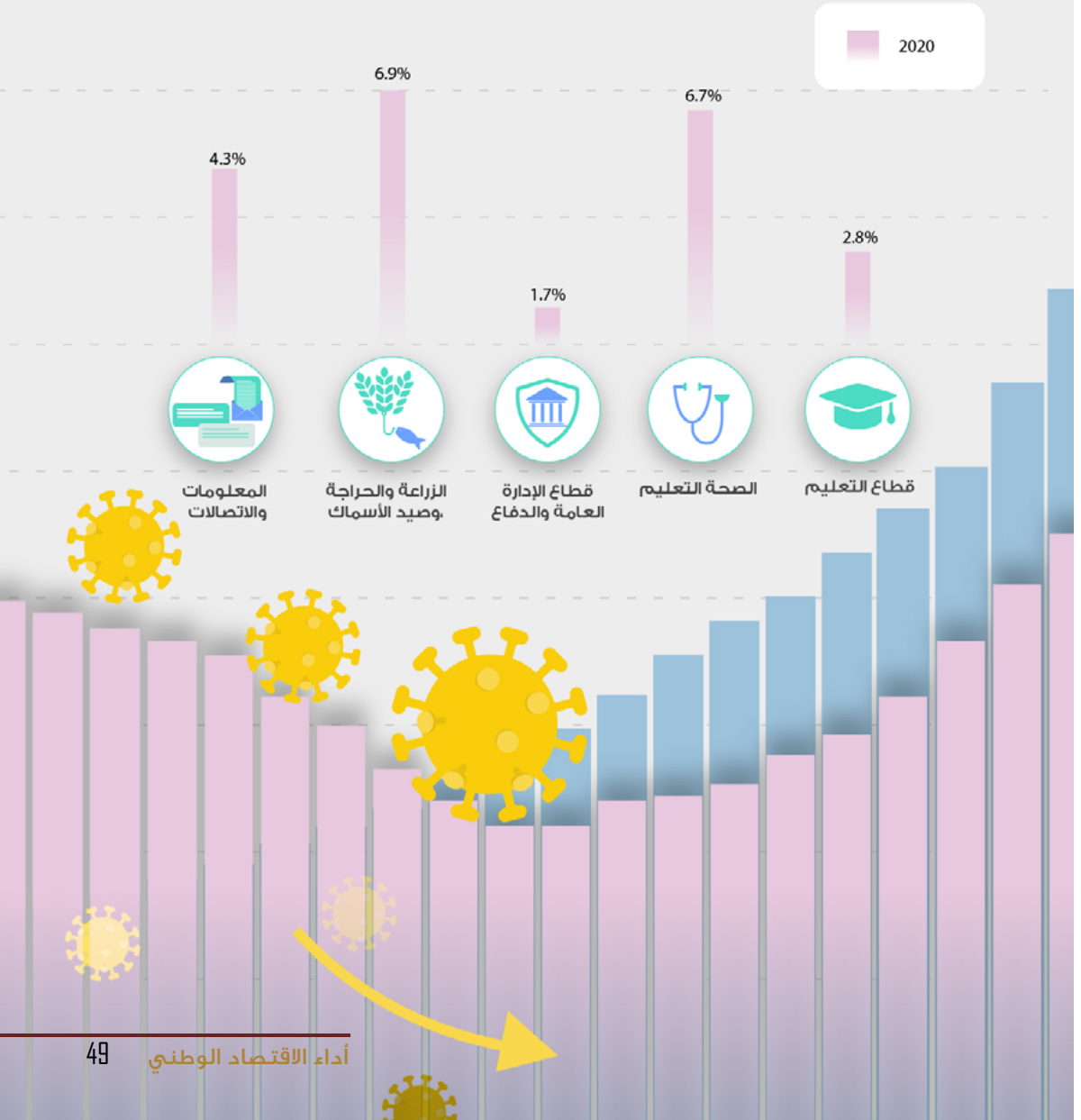
مساهمة القطاعات الاقتصادية في تراجع النمو الاقتصادي لعام 2020



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

القطاعات الاقتصادية المستفيدة من جائحة كوفيد-19

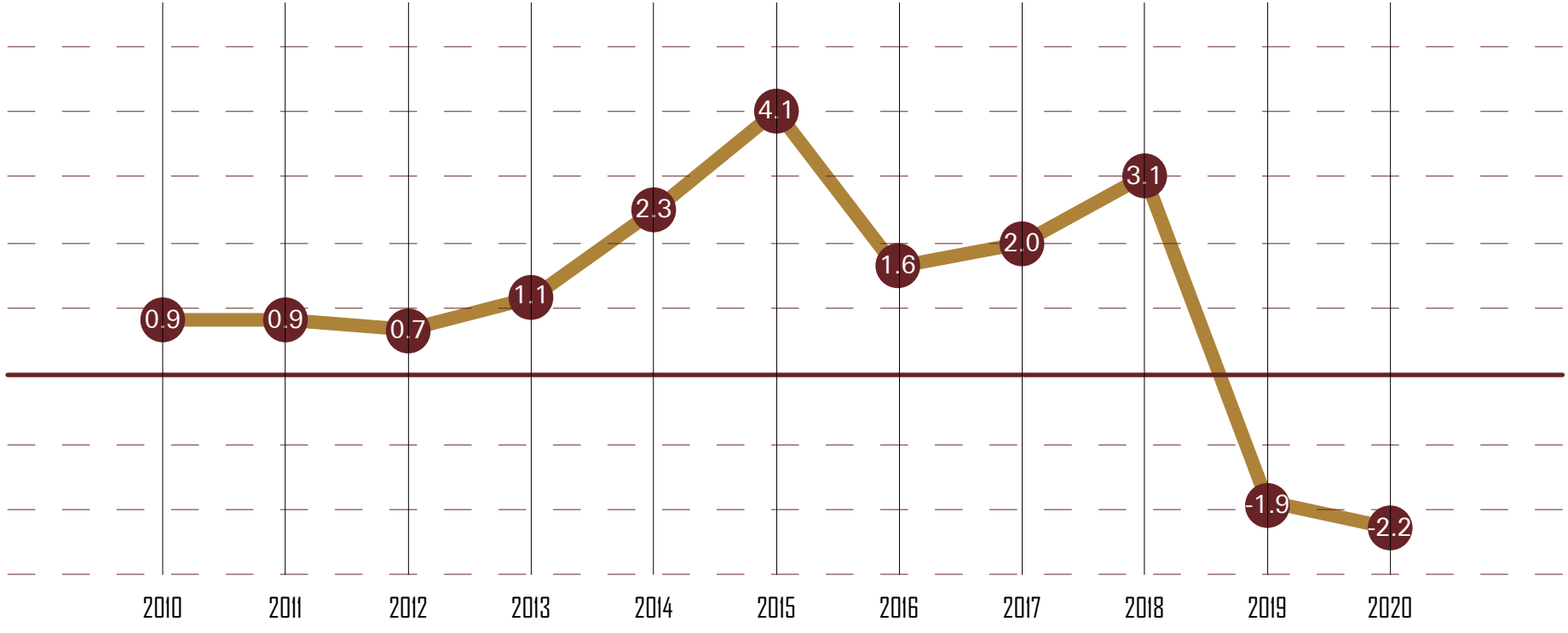
على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني من انخفاض الطلب الكلي، وتراجع في أنشطة أغلبية القطاعات الاقتصادية، إلا أنه هناك بعض القطاعات استفادت أثناء الجائحة. ومن أبرز هذه القطاعات قطاع المعلومات والاتصالات، حيث تضاعف النمو في هذا القطاع ليبلغ 4.3 % لعام 2020، مقابل نمو 2.7 % لعام 2019. وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، الذي سجل نمواً ملحوظاً بمعدل 6.9 %، مقابل نمو 3.8 % في عام 2019، وقطاع الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري، الذي نما بمعدل 1.7% في عام 2020، مقابل -0.1 % في عام 2019. وحقق كل من قطاع الصحة وقطاع التعليم معدلات نمو إيجابية في عام 2020 بلغت 6.7 % و2.8 % على التوالي. كما استطاع قطاع الصناعة التحويلية أن يحافظ على استقرار نشاطه وتحقيق معدل نمو إيجابي طفيف بلغ 0.2 %.



4.2 معدل التضخم

انخفض مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2020، ليسجل انكماشاً في الأسعار بمعدل –2.2 % في عام 2020، مقابل انكماش بمعدل –1.9 % في عام 2019. وجاء هذا الانكماش في الأسعار مدفوعاً بالانخفاض النسبي في أسعار مجموعات السلع والخدمات ذات الأهمية النسبية المرتفعة في سلة المستهلك، حيث تراجعت أسعار السكن والمياه والكهرباء (–3.6 %)، وأسعار النقل (–5.8 %)، وسجلت مجموعة الترفيه والثقافة انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار وبمعدل –17.3 %. في المقابل، ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية (3.7 %)، والمشروبات الكحولية والتبغ (5.8 %)، والملابس والأحذية (4.7 %).

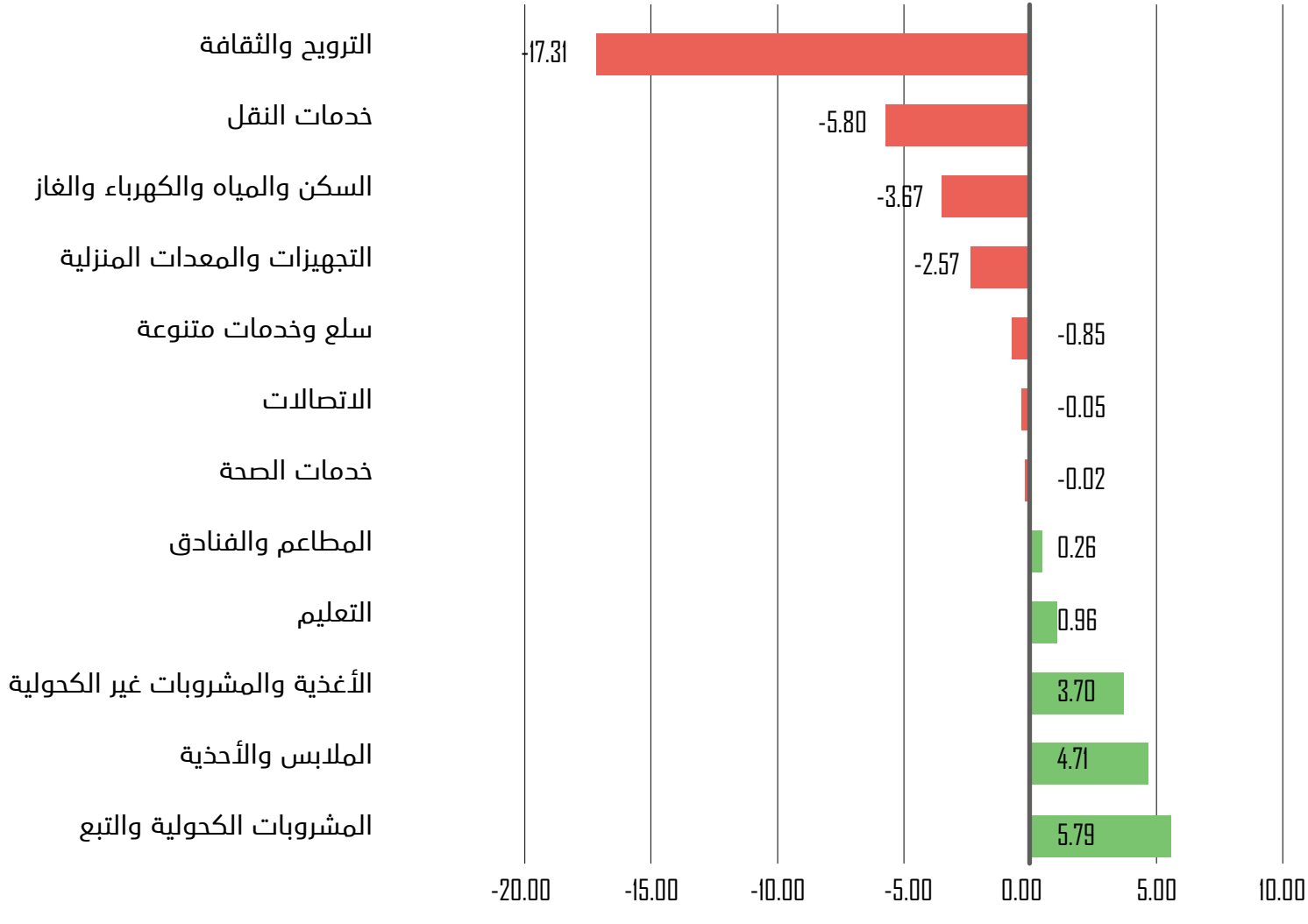
الشكل رقم 7 معدل التضخم السنوي، (%)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

الشكل رقم 8

التغير النسبي في أسعار المستهلك وفق مجموعات السلع والخدمات لعام 2020، (%)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

4.3 التجارة الخارجية غير النفطية



تطورات التجارة الخارجية غير النفطية 2017-2020

سجل إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية تراجعاً نسبته 12.49 % خلال عام 2020 على اساس سنوي بسبب تداعيات جائحة كورونا لتصل إلى 1,403.2 مليار درهم إماراتي. في حين سجلت الصادرات الوطنية غير النفطية ارتفاعاً ونمواً بنسبة 10.1 % باجمالي ما قيمته 254.6 مليار درهم.

جدول (5)

حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 – 2020

(القيمة: مليون درهم)

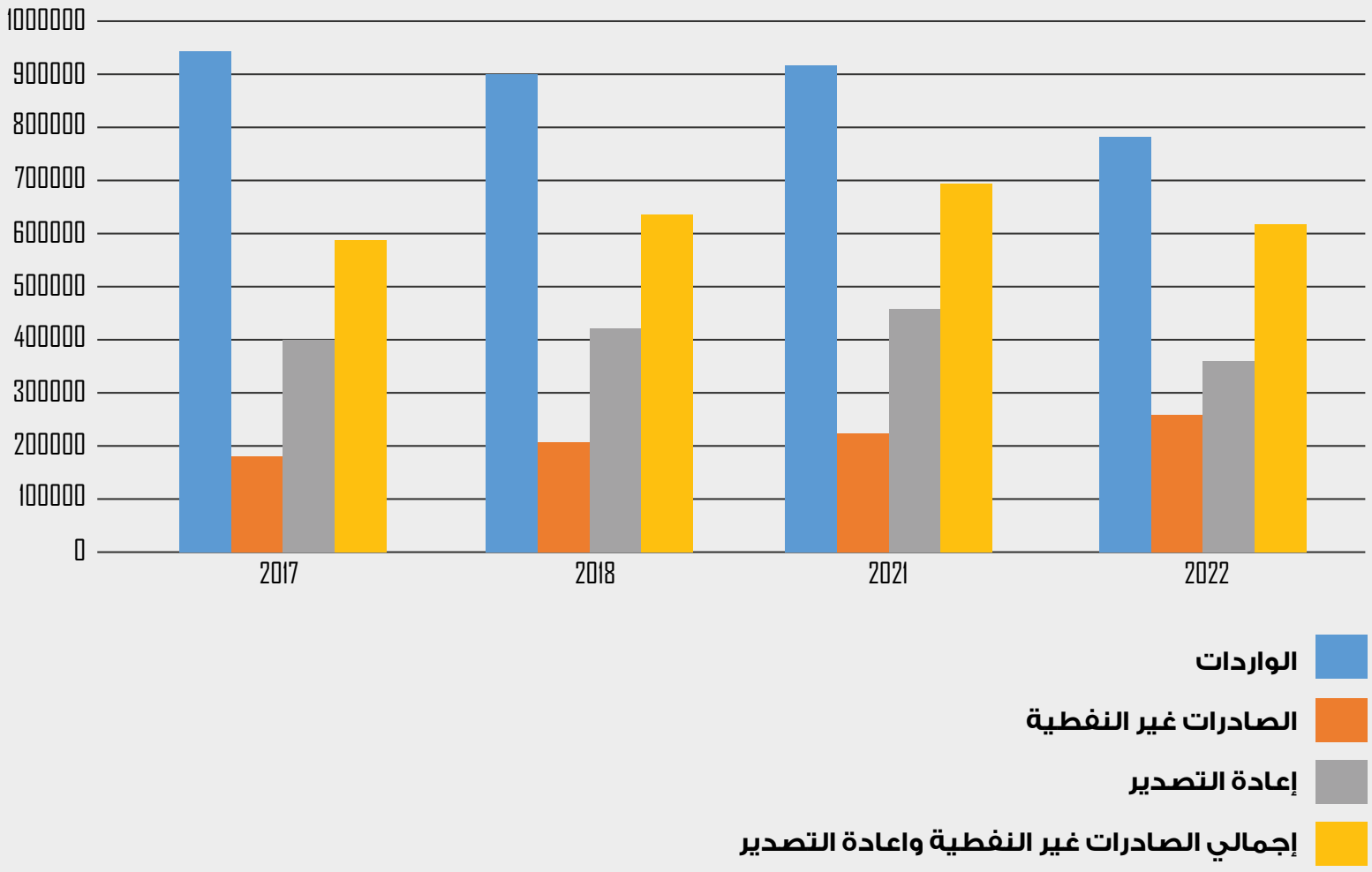
السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية واعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	التغير النسبي لإجمالي التجارة %
2017	946,466	181,039	400,308	581,347	1,527,813	
2018	898,481	206,050	431,551	637,601	1,536,082	0.54
2019	914,852	231,237	457,410	688,647	1,603,499	4.39
2020	785,112	254,642	363,413	618,055	1,403,167	-12.49

المصدر: المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء.

ملاحظة: البيانات بالجدول تشمل (التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات الجمركية).

الشكل رقم 9

حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2017 – 2020



الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات حسب مجموعات الدول 2020

تصدرت الدول الآسيوية غير العربية قائمة مجموعات الدول بالنسبة لتجارة الامارات غير النفطية مع العالم واستحوذت على 38.8 % من مجمل تجارة الامارات غير النفطية لعام 2020 تلتها مجموعة الدول الأوروبية بنسبة 17.9 % ومن ثم مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 14 %.

جدول (6)

الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات حسب مجموعات الدول خلال عام 2020

(القيمة : مليون درهم).

مجموعات الدول	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير		إجمالي التجارة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون	43,794.39	5.58	48,802.06	19.17	103,807.29	28.56	196,403.74	14.00
دول مجلس التعاون	32,917.21	4.19	29,221.88	11.48	72,142.74	19.85	134,281.83	9.57
الدول الأسيوية –غير العربية	340,646.51	43.39	97,332.85	38.22	106,792.21	29.39	544,771.58	38.82
الدول الأفريقية –غير العربية	108,865.35	13.87	11,020.37	4.33	26,243.03	7.22	146,128.75	10.41
الدول الأوروبية	155,378.58	19.79	58,067.06	22.80	37,523.84	10.33	250,969.48	17.89

مجموعات الدول	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير		إجمالي التجارة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول الأمريكية	94,953.13	12.09	8,334.00	3.27	15,523.53	4.27	118,810.66	8.47
الدول المحيطية	8,431.20	1.07	1,863.01	0.73	994.21	0.27	11,288.43	0.80
دول أخرى غير مبوبة	125.68	0.02	0.35	0.00	386.27	0.11	512.30	0.04
المجموع الكلي	**785,112.06**	**100**	**254,641.58**	**100**	**363,413**	**100**	**1,403,167**	**100**

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

التجارة الخارجية غير النفطية حسب أهم الشركاء لعام 2020

تحتل الصين المرتبة الأولى كشريك تجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة الخارجية غير النفطية، وبقيمة إجمالية بلغت 173.9 مليار درهم إماراتي واستحوذت على ما نسبته 12.4 % من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات مع العالم لعام 2020. تلتها السعودية في المرتبة الثانية بوزن نسبي 7.4 %، ثم الهند بنسبة 7.3 %.

جدول (7)

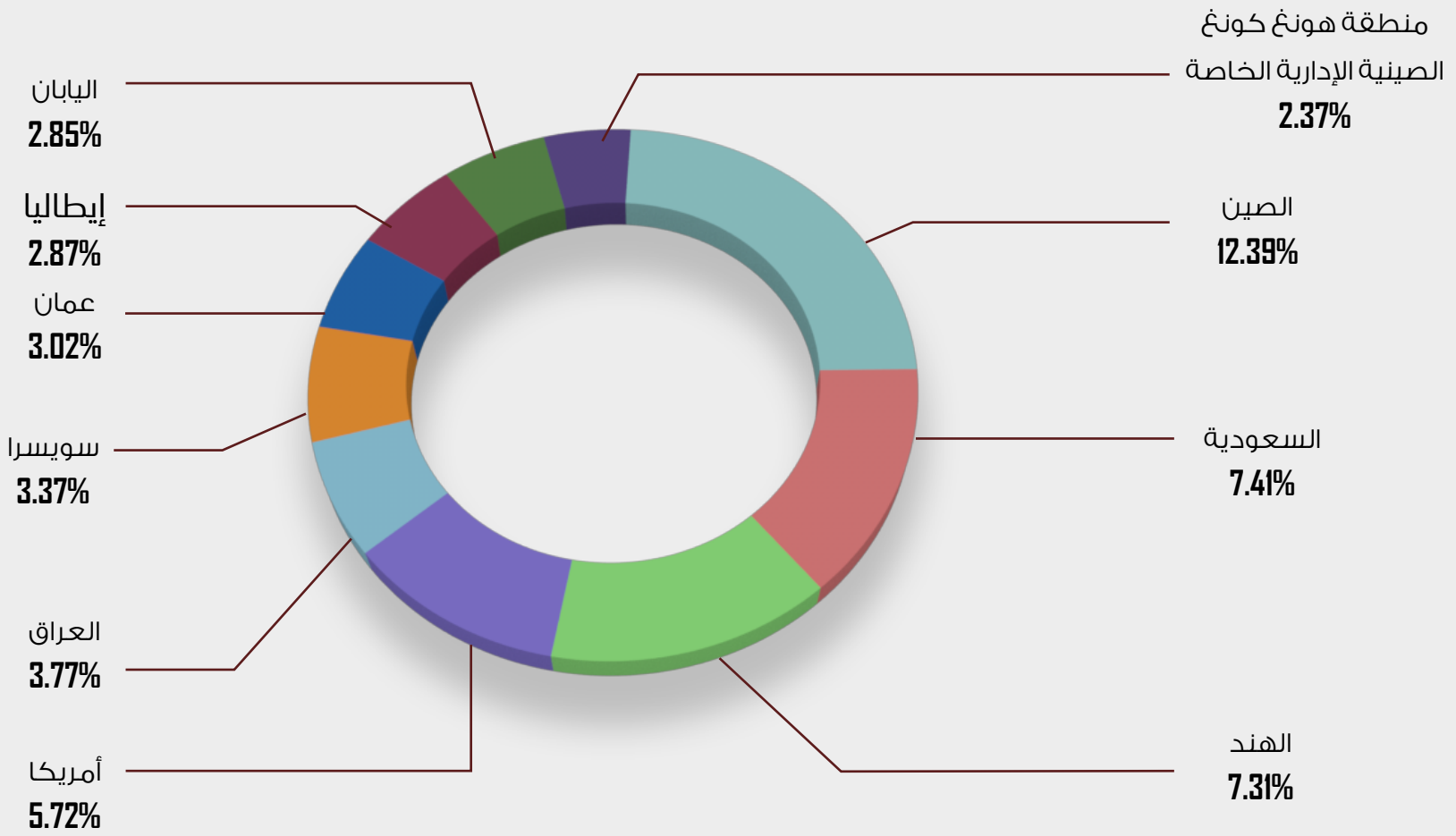
أهم الشركاء من حيث قيمة إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	إجمالي التجارة غير النفطية			
		الوزن	%	القيمة	%
01	الصين	12,056,509	5.67	173,870	12.39
02	السعودية	11,815,323	5.56	103,919	7.41
03	الهند	39,315,596	18.49	102,545	7.31
04	أمريكا	4,562,171	2.15	80,212	5.72
05	العراق	12,641,296	5.94	52,850	3.77
06	سويسرا	45,257	0.02	47,337	3.37
07	عمان	16,805,394	7.90	42,324	3.02
08	إيطاليا	1,234,322	0.58	40,242	2.87
09	اليابان	3,867,555	1.82	39,930	2.85
10	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	138,201	0.06	33,187	2.37

المصدر: المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء

الشكل رقم 10

أهم الشركاء من حيث قيمة إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020



الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء لعام 2020

احتلت سويسرا المرتبة الأولى كوجهة للصادرات الإماراتية غير النفطية للعام الثاني على التوالي بنسبة استحواذ 11.5 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بنسبة 10 % من إجمالي الصادرات غير النفطية للدولة، ومن ثم الهند في المركز الثالث بنسبة 7.8 %.

جدول (8)

أهم الشركاء من حيث قيمة الصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

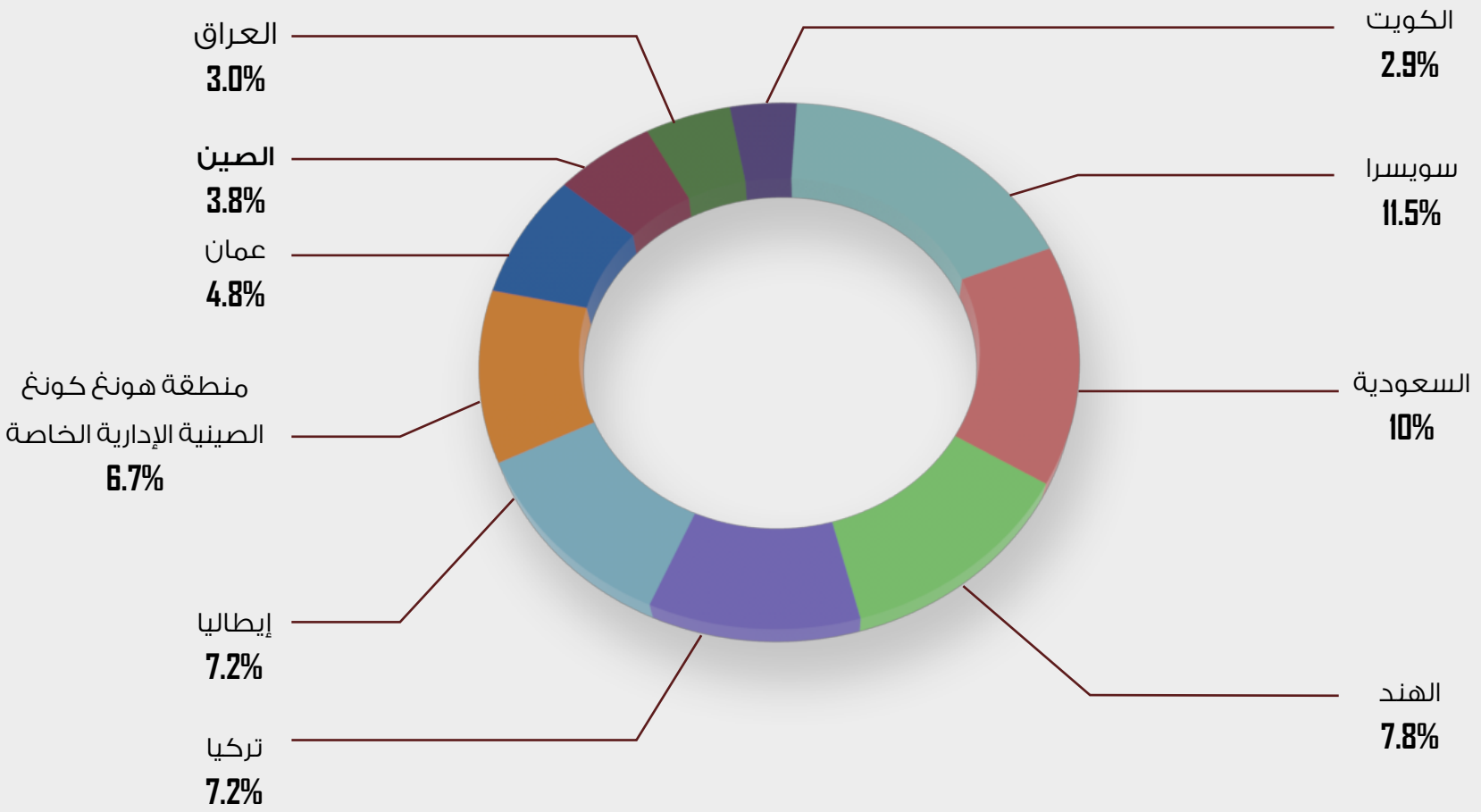
التسلسل	الدول	إجمالي التجارة غير النفطية			
		الوزن	%	القيمة	%
01	سويسرا	1,609	0.002	29,229	11.5
02	السعودية	3,567,926	3.9	25,568	10.0
03	الهند	24,996,232	27.1	19,737	7.8
04	تركيا	332,092	0.4	18,429	7.2
05	إيطاليا	169,601	0.2	18,229	7.2
06	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	89,471	0.1	17,120	6.7
07	عمان	3,090,524	3.3	12,287	4.8
08	الصين	3,347,414	3.6	9,793	3.8
09	العراق	4,103,255	4.4	7,539	3.0
10	الكويت	17,303,821	18.7	7,359	2.9

المصدر: المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء

الشكل رقم 11

أهم الشركاء من حيث قيمة الصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة

2020



أهم الشركاء من حيث إعادة التصدير 2020

بلغت قيمة إعادة التصدير إلى السعودية التي حلت في المرتبة الاولى من بين دول العالم نحو 54.6 مليار درهم، مستحوذة بذلك على ما نسبته 15 % من إجمالي إعادة التصدير للدولة للعالم في عام 2020، وبهذا حافظت السعودية على صدارتها في المركز الأول كوجهة لإعادة التصدير للدولة للعام الثالث على التوالي. وجاءت العراق في المركز الثاني كوجهة لإعادة التصدير بنسبة 11.2 %، وسلطنة عمان في المركز الثالث بنسبة 6.4 % من إجمالي إعادة التصدير.

جدول (9)

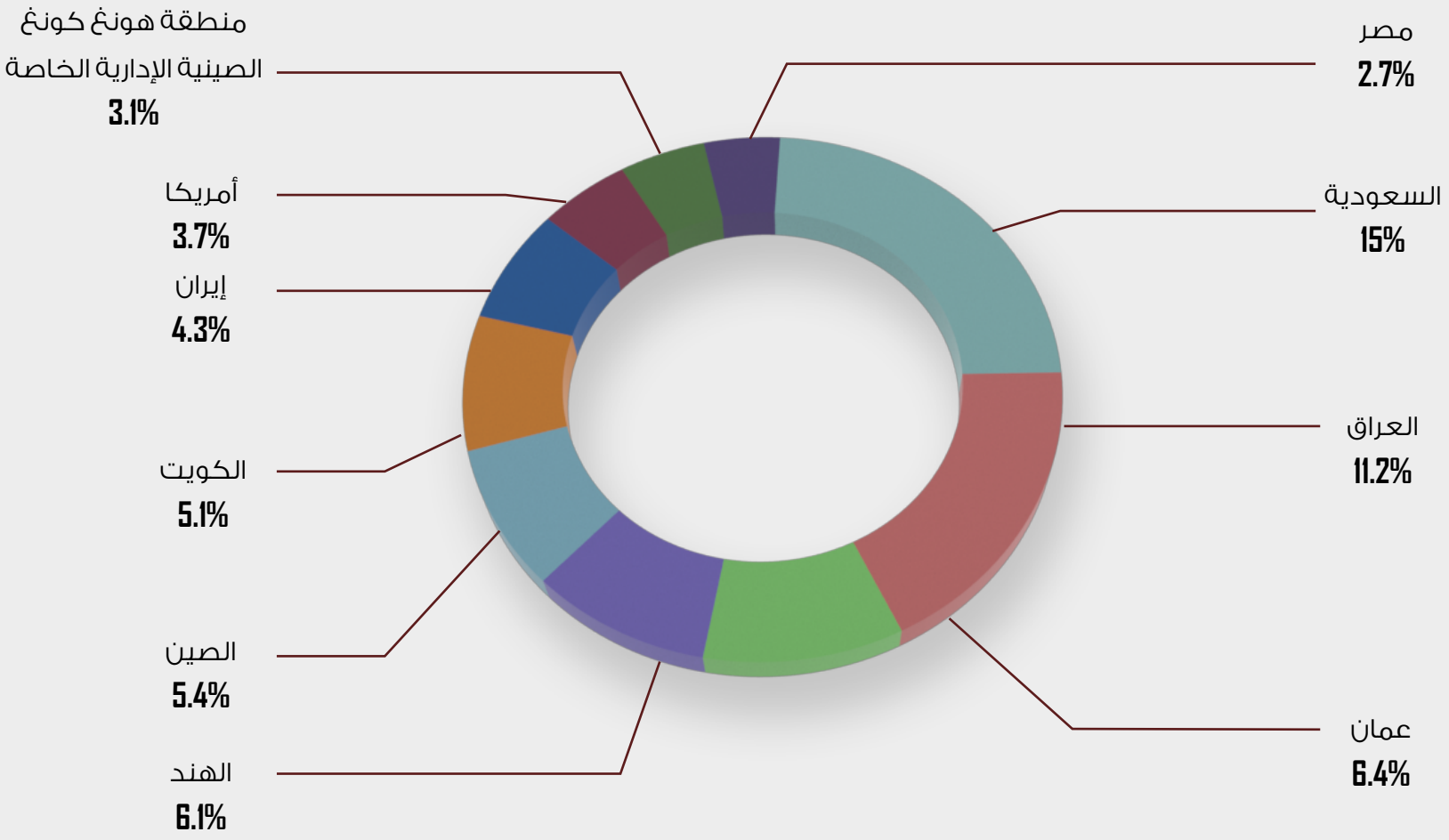
أهم الشركاء من حيث قيمة الصادرات غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	إعادة التصدير			
		الوزن	%	القيمة	%
01	السعودية	1,539,131	7.7	54,568	15.0
02	العراق	5,313,724	26.6	40,602	11.2
03	عمان	1,415,197	7.1	23,297	6.4
04	الهند	689,118	3.4	22,322	6.1
05	الصين	483,641	2.4	19,647	5.4
06	الكويت	631,346	3.2	18,464	5.1
07	إيران	738,336	3.7	15,569	4.3
08	أمريكا	116,221	0.6	13,416	3.7
09	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	38,091	0.2	11,375	3.1
10	مصر	300,268	1.5	9,973	2.7

المصدر: المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء.

الشكل رقم 12

أهم الشركاء من حيث قيمة إعادة التصدير للإمارات العربية المتحدة 2020



أهم الشركاء في الواردات 2020

بقيت الصين الشريك الأهم في الواردات خلال عام 2020، بنسبة استحواذ وصلت الى 18.4 % من إجمالي الواردات لعام 2020، تلتها امريكا التي تقدمت بمرتبة واحدة من المركز الثالث في عام 2019 الى المركز الثاني في 2020 وبنسبة 7.7 %، والهند في المركز الثالث بعد ما كانت في المركز الثاني خلال عام 2019

جدول (10)

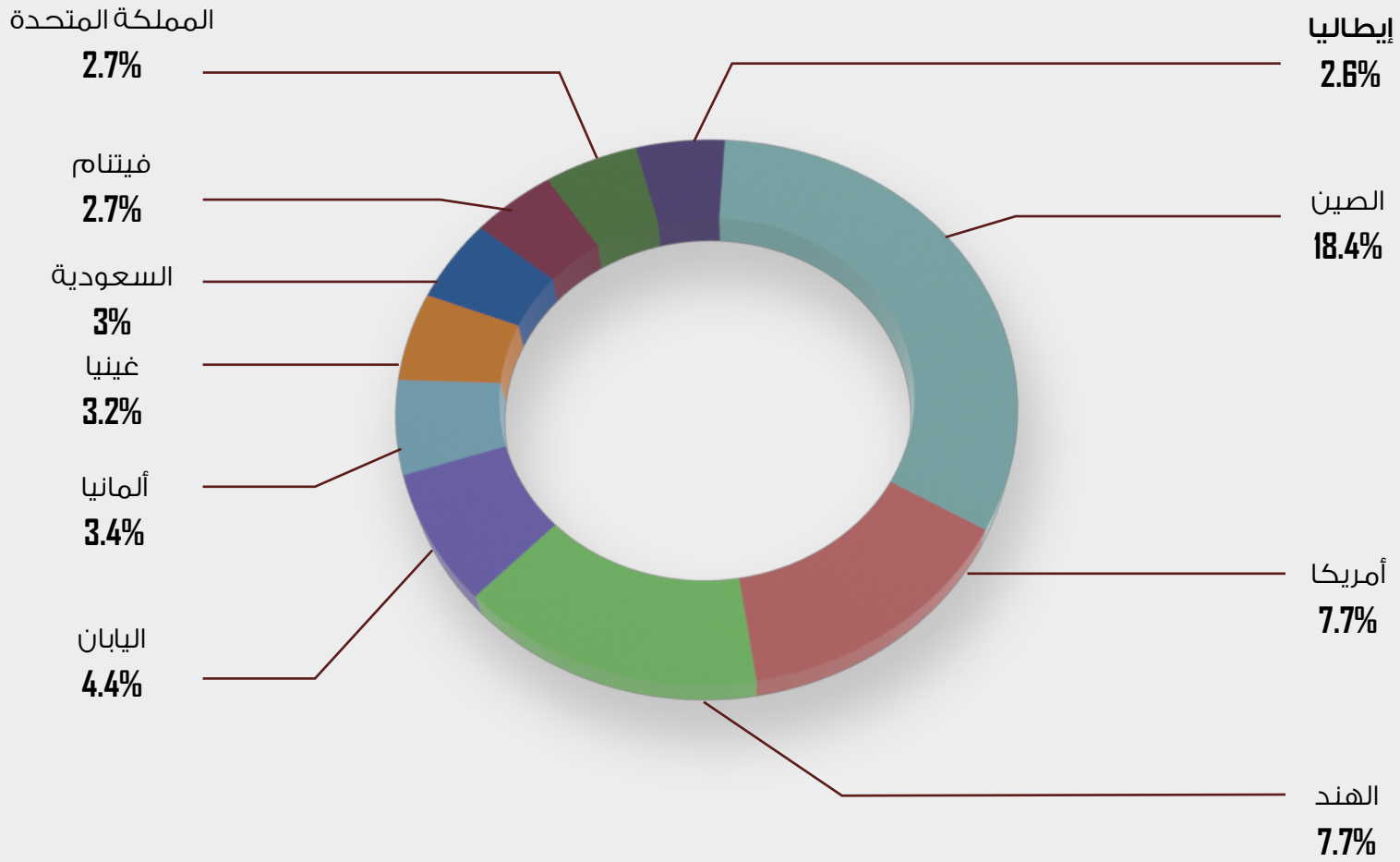
أهم الشركاء من حيث قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة 2020، (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

التسلسل	الدول	الواردات			
		الوزن	%	القيمة	%
01	الصين	8,225,453	8.2	144,430	18.4
02	أمريكا	3,443,500	3.4	60,552	7.7
03	الهند	13,630,247	13.6	60,486	7.7
04	اليابان	3,118,000	3.1	34,729	4.4
05	ألمانيا	1,111,777	1.1	26,711	3.4
06	غينيا	3,703,985	3.7	25,093	3.2
07	السعودية	6,708,266	6.7	23,782	3.0
08	فيتنام	877,140	0.9	21,492	2.7
09	المملكة المتحدة	601,392	0.6	21,491	2.7
10	إيطاليا	1,039,409	1.0	20,348	2.6

المصدر: المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء

الشكل رقم 13

أهم الشركاء من حيث قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة 2020



أهم سلع الصادرات غير النفطية 2020

تصدرت سلعة الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المصدرة خلال عام 2020 باجمالي ما قيمته 105.6 مليار درهم تلاه الألمنيوم الخام بما قيمته 12.1 مليار درهم ومن ثم لفائف غليظة سيجار بقيمة اجمالية بلغت 11.6 مليار درهم.

جدول (11)

الصادرات غير النفطية لأهم السلع لدولة الإمارات حسب القيمة خلال عام 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم).

النظام المنسق (البنود)	الدول	الوزن	القيمة
7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	1,077	105,638
7601	ألومنيوم خام	1,959,730	12,084
2402	لفائف غليظة سيجار , وان كانت مقطوعة الأطراف ولفائف صغيرة سيجاريللوس ولفائف عادية سجائر , من تبغ أو من أبداله	151,100	11,602
3901	بوليمرات الإيتلين , بأشكالها الأولية .	2,608,473	9,189
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 07% وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	3,474,328	8,841

النظام المنسق (البنود)	الدول	الوزن	القيمة
7408	أسلاك من نحاس	278,865	6,482
3902	بوليمرات البروبلين أو أوليفينات أخر , بأشكالها الأولية .	1,751,992	6,236
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن تمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن تمينة .	52	5,243
7308	منشآت (عدا المباني المسبقة الصنع الداخلة في البند 94.06) وأجزاء منشآت (مثل ، جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وأبراج وصواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وأبواب ونوافذ وأطرها وعتبات أبواب ومصاريع ومساند (درابزين) ودعامات وأعمدة) من حديد أو صلب ؛ ألواح وقضبان وزوايا وأشكال خاصة ومقاطع وأنابيب ومواسير ، وما يماثلها ، مهيأة للإستعمال في المنشآت ، من حديد أو صلب .	467,826	3,612
7503	فضلات وخردة من نيكل .	118,541	2,258

المصدر : المركز الإتحادي للتنافسية والاحصاء.

أهم سلع اعادة التصدير 2020

تصدرت سلعة الهواتف بمختلف انواعها قائمة السلع المعاد تصديرها خلال عام 2020 باجمالي ما قيمته 75.2 مليار درهم تلاه الألماس وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم بما قيمته 31.8 مليار درهم ومن ثم سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بقيمة اجمالية بلغت 21.7 مليار درهم.

جدول (12)

إعادة التصدير لأهم السلع لدولة الإمارات حسب القيمة خلال عام 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

النظام المنسق (البنود)	الدول	الوزن	القيمة
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو أللاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الأستقبال الداخلة في البند 34.48 أو 52.58 أو 72.58 أو 82.58.	83,106	75,228
7102	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم .	33	31,847
8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	812,857	21,709

النظام المنسق (البنود)	الدول	الوزن	القيمة
8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	54,157	19,499
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن تمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن تمينة .	253	17,884
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، غير خام ؛ محضرات غير مذكورة ولا داخلة في مكان أخر محتوية على مالا يقل عن 70 % وزناً من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية، على أن تكون هذه الزيوت العنصـر الأساسي في هذه المحضرات، فضلات زيوت.	8,666,790	15,078
8708	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87.01 لغاية 87.05.	616,639	8,739

النظام المنسق (البنود)	الدول	الوزن	القيمة
8803	أجزاء مركبات جوية.	3,651	6,594
8411	عنفات نفاتة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر .	3,658	4,104
3004	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30.02 أو 30.05 أو 30.06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي ، مهيأة في جرعات معايرة (بما فيها المعدة لإعطائها عبرالجلد) أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة .	13,993	3,954

المصدر : المركز الإتحادي للتنافسية والاحصاء.

أهم سلع الواردات 2020

تصدرت سلعة الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق قائمة السلع المستوردة خلال عام 2020 باجمالي ما قيمته 136.8 مليار درهم تلاه الهواتف بمختلف انواعها بما قيمته 74.9 مليار درهم ومن ثم سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص بقيمة اجمالية بلغت 37.9 مليار درهم.

جدول (13)

الواردات لأهم السلع لدولة الإمارات حسب القيمة خلال عام 2020 (الوزن: طن، القيمة: مليون درهم)

النظام المنسق (البنود)	الوصف	الوزن	القيمة
7108	ذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين خام أو نصف مشغول أو بشكل مسحوق .	744	136,825
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية؛ أجهزة أخر لإرسال أو استقبال الصوت أو الصور أو البيانات الأخر، بما فيها أجهزة للإتصال في الشبكات السلكية أو ألاسلكية (كشبكات المنطقة المحلية أو المنطقة الواسعة)، عدا أجهزة الإرسال أو الأستقبال الداخلة في البند 84.43 أو 85.25 أو 85.27 أو 85.28.	89,253	74,865
8703	سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة أساساً لنقل الأشخاص (عدا السيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص أو أكثر) ، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	978,917	37,901

النظام المنسق (البنود)	الوصف	الوزن	القيمة
7102	ألماس , وان كان مشغولا , ولكن غير مركب ولامنظوم .	61	31,083
2710	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية , غير الزيوت الأخوام الخاممحضرات غير مذكورة ولاداخلة في مكان أخر محتوية على ما لايقل عن 70 % وزنا من زيوت	17,096,510	30,738
8471	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها ؛ قارئات مغناطيسية أو بصرية ، آلات نقل المعلومات على حوامل بهيئة رموز ، وآلات لمعالجة هذه البيانات ، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.	73,016	24,965
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها , من معادن تمينة أو من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن تمينة .	369	22,337
8411	عنفات نفاتة وعنفات دافعة وعنفات غازية أخر .	11,594	15,070

النظام المنسق (البنود)	الوصف	الوزن	القيمة
3004	أدوية (عدا الاصناف المذكورة في 30.02 أو 30.05 أو 30.06) المكونة من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي ، مهيأة في جرعات معايرة (بما فيها المعدة لإعطائها عبرالجلد)أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة .	44,609	12,473
8708	أجزاء ولوازم للمركبات الداخلة في البنود من 87.01 لغاية 87.05.	831,703	9,353

المصدر : المركز الإتحادي للتنافسية والاحصاء.

4.4

الانفاق الاستهلاكي النهائي

تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بشكل طفيف من188.1 مليار درهم عام 2019 إلى 185.5 مليار درهم عام 2020 بنسبة تراجع بلغت 1.4 % ، كما تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 601.6 مليار درهم عام 2019 إلى 515.6 مليار درهم عام 2020 بنسبة تراجع بلغت 14.3 %، وكمحصلة لذلك تراجع إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي من 789.8 مليار درهم عام 2019 إلى 701 مليار درهم عام 2020 بنسبة تراجع قدرها 11.2 % ، وتطورت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي بين العامين من 51.5 % عام 2019 إلى 53.2 % عام 2020.

جدول (14)

الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأعوام 2019 / 2020 (مليون درهم)

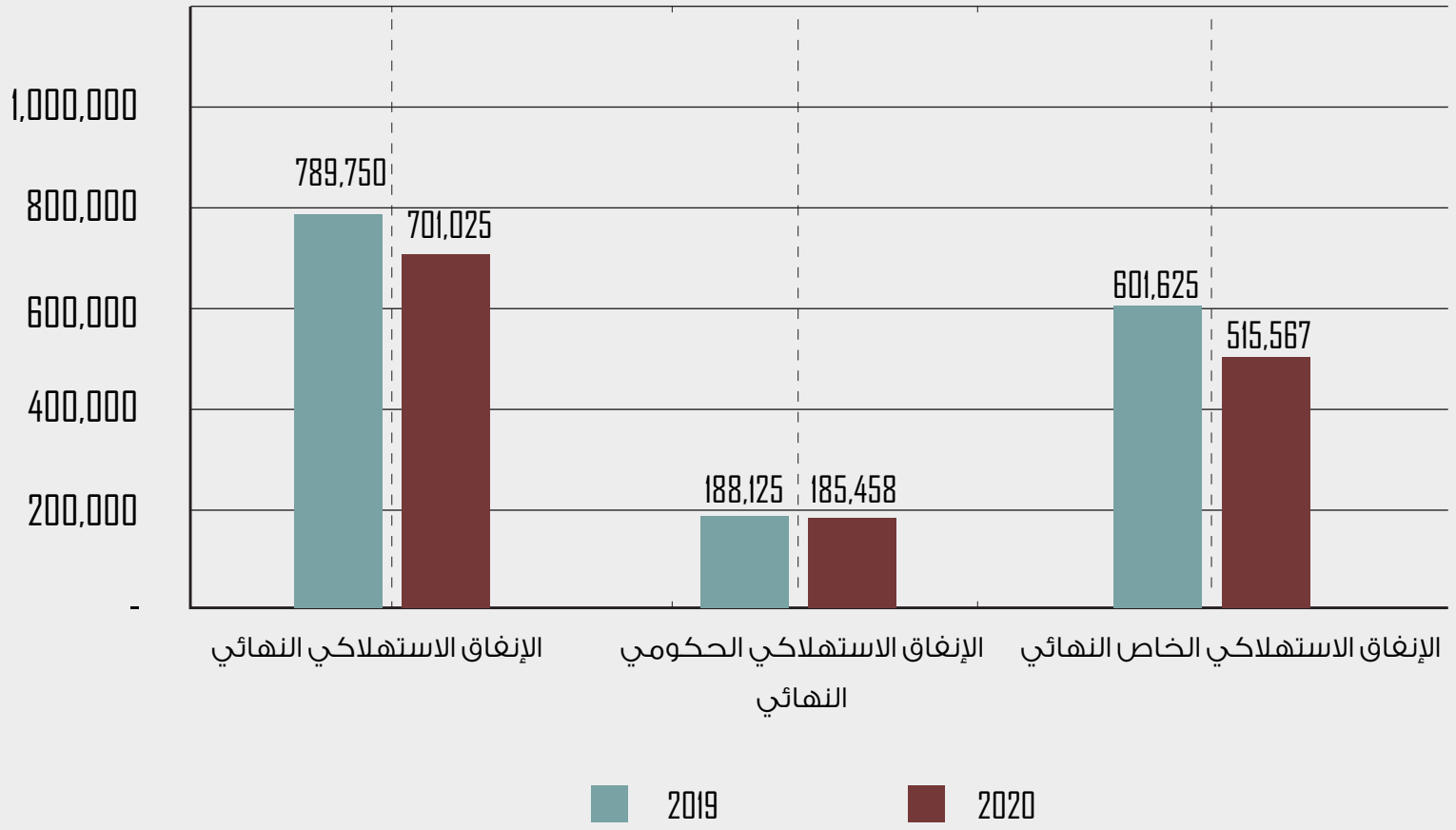
البيان	2019	2020*	% نسبة النمو
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي	188,125	185,458	% -1.4
الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي	601,625	515,567	% -14.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	789,750	701,025	% -11.2
نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج الاجمالي الجاري ٪	% 51.5	% 53.2	

المصدر : المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء .

*بيانات أولية.

الشكل رقم 14

الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأعوام 2019 / 2020 (مليون درهم)



4.5

إجمالي تكوين رأس المال الثابت

تراجع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من نحو 282 مليار درهم عام 2019 إلى 259.3 مليار درهم عام 2020 بتراجع سنوي بلغت نسبته 8 % حيث استحوذت خمس قطاعات على ما نسبته 66.7 % من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتصدَر قطاع الأنشطة العقارية باقي القطاعات بنسبة مساهمة بلغت 18.2 % خلال العام 2020 بما قيمته 47.2 مليار درهم وبتراجع سنوي وصل الى 6.1 %، تلاه بالمرتبة الثانية قطاع الصناعات الاستخراجية (يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي) الذي استحوذ على نحو 15.7 % بتراجع سنوي بلغ 5.7 %، وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية الذي استحوذ على نحو 12.1 % من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم قطاعي الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري والنقل والتخزين الذي بلغت مساهمة كل قطاع منهم في تكوين رأس المال 11.6 %، 9.2 % وعلى التوالي.



جدول (15)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2019 / 2020

القطاعات الاقتصادية	2019		2020*		النمو السنوي 2020 مقارنة بـ 2019 %
	القيمة (مليون درهم)	المساهمة %	القيمة (مليون درهم)	المساهمة %	
الأنشطة العقارية	50,238	% 17.8	47,151	% 18.2	% -6.1
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	43,286	% 15.4	40,815	% 15.7	% -5.7
الصناعات التحويلية	32,579	% 11.6	31,257	% 12.1	% -4.1
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	29,677	% 10.5	30,009	% 11.6	% 1.1
النقل والتخزين	35,291	% 12.5	23,792	% 9.2	% -32.6
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	18,682	% 6.6	18,866	% 7.3	% 1.0
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	19,705	% 7.0	17,808	% 6.9	% -9.6
التشييد والبناء	10,532	% 3.7	9,941	% 3.8	% -5.6
المعلومات والاتصالات	7,598	% 2.7	7,187	% 2.8	% -5.4
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,758	% 2.0	5,598	% 2.2	% -2.8

القطاعات الاقتصادية	2019		2020*		النمو السنوي 2020 مقارنة بـ 2019 %
	مليون درهم	المساهمة %	مليون درهم	المساهمة %	
التعليم	5,047	% 1.8	5,096	% 2.0	% 1.0
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	5,928	% 2.1	4,810	% 1.9	% -18.9
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4,983	% 1.8	4,669	% 1.8	% -6.3
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	3,895	% 1.4	3,841	% 1.5	% -1.4
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	3,576	% 1.3	3,465	% 1.3	% -3.1
الفنون والترفية والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	3,705	% 1.3	3,411	% 1.3	% -7.9
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,504	% 0.5	1,609	% 0.6	% 7.0
المجموع	281,984	% 100.0	259,326	% 100.0	% -8.0

المصدر : المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء

* بيانات أولية

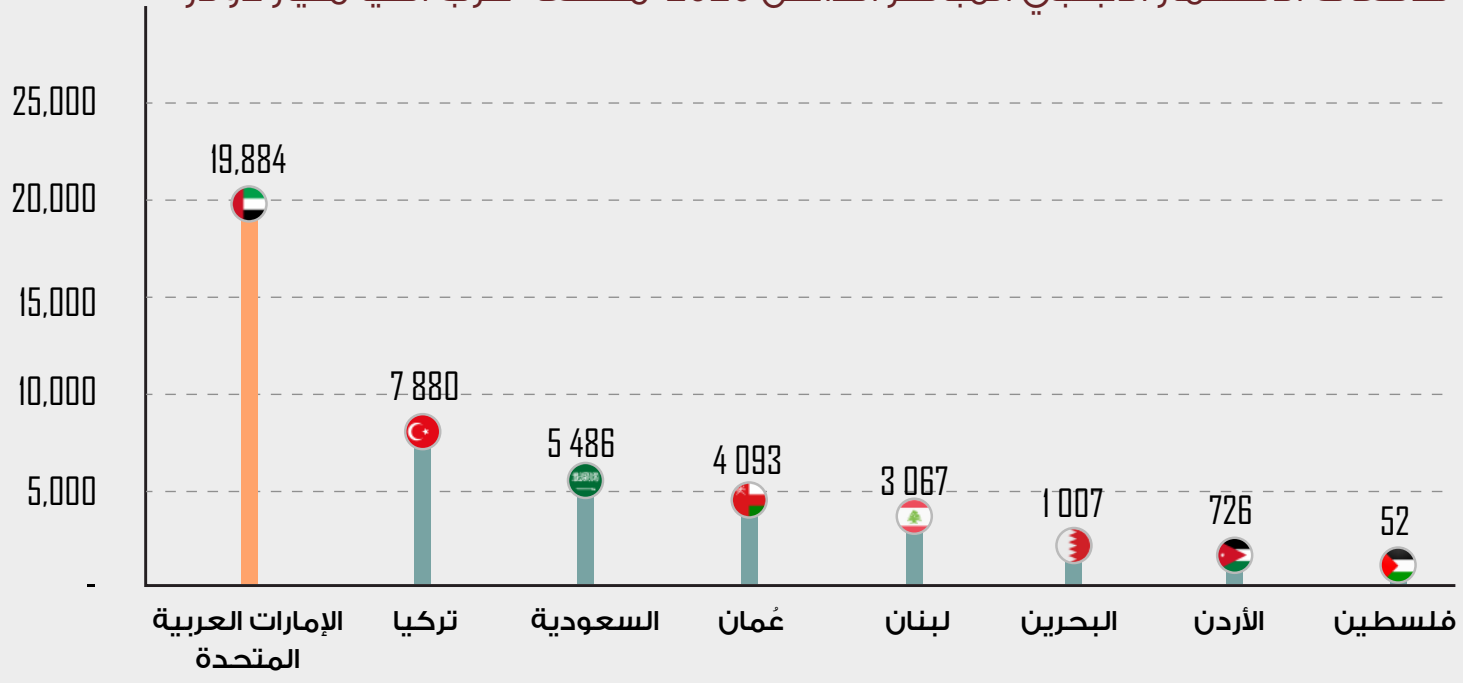
4.6 الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " فقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى دولة الامارات خلال العام 2020 بمقدار 2.01 مليار دولار (7.38 مليار درهم) وبنسبة نمو 11.24 % وبهذا تكون دولة الامارات تقدمت 9 مراتب لتحتل المرتبة 15 عالمياً في العام 2020 وبذلك تفوقت دولة الإمارات أيضاً على اقتصادات متقدمة مثل بريطانيا التي حلت في المركز 16 عالمياً، وفرنسا التي جاءت في المرتبة 18 واليابان في المركز 20 عالمياً. حيث بلغ اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل في العام 2020 ما مجموعه 19.884 مليار دولار (73.04مليار درهم) مقارنةً مع 17.875 مليار دولار 2019 (65.66 مليار درهم).

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة غرب آسيا بنسبة 54.4 % من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 36.547 مليار دولار والتي ارتفعت التدفقات الى المنطقة بنسبة 9.4 % عن العام 2019 وقد جاءت تركيا بالمرتبة الثانية بنسبة 21.5 % وبمقدار 7.880 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت السعودية بنسبة 15 % وبمقدار 5.486 مليار دولار.

الشكل رقم 15

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل 2020 منطقة غرب آسيا مليار دولار

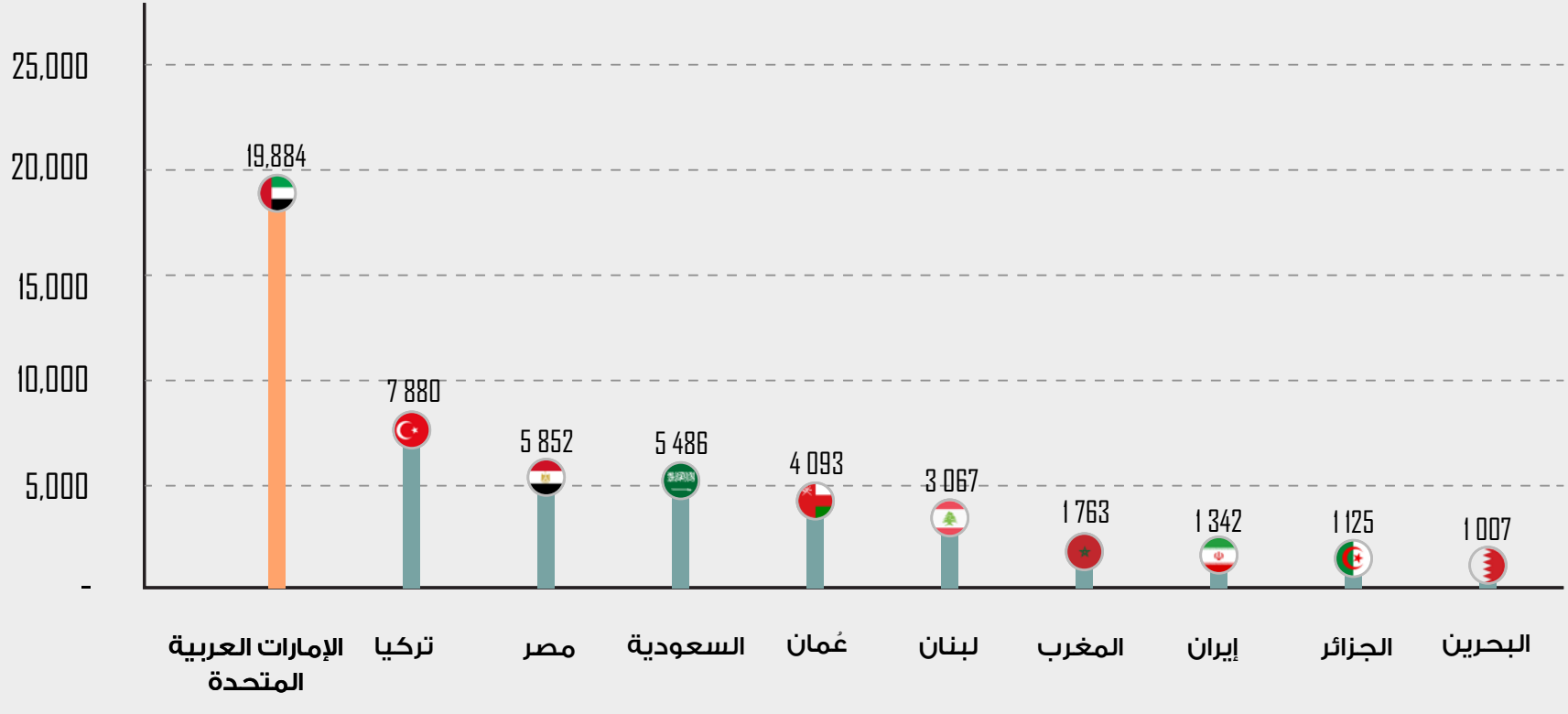


الاستثمار الأجنبي المباشر

حلّت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 40.2 % من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 49.4 مليار دولار قد جاءت تركيا بالمرتبة الثانية بنسبة 15.9 % وبمقدار 7.880 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت مصر بنسبة 11.8 وبمقدار 5.852 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة فقد جاءت السعودية بنسبة 11.1 % وبمقدار 5.486 مليار دولار

الشكل رقم 16

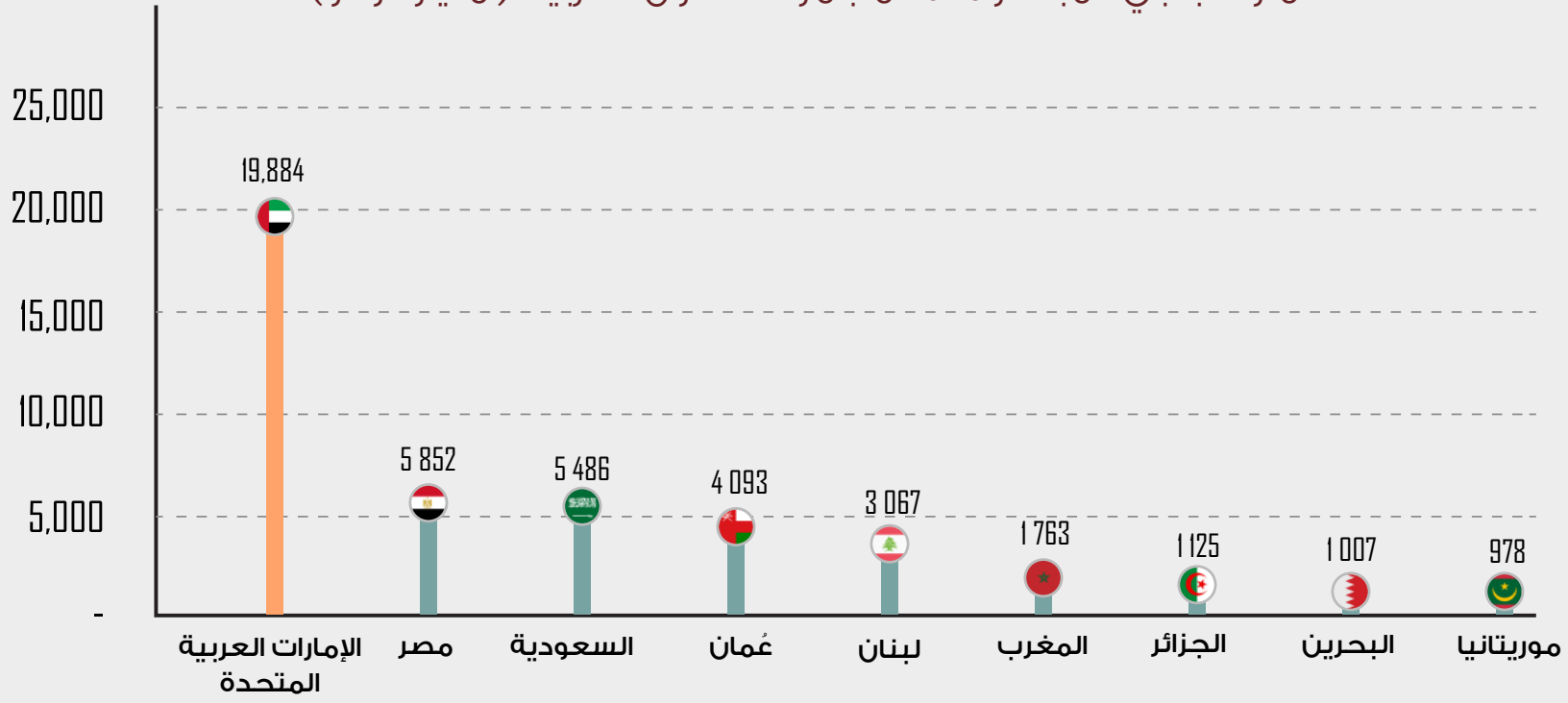
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل 2020 منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مليار دولار



دولة الامارات في المرتبة الأولى بالنسبة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل على مستوى مجموعة الدول العربية بنسبة 49.1 % من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 40.46 مليار دولار وقد جاءت مصر بالمرتبة الثانية بنسبة 14.4 % وبمقدار 5.852مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت السعودية بنسبة 13.5 % وبمقدار 5.486 مليار دولار.

الشكل رقم 17

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر 2020 مجموعة الدول العربية (مليار دولار)



الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الداخل الى دولة الامارات بنسبة 15.2 % عن العام 2019 والذي بلغ 150.896 مليار دولار في العام 2020 مقابل 131.011 مليار دولار في العام 2019.

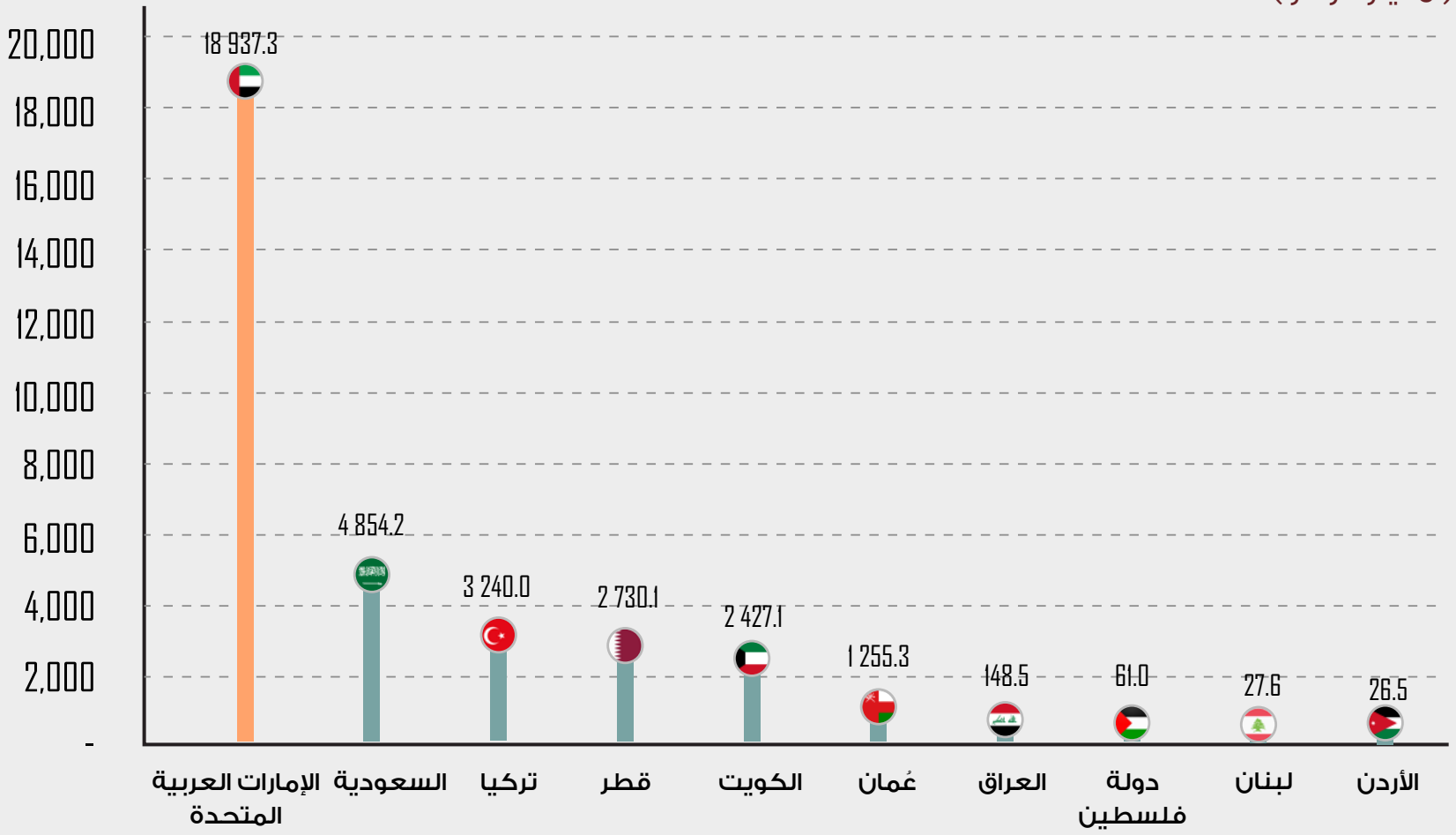
كما تساهم دولة الإمارات من خلال استثماراتها الاستراتيجية التي تتسم بالديمومة في الخارج التي تغطي معظم بلدان العالم في لعب دور هام وفعال في دفع حركة التنمية الاقتصادية بتلك البلدان الشريكة مع المساهمة في خفض نسبة البطالة، وتغطي تلك الاستثمارات عدة قطاعات مثل البنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة والموانئ والشحن والتخزين والخدمات اللوجستية بالاضافة لقطاع الطاقة المتجددة والبديلة والصناعات التحويلية والخدمات الصحية والزراعة والإنشاءات والعقارات وغيرها، وتقدمت دولة الامارات 6 مراتب لتحتل المرتبة 13 عالمياً في العام 2020 بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى دول العالم وذلك وفقاً لتصنيف الاونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي الصادر في يونيو 2021، ولكن انخفضت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من دولة الامارات خلال العام 2020 بمقدار 2.28 مليار دولار وبنسبة تراجع 10.7 %، حيث بلغ اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2020 ما مجموعه 18.937 مليار دولار مقارنةً مع 21.226 مليار دولار 2019 .

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى منطقة غرب آسيا وبنسبة 65.5 % من اجمالي التدفقات من المنطقة والتي بلغت 33.5027 مليار دولار حيث انخفضت التدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 17.7 % عن العام 2019 وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة 14.5 % وبمقدار 4.854 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت تركيا بنسبة 9.65 % وبمقدار 3.240 مليار دولار.

الشكل رقم 18

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج 2020 منطقة غرب آسيا

(مليار دولار)



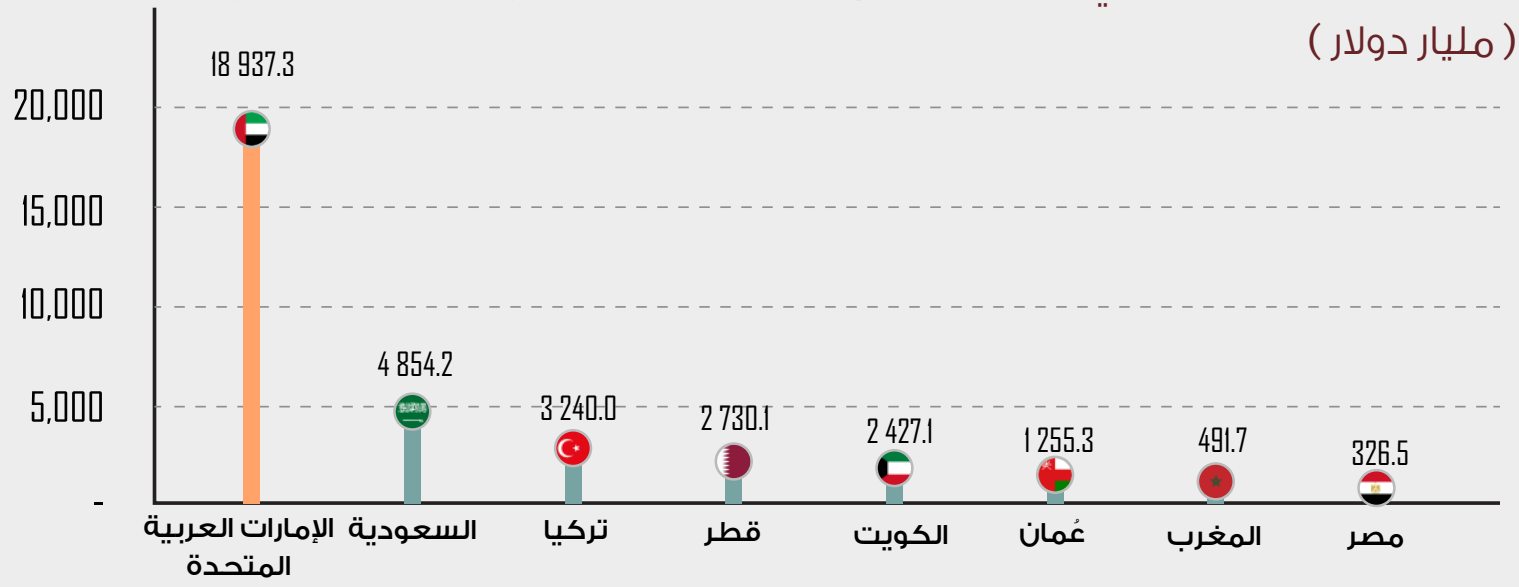
الاستثمار الأجنبي المباشر

احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبنسبة 55 % من اجمالي التدفقات من المنطقة التي بلغت 34.464 مليار دولار وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة 14.08% و بمقدار 4.854 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت تركيا بنسبة 9.4 % وبمقدار 3.240 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة فقد جاءت دولة قطر بنسبة 7.9 % وبمقدار 2.730 مليار دولار.

الشكل رقم 19

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج 2020 منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

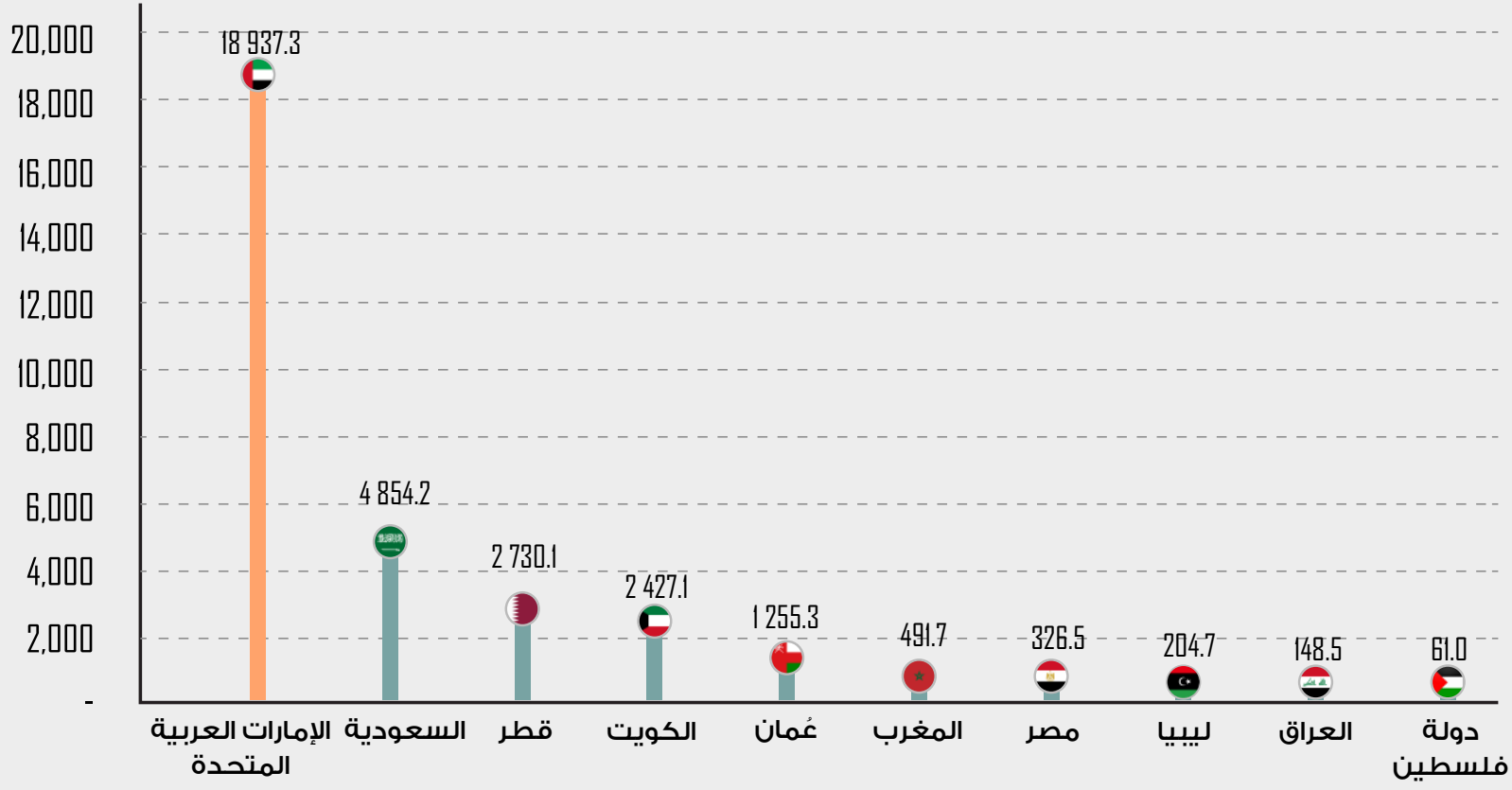
(مليار دولار)



احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج على مستوى مجموعة الدول العربية بنسبة 60.4 % من اجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 31.350 مليار دولار وقد جاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة 15.5% وبمقدار 4.854 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة جاءت قطر بنسبة 8.7% وبمقدار 2.730 مليار دولار، وفي المرتبة الرابعة الكويت بنسبة 7.7% وبمقدار 2.427 مليار دولار.

الشكل رقم 20

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج 2020 مجموعة الدول العربية (مليار دولار)



ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الخارج (الاستثمارات الإماراتية الصادرة الى دول العالم) بمقدار 18.937 مليار دولار وبنسبة 10.25% عن العام 2019 والذي بلغ 203.727 مليار دولار في العام 2020 مقابل 184.790 مليار دولار في العام 2019.

الاستثمار الأجنبي المباشر

جدول (16)

التدفقات والرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج والمشاريع الاستثمارية الجديدة

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل الدولة (مليار دولار)	9.605	10.354	10.385	17.875	19.884
نسبة الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	%11.00	%14.15	%14.20	%23.28	%28.16
نسبة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية (%)	-	%7.80	%0.30	%72.12	%11.24
الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (مليار دولار)	119.054	121.645	127.914	131.011	150.896
نسبة نمو الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	-	%2.18	%5.15	%2.42	%15.18
نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى الناتج المحلي الإجمالي	%33.34	%31.55	%30.30	%31.40	%42.05
تدفقات الاستثمار ات الإماراتية الى دول العالم (مليار دولار)	15.711	14.059	15.079	21.226	18.937
نسبة نمو تدفقات الاستثمارات الإماراتية الى دول العالم	-	%10.51-	%7.26	%40.77	%10.78-

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية الى دول العالم (مليار دولار)	110.493	124.449	166.811	184.79	203.727
نسبة نمو الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية الى دول العالم	-	%12.63	%34.04	%10.78	%10.25
عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب المصدر	227	178	228	256	178
قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب المصدر (مليار دولار)	25.357	12.406	28.839	14.912	6.611
عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب الوجهة	305	333	382	445	375
قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلنة حسب الوجهة (مليار دولار)	10.089	8.791	11.894	13.556	9.531

المصدر: وزارة الاقتصاد – ادارة جذب الاستثمار والمواهب، الأونكتاد،

4.7

القطاع النقدي والمصرفي والمالي

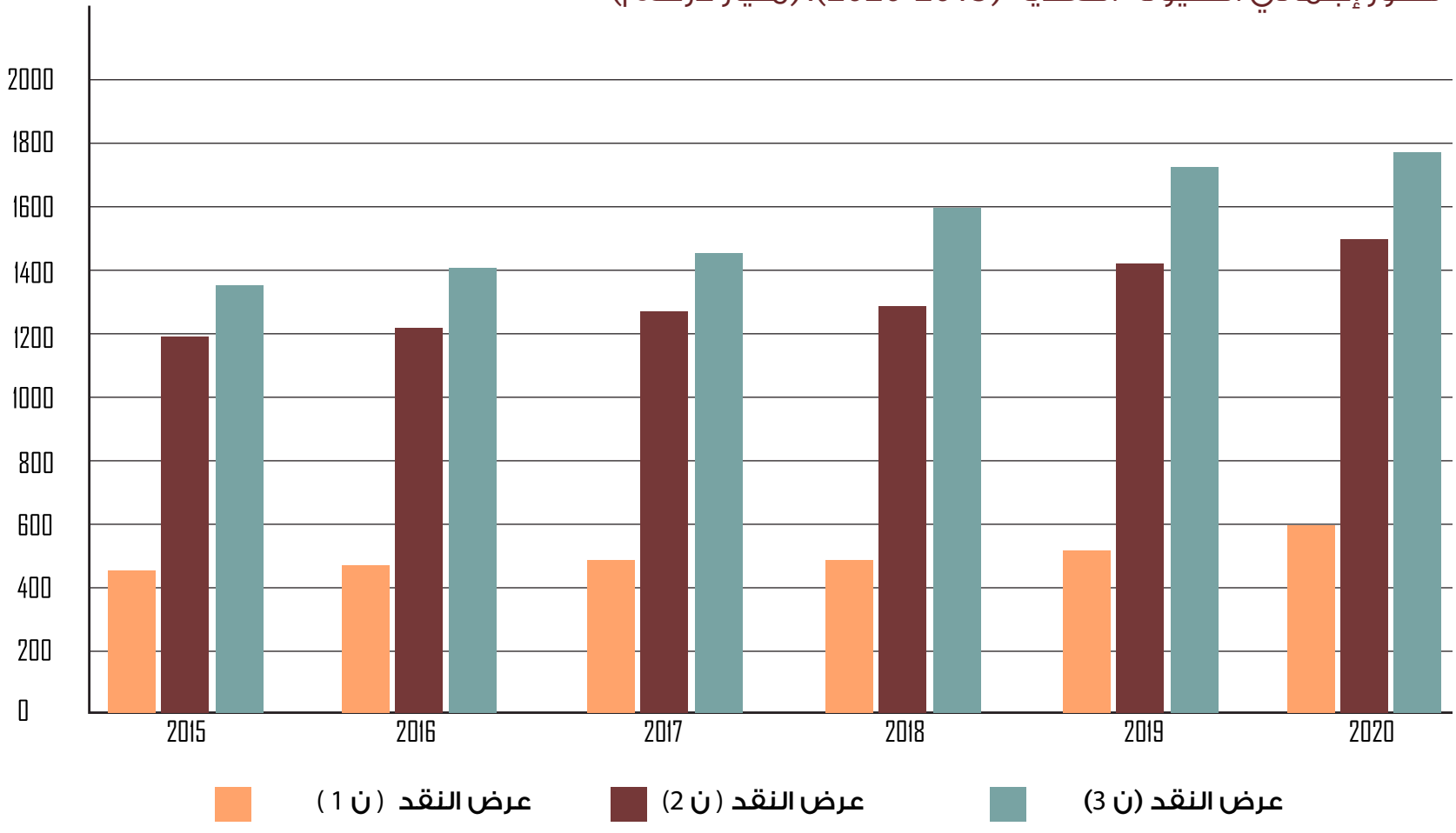
السيولة النقدية

سجل عرض النقد الواسع (ن2) ارتفاعاً بنسبة 4.6 % في عام 2020 ليبلغ 1,478.6 مليار درهم. ويعزى هذا النمو القوي في (ن2) إلى نمو عرض النقد (ن1) بنسبة 16.5%. كما نما عرض النقد الأوسع الذي يشمل الودائع الحكومية (ن3) بنسبة 3.0 % ليبلغ 1,769.4 مليار درهم.



الشكل رقم 21

تطور إجمالي السيولة النقدية (2015-2020)، (مليار درهم)



المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

ن1= النقد المتداول خارج البنوك+ الودائع النقدية (كافة الودائع قصيرة الأجل التي يمكن للمقيمين السحب عليها بدون إخطار مسبق)

ن2= ن1+ شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل للمقمين بالدرهم+ ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)

ن3= ن2+ الودائع الحكومية

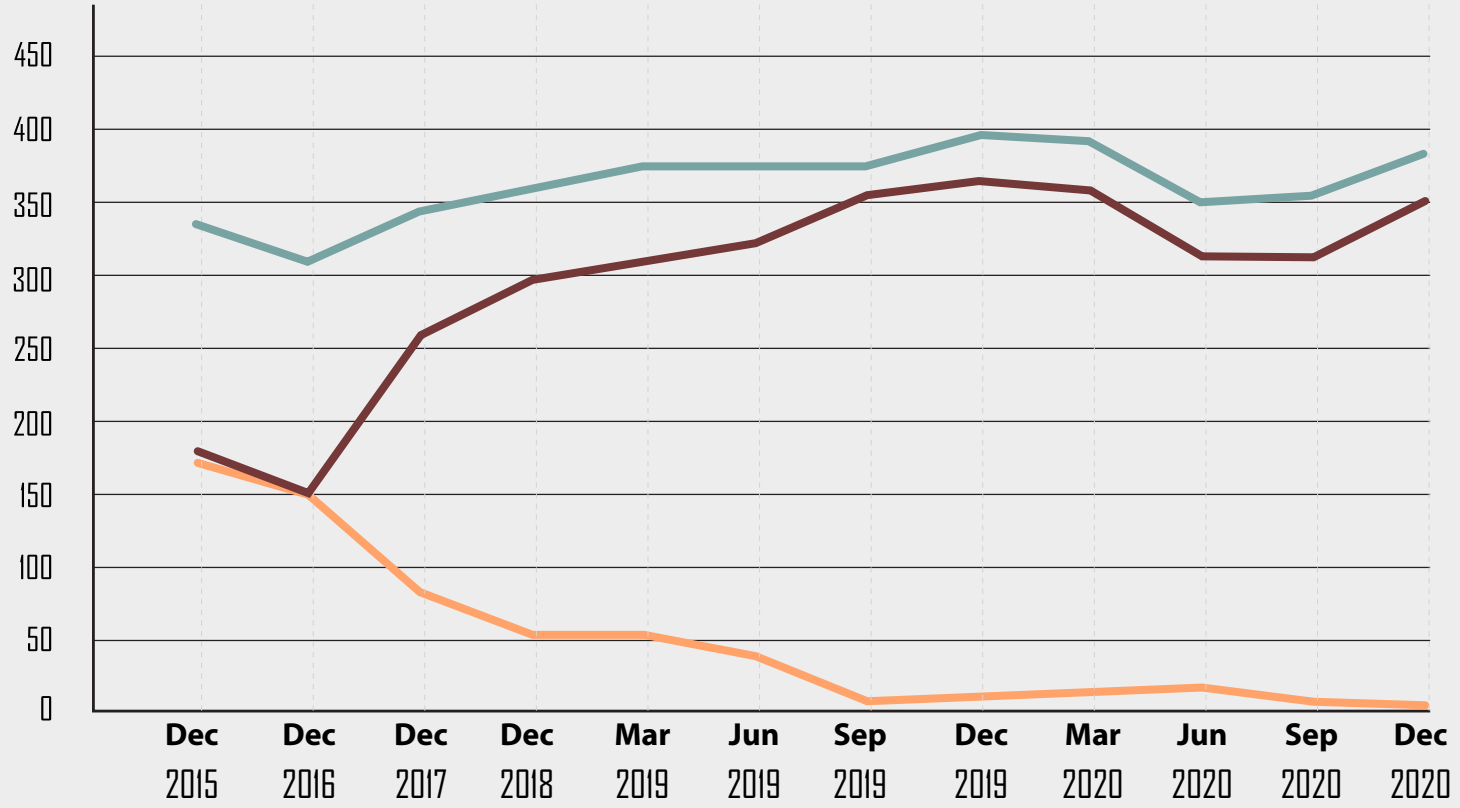


الاحتياطيات الأجنبية

بلغت الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي ما قيمته 381.0 مليار درهم بالصافي في نهاية عام 2020، منخفضة بشكل طفيف وبنسبة -3.3 % عن مستواها في نهاية عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية خلال العام 2020 إلى انخفاض أرصدة الحساب الجاري والودائع لدى البنوك في الخارج بقيمة 17.5 مليار درهم، والأوراق المالية بالعملة الأجنبية بمقدار 5.3 مليار درهم. في المقابل، ارتفعت الأصول الأجنبية الأخرى للمصرف المركزي بمقدار 16.1 مليار درهم.

الشكل رقم 22

تطور الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي، مليار درهم



المصدر : مصرف الإمارات المركزي و وزارة الاقتصاد

الهيكل المصرفي

بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة 58 بنكاً في عام 2020 ، منها 21 بنكاً وطنياً و37 فرعاً لبنوك أجنبية

جدول (17)

هيكل البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2019-2020)

البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
إجمالي عدد البنوك	**59**	**58**
البنوك الوطنية	21	21
البنوك الأجنبية (تتضمن بنوك الأعمال)	38	37
منها بنوك دول مجلس التعاون *	6	6
حصة البنوك الأجنبية في إجمالي الأصول	**% 12.8**	**% 12.6**
البنوك التقليدية (تتضمن بنوك الأعمال)	49	48
البنوك الإسلامية	10	10
حصة البنوك الإسلامية في إجمالي الأصول	**% 18.6**	**% 18.9**

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

تمثل فرع واحد لكل من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر وفرعين من الكويت

إجمالي الائتمان المصرفي

نما إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 1.2 % في عام 2020 ليبلغ 1,779.0 مليار درهم، منه 1,596.7 الائتمان المحلي بزيادة 0.3 % عن عام 2019، و182.3 مليار درهم الائتمان المقدم لغير المقيمين بزيادة سنوية نسبتها 9.8 %.

بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقيم 1,108.3 مليار درهم، مستحوذاً على 69 % من الائتمان المحلي، بينما استحوذت الحكومة والقطاع العام على النسبة المتبقية (31 %).ومع ذلك، فقد كان النمو في الائتمان المحلي في عام 2020 مدفوعاً بزيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام بمقدار 34.6 مليار درهم (18.7 %) عن العام السابق.

وعلى الرغم من انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقيم بنسبة –2.3 % في عام 2020، إلا أن قيمة الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ارتفعت بنسبة 3.7 % لتبلغ 92.8 مليار درهم في نهاية عام 2020.

جدول (18)

تطور الائتمان المصرفي حسب الجهة الممنوحة 2020

البيان	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
اجمالي الائتمان	1779	% 1.20
الائتمان المحلي	1596.7	% 0.3
الحكومة	251.9	% -2.1
القطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)	219.9	% 18.7
القطاع الخاص	1108.3	% -2.3
القطاع التجاري والصناعي [1]	778.8	% -2.9
منها: إجمالي قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة	92.8	% 3.7
الأفراد	329.5	% -0.9
المؤسسات المالية غير المصرفية	16.6	% 8.5
الائتمان لغير المقيمين [2]	182.3	% 9.8

المصدر: مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

1. تشمل الإقراض للمقيمين من الأوراق التجارية المخفضة وشركات التأمين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2. تشمل اقراض (غير المقيمين): إقراض للمؤسسات المالية غير المصرفية والأوراق التجارية المخفضة والقروض والسلف {(القطاع الحكومي والعام، القطاع الخاص (الشركات والأفراد)} بالعملات المحلية والأجنبية.

جدول (19)

توزيع الائتمان المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية 2020

النشاط الاقتصادي	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
التعدين واستغلال المحاجر	14.9	% 40.2
الكهرباء والماء والغاز	27.3	% 20.1
العقار	265.7	% 8.1
النقل والتخزين والاتصالات	84.8	% 48.6
الزراعة	2.2	% 106.6
الإنشاءات	61.8	%(-5.2)
تجارة الجملة والتجزئة	138.7	%(-9.2)
الصناعات التحويلية	73.5	%(-8.6)

وبتحليل توزيع الائتمان المحلي وفق النشاط الاقتصادي، فقد تضاعف الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة بنسبة 106.6 % ليبلغ 2.2 مليار درهم في عام 2020، كما ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع التعدين والمحاجر بنسبة 40.2 %، وقطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 48.6 %، وقطاع " الكهرباء والماء والغاز" بنسبة 20.1 %، وقطاع العقار بنسبة 8.1 %. وفي المقابل ، تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الصناعات التحويلية (8.6- %)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة (9.2- %)، والإنشاءات (5.2- %).

الودائع لدى البنوك

نمت الودائع المصرفية بمقدار 14.4 مليار درهم (0.8 %) في عام 2020 لتبلغ 1,884.5 مليار درهم. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع ودائع المقيمين بنسبة 2.0% لتصل إلى 1,682.1 مليار درهم (89.3 % من إجمالي الودائع المصرفية)،بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة –8.6 % لتبلغ 202.4 مليار درهم.

ويعزى الارتفاع في ودائع المقيمين في عام 2020 إلى نمو ودائع القطاع الخاص بنسبة 4.0 %، وودائع القطاع العام بنسبة 3.9 %.

جدول (20)

توزيع الودائع لدى البنوك حسب الجهة المودعة لعام 2020

البيان	القيمة بالمليار درهم	نسبة النمو السنوية (%)
ودائع مصرفية	1884.5	% 0.8
ودائع المقيمين	1682.1	% 2.0
الحكومة	287.3	% -4.6
القطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)	254.8	% 3.9
القطاع الخاص	1100.1	% 4.0
المؤسسات المالية غير المصرفية	39.9	% -9.9
ودائع غير المقيمين	202.4	% -8.6

المصدر : مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

السلامة المالية للقطاع المصرفي

أظهرت مؤشرات السلامة والمتانة المصرفية والمالية لعام 2020 بأن البنوك العاملة في دولة الإمارات تتمتع برسملة جيدة وسيولة كافية وآمنة، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة 18.4 % كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.2 %، وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 10 % الذي يقتضيه المصرف المركزي وبموجب متطلبات بازل.

جدول (21)

مؤشرات السلامة المالية للبنوك

(2020-2019)

مؤشرات السلامة المصرفية	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
نسبة القروض إلى الموارد المستقرة ا	% 81.0	% 77.6
نسبة الأصول السائلة المؤهلة [2]	% 18.1	% 18.4
نسبة كفاية رأس المال – (الشق1 + الشق2)	% 17.7	% 18.2
منها: الشق 1 (شريحة رأس المال الأولى)	% 16.5	% 17.1
حصة الأسهم العادية من شريحة رأس المال الأولى	% 14.7	% 14.9

المصدر : مصرف الإمارات المركزي ووزارة الاقتصاد

1 نسبة القروض إلى الموارد المستقرة = نسبة إجمالي السلف (صافي الإقراض + صافي الضمانات المالية وخطابات الاعتماد المعززة + إيداعات ما بين المصارف لفترة أكثر من 3 شهور)، إلى حاصل جمع (صافي الأموال الرأسمالية الحرة + إجمالي المصادر المستقرة الأخرى)

2 نسبة الأصول السائلة المؤهلة = (تتضمن النقد في الصندوق والأصول السائلة لدى المصرف المركزي والسندات / الصكوك المؤهلة كما هو منصوص عليه في المادة 33/2015 ومبادئ بازل ولا تتضمن الإقراض بين البنوك) إلى إجمالي الخصوم **

** إجمالي الخصوم = إجمالي الأصول في الميزانية العمومية – (رأس المال والاحتياطيات + جميع المخصصات + إعادة التمويل).

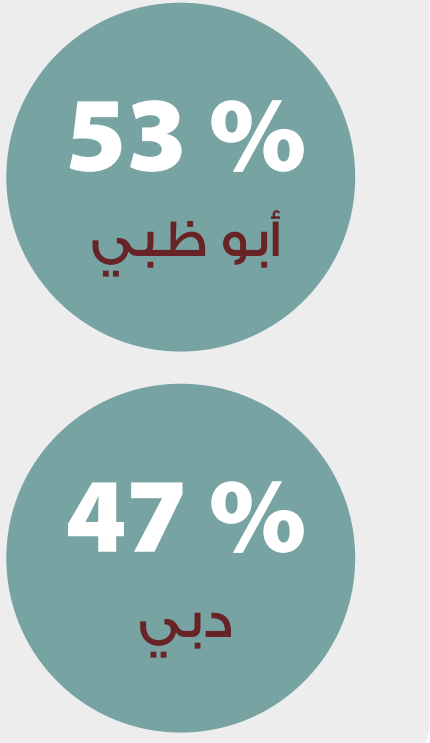
الأسواق المالية

بلغ عدد الشركات المقيدة والمدرجة في الأسواق المحلية 137 في نهاية عام 2020، منها 73 شركة مدرجة في سوق أبو ظبي المالي بنسبة إدراج 53 % من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، و64 شركة مدرجة في سوق دبي بنسبة إدراج 47 % من الإجمالي

انخفض أداء المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة -9.9 % ليبلغ 2,492 في نهاية عام 2020، بينما انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بشكل طفيف وبنسبة -0.6 % ليبلغ 5,045 نقطة. ويعكس هذا الانخفاض الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على الأسواق المالية المحلية.

بلغ إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال المحلية 1,083 مليار درهم في نهاية عام 2020، بارتفاع نسبته 19.6 % عن العام الماضي. وبلغت قيمة التداول الإجمالية 131 مليار درهم، بارتفاع 36.8 % عن عام 2019.

نسبة إدراج الشركات



جدول (22)

المؤشرات الرئيسية لسوق الأوراق المالية (2019 - 2020)

المؤشرات الرئيسية	2019	2020	التغير النسبي (%)
إجمالي عدد الشركات المدرجة	136	137	% 0.7
مؤشر سوق أبوظبي المالي (نقطة)	5,076	5,045	% -0.6
مؤشر سوق دبي المالي (نقطة)	2,765	2,492	% -9.9
إجمالي القيمة السوقية (مليار درهم)	905	1,083	% 19.6
إجمالي حجم التداول (مليار سهم)	51	85	% 66.9
إجمالي قيمة التداول (مليار درهم)	95	131	% 36.8
إجمالي عدد الصفقات	1,044,279	1,489,894	% 42.7

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وهيئة الأوراق المالية والسلع ووزارة الاقتصاد



4.8

المالية العامة

ادى الانخفاض في الايرادات النفطية من 197 مليار درهم عام 2019 الى 153 مليار درهم عام 2020 وانخفاض الايرادات العامة الاخرى من 281 مليار درهم عام 2019 الى 217 مليار درهم عام 2020 ، الى انخفاض الايرادات العامة بموازنة الدولة بنسبة 22.7% من 478 مليار درهم عام 2019 الى 370 مليار درهم عام 2020 . ومع استمرار جائحة كوفيد19 ، تزايد الانفاق العام نتيجة لذلك على كل من الدواعي الصحية واجراءات وحزم الدعم للشركات والمؤسسات المحلية للدولة للنهوض بإقتصاد الدولة بدلاً من الانفاق على البنى التحتية كما في العام 2019 ، ومع تطور الاوضاع الصعبة وتحول تركيز انفاق الدولة على الجانب الصحي دون الجوانب الاخرى لتطوير البنى التحتية لباقي القطاعات والتحول نحو الانفاق على البحوث العلمية والتكنولوجية ، الامر الذي ادى الى انخفاض الانفاق من 442 مليار درهم عام 2019 الى 373 مليار درهم عام 2020 ، بنسبة انخفاض بلغت 15.8% ، ونتيجة لانخفاض الايردات العامة للدولة خلال عام 2020 عن النفقات العامة للدولة لنفس العام ، الامر الذي ادى الى تحقيق عجز في موازنة الدولة خلال العام 2020 بلغ 3.0 مليار درهم .

جدول (23)

الايرادات والمصروفات العامة للدولة للاعوام 2019-2020

البيان	2019	2020	نسبة التغير % 2020/2019
اجمالي الايرادات العامة	478,253	369,623	%-22.7
اجمالي النفقات العامة	442,386	372,661	%-15.8
الفائض / العجز النهائي	35,867	-3,038	%-108.5

المصدر : دولة الامارات العربية المتحدة ، المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء / قاعدة البيانات المفتوحة .

5

السكان والقوى العاملة

السكان

طبقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي تطور عدد السكان بدولة الامارات العربية المتحدة من نحو 9.8 مليون نسمة عام 2019 الى نحو 9.9 مليون نسمة عام 2020 ، بمعدل نمو سكاني بلغ 1% ، ووفقاً للمركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء ، بلغ العدد الاجمالي لسكان دولة الامارات من مواطنين ووافدين مقيمين 9.5 مليون نسمة عام 2019 مقارنة بـ 9.3 مليون نسمة عام 2020 ، بمعدل انخفاض سكاني بلغ 2.1 .

ويقيم في دولة الامارات العربية المتحدة وافدين من حوالي اكثر من 200 جنسية تقيم وتعمل ويتجاوز عددهم عدد سكان الدولة المواطنين ، وتعتبر الجالية الهندية من اكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة ، يليها الجالية الباكستانية ، والبنغالية ، وغيرها من الجنسيات الآسيوية والاوروبية والافريقية .

القوى العاملة

استناداً الى بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء تركزت نسبة المشتغلين من القوى العاملة بدولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2020 في قطاع التشييد بنسبة 17.3% ، شكلت نسبة الذكور فيها 22.1% ، في حين شكلت نسبة الاناث ما نسبته 2.1% ، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات بنسبة اشغال بلغت 13.4% ، شكل الذكور فيها ما نسبته 15.3% في حين شكلت الاناث فيها ما نسبته 7.5% ، تلاها قطاع أنشطة الاسر المعيشية التي تستخدم افراداً بنسبة بلغت 12.6% ، شكل الذكور فيها ما نسبته 5% ، في حين شكلت الاناث ما نسبته 36.7% كما هو مدرج ادناه في الجدول .

في حين بلغ معدل البطالة ما نسبته 4.3% خلال عام 2020 ، وبنسبة زيادة عن عام 2019 والبالغة 2.2% ، نظراً لظروف جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من تعطل القطاعات الاقتصادية في الدولة تبعاً لاجراءات الاغلاق والاحتواء المبكرة .

جدول (24)

توزيع المشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والنوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، 2020

النشاط الاقتصادي	المجموع Total		
	ذكر Male	أنثى Female	المجموع Total
الزراعه والحراجة وصيد الاسماك	% 2.3	% 0.0	% 1.8
التعدين واستغلال المحاجر	% 1.3	% 0.7	% 1.2
الصناعة التحويلية	% 9.7	% 2.5	% 8.0
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	% 0.8	% 0.4	% 0.7
إمدادات المياه، انشطة المجاري وإدارة الفضلات المعالجة	% 0.4	% 0.3	% 0.4
التشييد	% 22.1	% 2.1	% 17.3
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	% 15.3	% 7.5	% 13.4
النقل والتخزيين	% 5.6	% 3.2	% 5.0
انشطة خدمات الاقامه والطعام	% 4.4	% 2.5	% 4.0
المعلومات والاتصالات	% 3.0	% 2.2	% 2.8
الانشطة المالية وانشطة التامين	% 3.4	% 3.4	% 3.4
الانشطة العقارية	% 2.2	% 1.7	% 2.1
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	% 5.6	% 4.6	% 5.4
انشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	% 6.2	% 3.1	% 5.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	% 6.2	% 6.2	% 6.2

النشاط الاقتصادي	المجموع Total		
	ذكر Male	أنثى Female	المجموع Total
التعليم	% 2.1	% 12.0	% 4.5
الانشطة في مجال صحة الانسان والعمل الاجتماعي	% 2.2	% 8.4	% 3.7
الفنون والترفيه والتسلية	% 0.7	% 0.5	% 0.6
أنشطة الخدمات الأخرى	% 1.5	% 1.9	% 1.6
أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً	% 5.0	% 36.7	% 12.6
أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية	% 0.0	% 0.1	% 0.0
غير مبين	% 0.1	% 0.0	% 0.0
المجموع	**% 100**	**% 100**	**% 100**

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء / مسح القوى العاملة 2020.

توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

يشير التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عن عام 2020 الى ان قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 93.1 مليار درهم وبنسبة 18.9% من اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين خلال عام 2020 ، تلاها قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات بقيمة 64.7 مليار درهم وبنسبة 13.1% من اجمالي قيمة التعويضات ، ثم قطاع التشييد والبناء بقيمة 54.6 مليار درهم وبنسبة 11.1% من اجمالي قيمة التعويضات ثم الصناعات التحويلية بقيمة 44.8 مليار درهم وبنسبة 9.1% من اجمالي قيمة التعويضات ، والنقل والتخزين بقيمة 33.9 مليار درهم وبنسبة 6.9% من اجمالي قيمة التعويضات . حيث شكل اجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 291.1 مليار درهم ، وبنسبة 59.1% من اجمالي اجور وتعويضات المشتغلين بالدولة خلال عام 2020 .

جدول (25)

تقديرات تعويضات المشتغلون (حجم الاجور) حسب القطاعات الاقتصادية للاعوام 2019 و 2020 (مليون درهم)

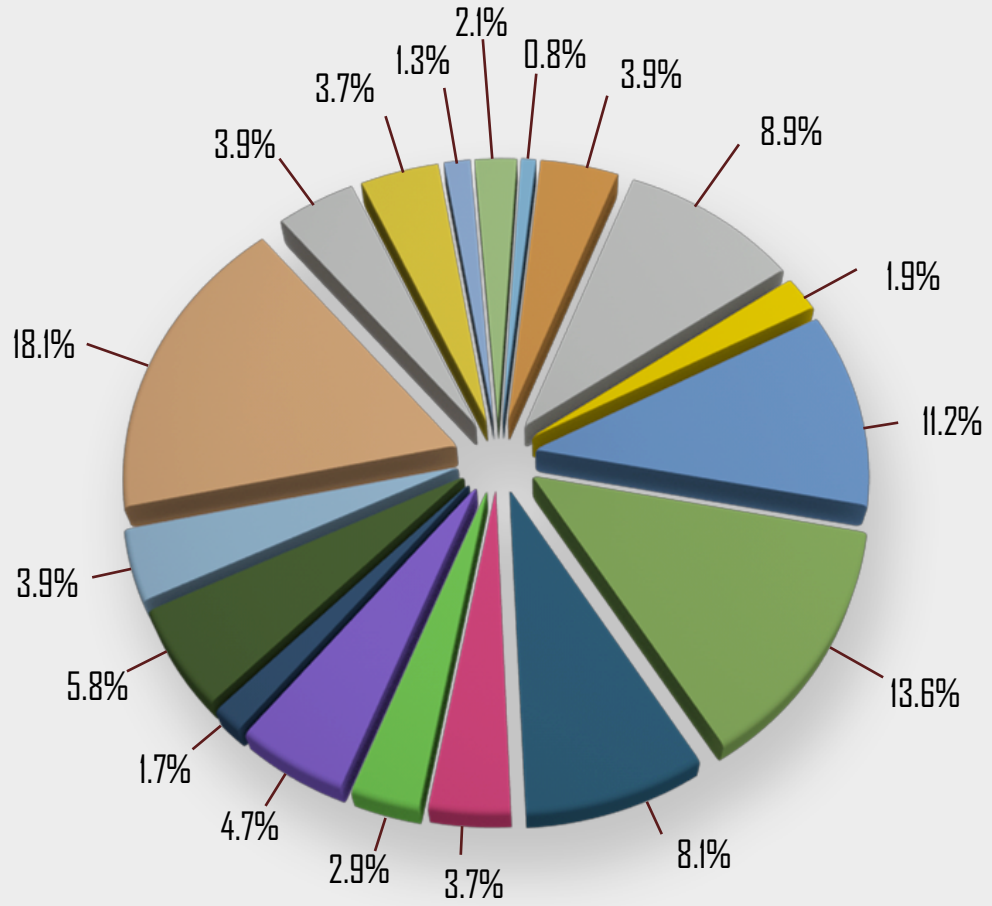
القطاعات	تعويضات المشتغلين 2019	%	تعويضات المشتغلين 2020	%
الزراعة والحراجة وصيد الاسماك	3,962	% 0.8	4,132	% 0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	20,344	% 3.9	19,058	% 3.9
الصناعات التحويلية	46,938	% 8.9	44,827	% 9.1
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	9,839	% 1.9	9,832	% 2.0
التشييد والبناء	59,030	% 11.2	54,568	% 11.1
تجارة الجملة واالتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	71,639	% 13.6	64,720	% 13.1
النقل والتخزين	42,502	% 8.1	33,982	% 6.9
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	19,362	% 3.7	16,089	% 3.3
المعلومات والاتصالات	15,061	% 2.9	14,382	% 2.9

القطاعات	تعويضات المشتغلين 2019	%	تعويضات المشتغلين 2020	%
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	24,864	% 4.7	24,016	% 4.9
الانشطة العقارية	8,890	% 1.7	8,141	% 1.7
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	30,346	% 5.8	28,538	% 5.8
انشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم	20,397	% 3.9	19,781	% 4.0
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	95,388	% 18.1	93,080	% 18.9
التعليم	20,340	% 3.9	20,798	% 4.2
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	19,293	% 3.7	20,355	% 4.1
الفنون والترفيه والترويح وانشطة الخدمات الاخرى	7,076	% 1.3	6,622	% 1.3
انشطة الاسر المعيشية كصاحب العمل	10,801	% 2.1	10,171	% 2.1
المجموع	**526,072**	**% 100.0**	**493,093**	**% 100.0**

المصدر : المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء , قاعدة البيانات المفتوحة .

الشكل رقم 23

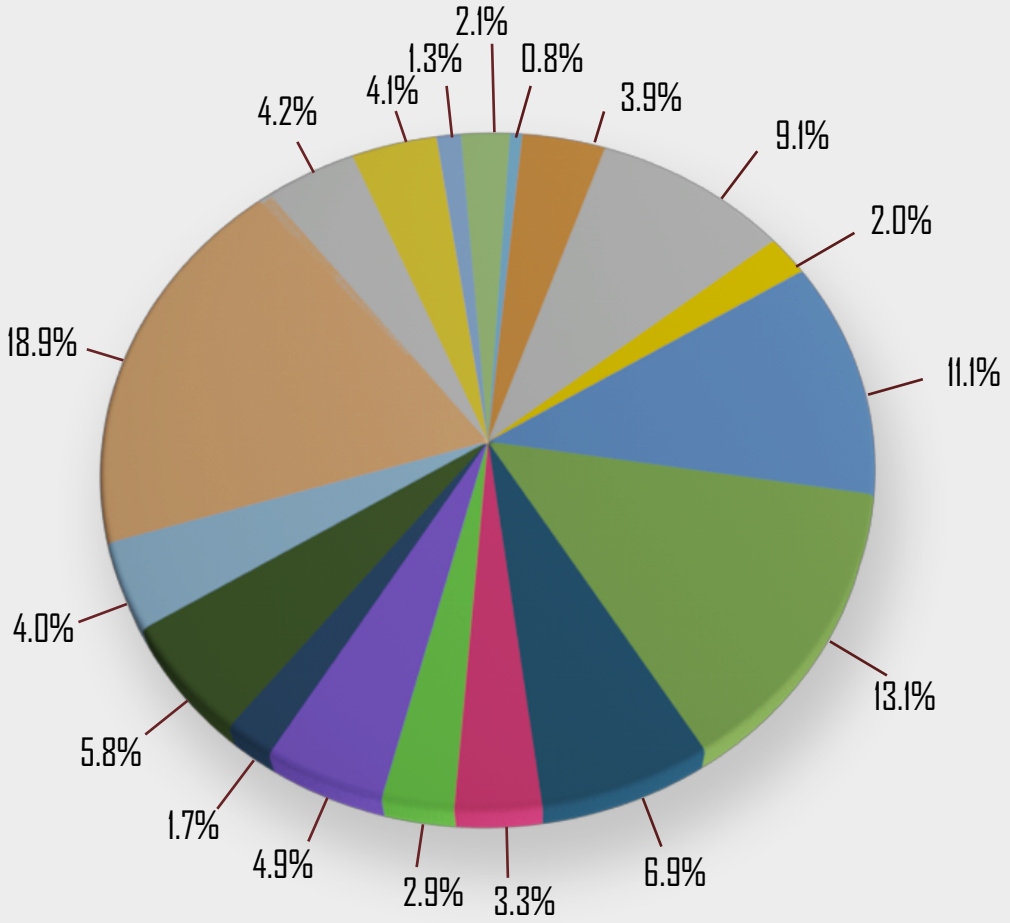
التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2019



- الزراعة والحراجة وصيد الاسماك
- الصناعات الاستخراجية
- الصناعات التحويلية
- الكهرباء والغاز والمياه
- التشييد والبناء
- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات
- النقل والتخزين
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
- المعلومات والاتصالات
- الانشطة المالية وأنشطة التأمين
- الانشطة العقارية
- الانشطة المهنية والعلمية والتقنية
- انشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم
- الادارة العامة والدفاع والضمان
- التعليم
- انشطة الصحة البشرية
- الفنون والترفيه والترويح
- انشطة الاسر المعيشية كصاحب العمل

الشكل رقم 24

التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2020



- الزراعة والحراجة وصيد الاسماك
- النقل والتخزين
- انشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم
- الصناعات الاستخراجية
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
- الادارة العامة والدفاع والضمان
- الصناعات التحويلية
- المعلومات والاتصالات
- التعليم
- الكهرباء والغاز والمياه
- الانشطة المالية وأنشطة التأمين
- انشطة الصحة البشرية
- التشييد والبناء
- الانشطة العقارية
- الفنون والترفيه والترويج
- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات
- الانشطة المهنية والعلمية والتقنية
- انشطة الاسر المعيشية كصاحب العمل

6

قضايا اقتصادية

دراسة حول " قياس اثر توحيد العطلات الرسمية بين القطاعين العام والخاص "



تم تحديد العطلات الرسمية التالية

في 5 مارس 2019، اعتمد مجلس الوزراء قرار رقم (34م/9و/ لسنة 2019) بشأن توحيد العطلات الرسمية في القطاعين العام والخاص بالدولة، وبموجب القرار تم تحديد العطلات الرسمية للقطاع الحكومي 2019–2020، ومنح القطاع الخاص عطلات رسمية مماثلة، وبما مجموعه 14 يوماً عطلة رسمية سنوية للقطاعين معاً، وذلك بهدف تعزيز التواصل والتوازن فيما بينهما، ودعم الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته

- راس السنة الهجرية
- راس السنة الميلادية
- عيد الفطر
- وقفة عرفة
- عيد الأضحى
- المولد النبوي الشريف
- يوم الشهيد
- العيد الوطني لدولة الإمارات

هدف الدراسة

تهدف الدراسة لقياس الأثر الاقتصادي لتوحيد العطلات الرسمية بين القطاعين العام والخاص وذلك على المستويين الجزئي والكلي من خلال قياس ما يلي:

- الأثر على درجة التواصل والتوازن وقوة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، من خلال قياس مستوى الاستجابة لشركات القطاع الخاص لقرار مجلس الوزراء.
- الأثر الكلي على النشاط الاقتصادي غير النفطي من خلال قياس أثر زيادة العطلات على الإنتاج الكلي لشركات القطاع الخاص وعلى إنتاجية العاملين في الشركة.
- الأثر على الصحة النفسية والجسدية ومستوى السعادة والرضى لدى العاملين في القطاع الخاص.
- الأثر على التوطين في القطاع الخاص.
- تحديد الكلفة/ المنفعة الاقتصادية الإجمالية لتوحيد العطلات على شركات القطاع الخاص.

منهجية الدراسة

بالاستعانة بدوائر التنمية الاقتصادية لإمارتي دبي وأبو ظبي، تم اختيار عينة عشوائية متنوعة من شركات القطاع الخاص مكونة من 46 شركة في إمارتي دبي وأبو ظبي موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية ذات الأهمية النسبية المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

تم إعداد استبيان الكتروني موجه للموارد البشرية في الشركات الخاصة يقيس ما يلي:

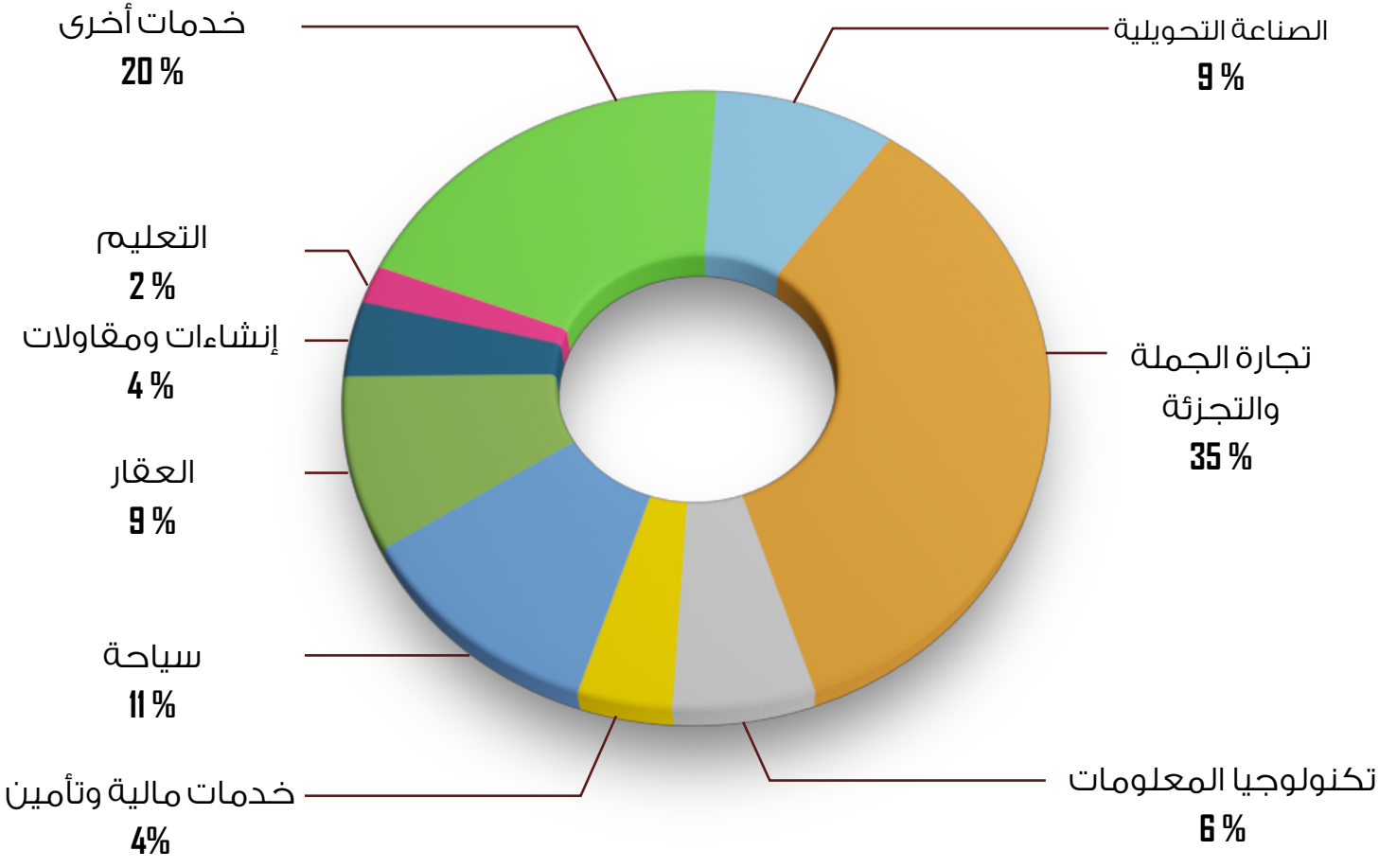
- مدى التزام الشركة بمنح الإجازات المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء
- إنتاجية العامل/ مستوى الأداء
- مستوى إنتاج الشركة
- نسبة التوطين
- نسبة الإجازات المرضية (تحسن الصحة الجسدية والنفسية)
- نسبة الرضى والسعادة في بيئة العمل
- الرضى العام للشركات عن القرار

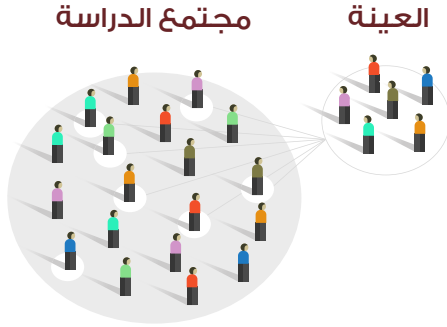
توزيع العينة ومجتمع الدراسة

الشكل رقم 25

أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية

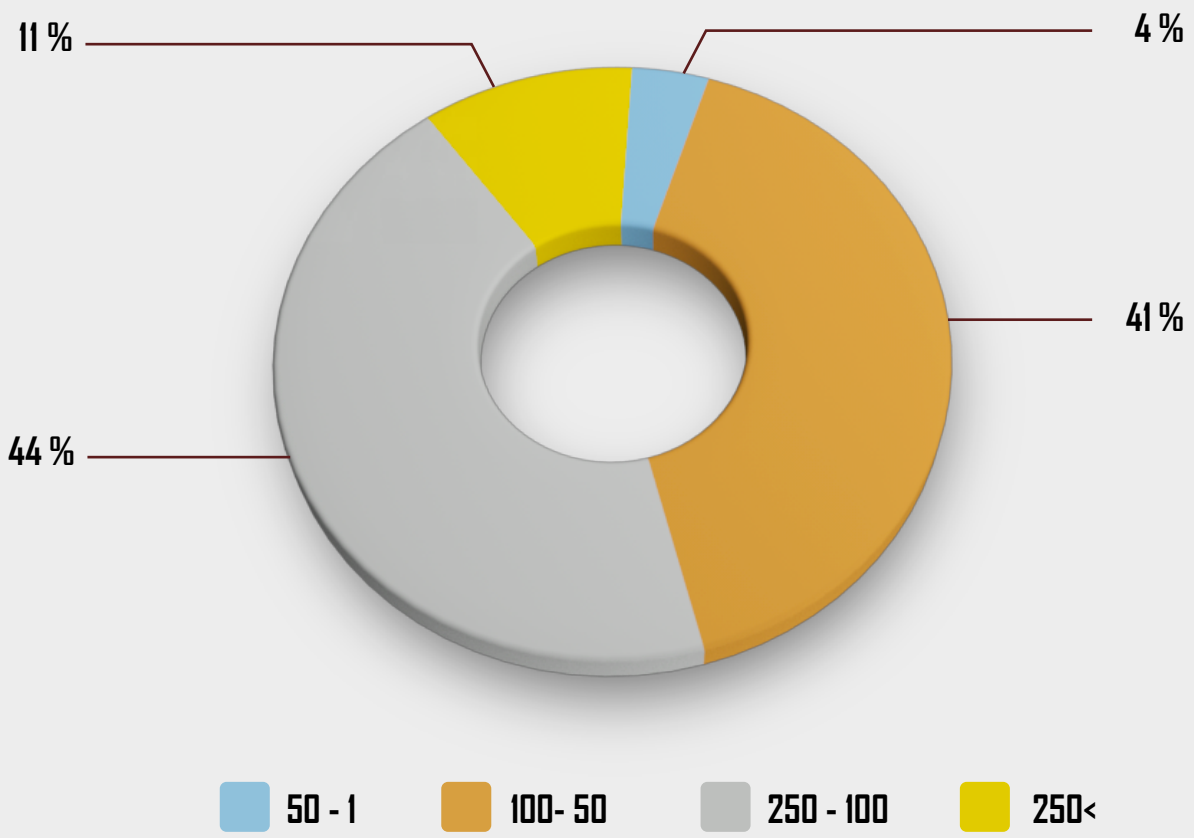
شملت عينة الدراسة 46 شركة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية في إمارتي دبي وأبو ظبي





الشكل رقم 26

توزيع الشركات حسب عدد الموظفين



نتائج الدراسة

أولاً: التزام شركات القطاع الخاص بمنح العطلات الرسمية

تلتزم شركات القطاع الخاص بمنح العطلات الرسمية المذكورة في قرار مجلس الوزراء كما يلي:

تلتزم (96 - 100)% من الشركات الخاصة بمنح العطل الرسمية التالية:

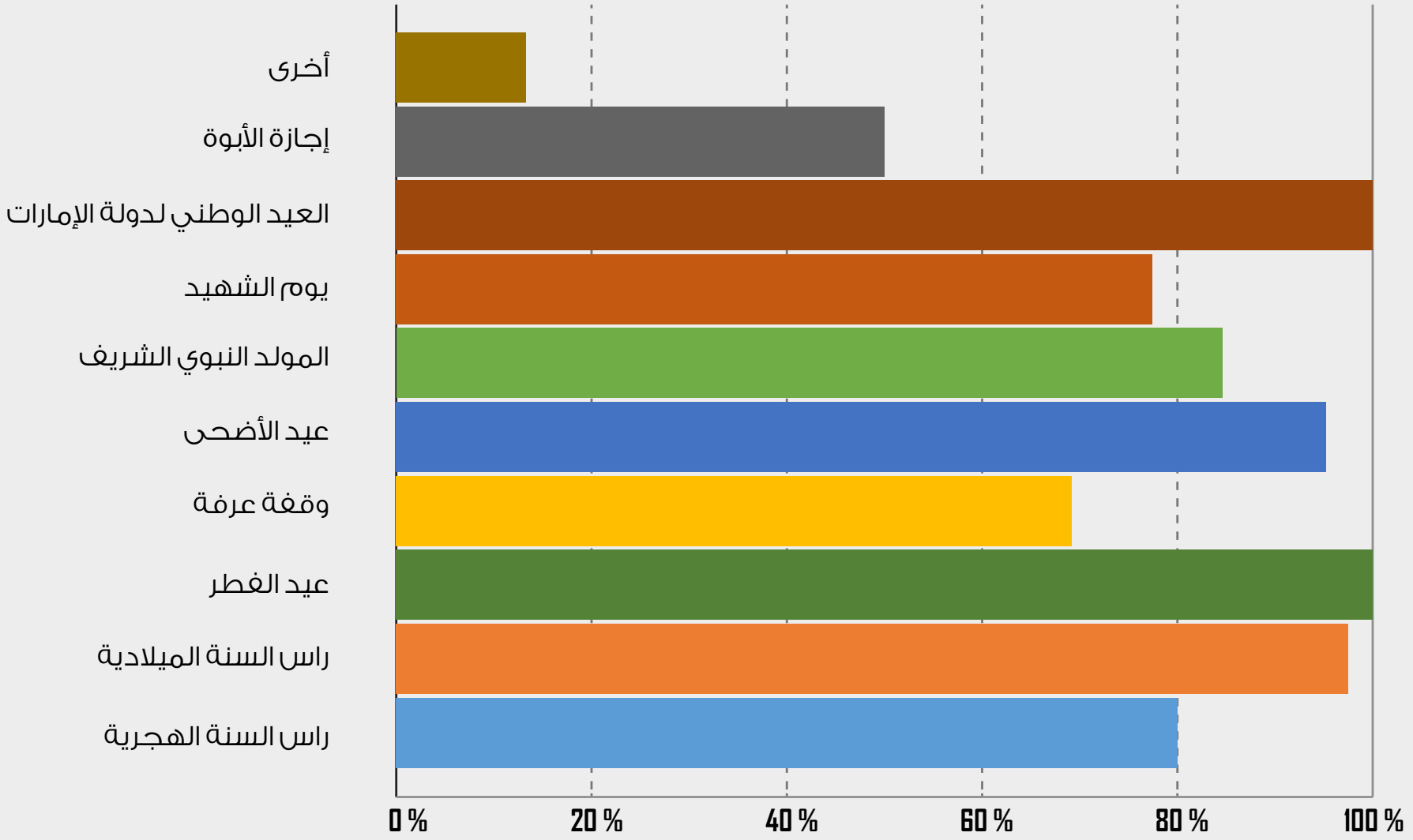
- عيد الفطر
- عيد الأضحى
- رأس السنة الميلادية
- العيد الوطني

تلتزم (67 - 85)% من الشركات الخاصة بمنح العطل الرسمية التالية:

- المولد النبيوي الشريف
- رأس السنة الهجرية
- يوم الشهيد
- وقفة عرفة

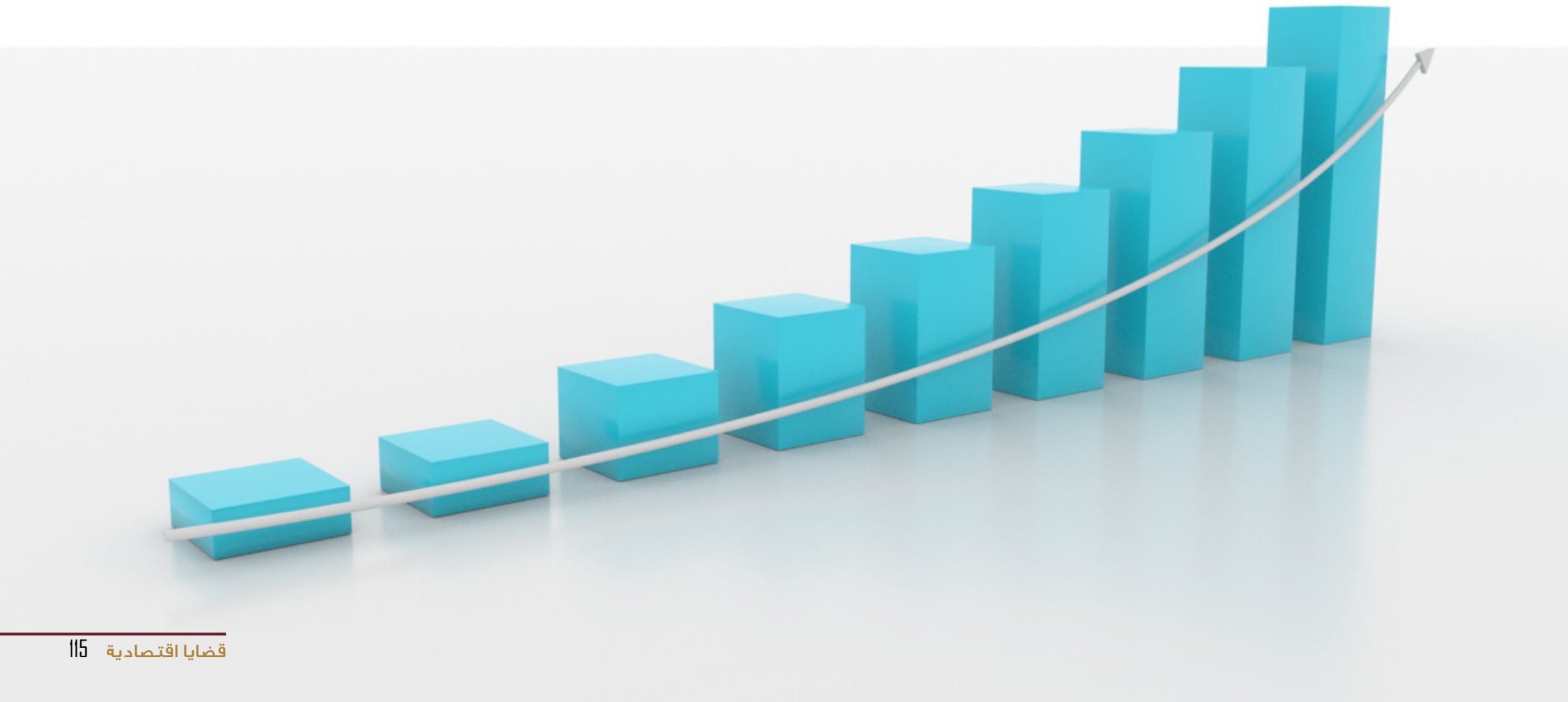
فيما يتعلق بالإجازات الأخرى غير المذكورة في قرار مجلس الوزراء، تمنح 50 % من الشركات موظفيها إجازة الأبوة، كما تمنح 15 % من الشركات إجازات أخرى لموظفيها في الأعياد الدينية المختلفة، والحج والزواج، والأمومة، والدراسة، وموت الأقارب، وغيرها

الشكل رقم 27


أخرى
إجازة الأبوة
العيد الوطني لدولة الإمارات
يوم الشهيد
المولد النبوي الشريف
عيد الأضحى
وقفة عرفة
عيد الفطر
راس السنة الميلادية
راس السنة الهجرية
0 %
20 %
40 %
60 %
80 %
100 %

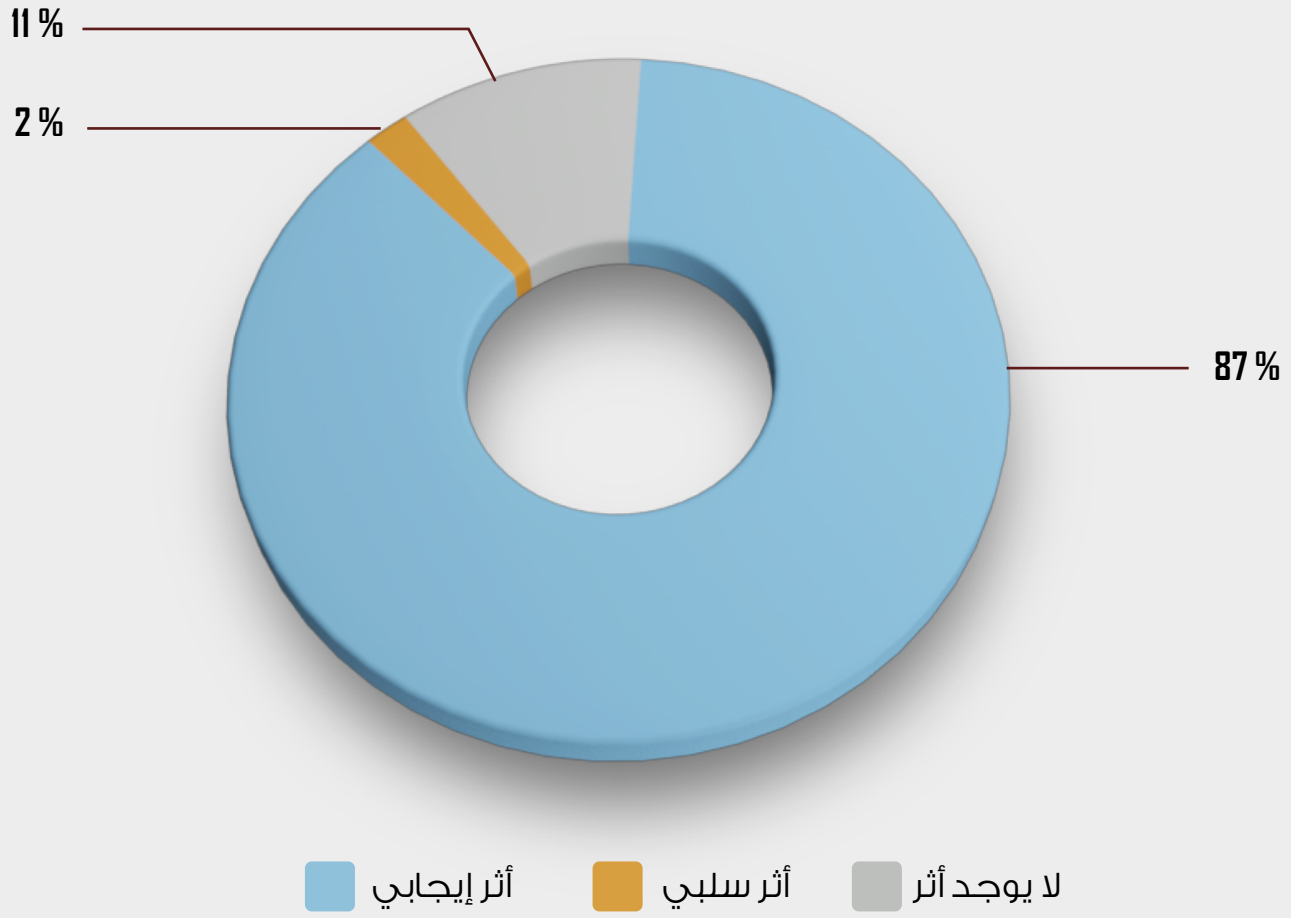
ثانياً: أثر توحيد العطلات الرسمية على حجم الانتاج الكلي للشركات في القطاع الخاص

ارتفع حجم الإنتاج الكلي في 87% من الشركات نتيجة ارتفاع عدد أيام العطلات الرسمية



الشكل رقم 28

أثر توحيد العطلات الرسمية على الإنتاج الكلي للشركة



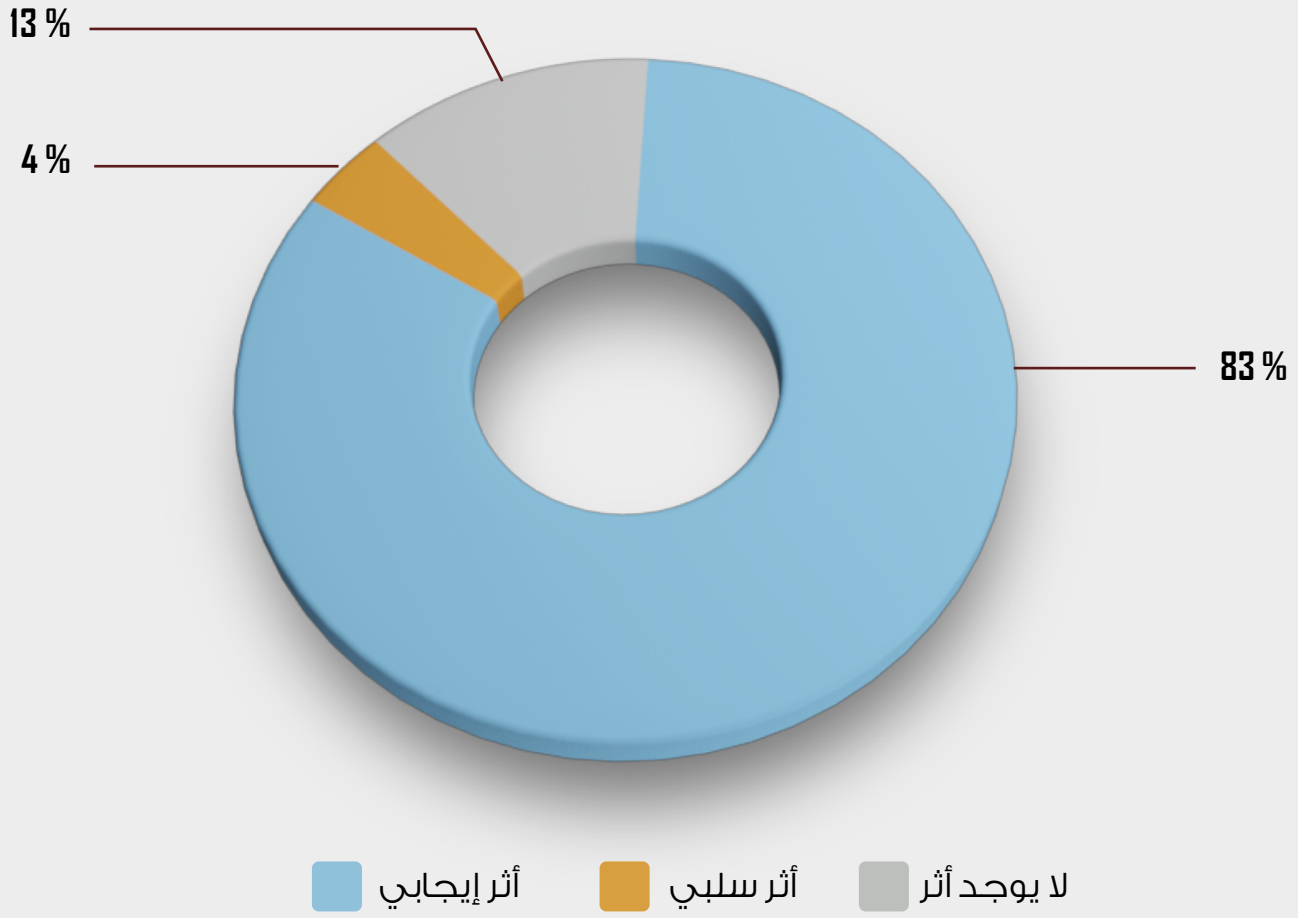
ثالثاً: أثر توحيد العطلات الرسمية على متوسط انتاجية العامل أو مستوى الأداء للعاملين في القطاع الخاص

أثر ارتفاع عدد العطلات الرسمية بشكل إيجابي على زيادة إنتاجية العاملين ومستوى أدائهم في 83% من شركات القطاع الخاص



الشكل رقم 29

أثر توحيد العطلات الرسمية على إنتاجية العامل ومستوى الأداء



رابعاً: أثر توحيد العطلات الرسمية على التوطين في شركات القطاع الخاص

أثر ارتفاع عدد العطلات الرسمية بشكل إيجابي على استقطاب العمالة المواطنة في 41 % من شركات القطاع الخاص

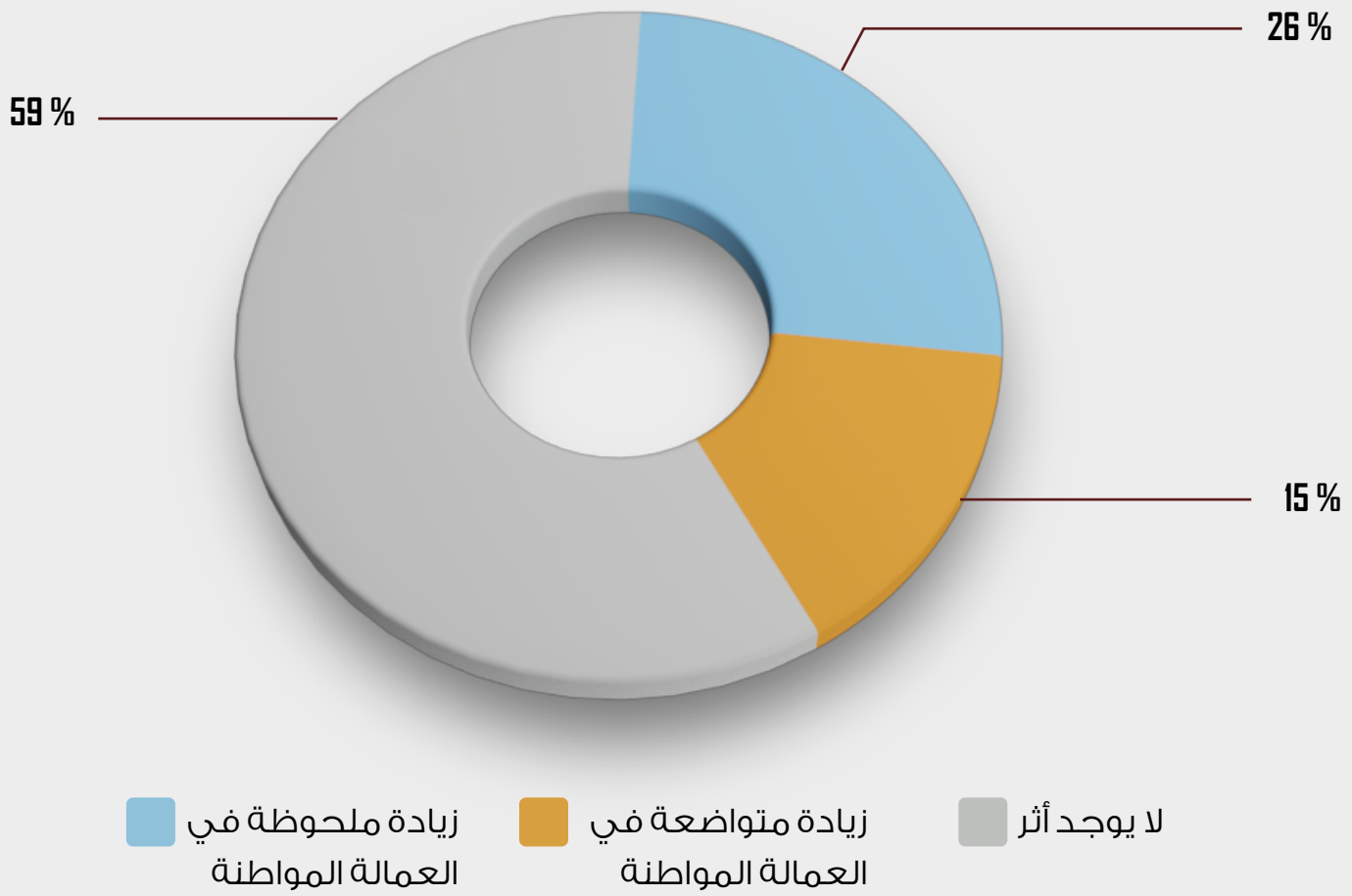


توطين
TAWTEEN

سوق عمل ممكن للمواطنين جاذب للكفاءات

الشكل رقم 30

أثر توحيد العطلات الرسمية على استقطاب العمالة المواطنة



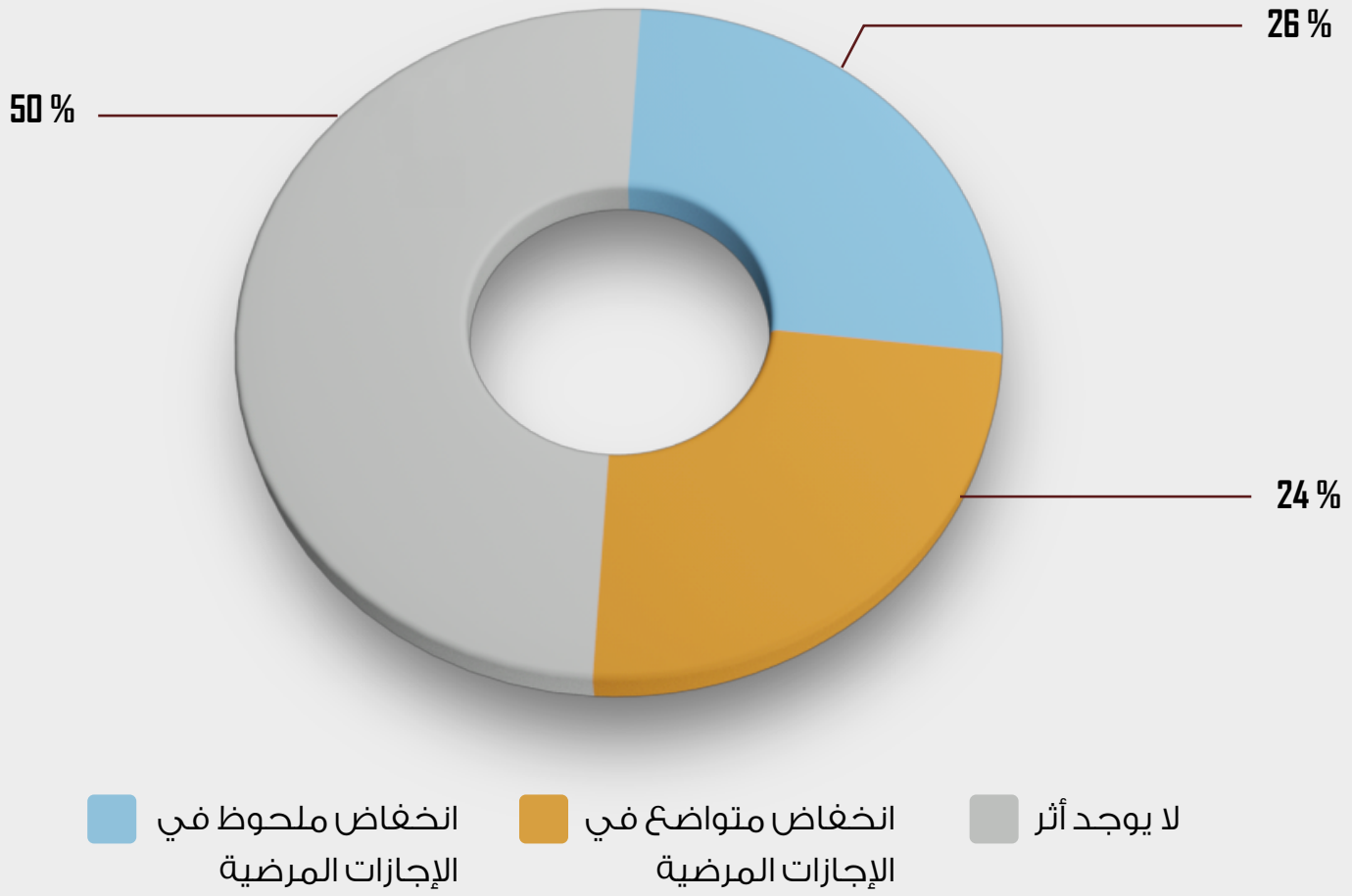
خامساً: أثر توحيد العطلات الرسمية على تحسين الصحة النفسية والجسدية للعاملين في الشركات الخاصة

أثر ارتفاع عدد العطلات الرسمية بشكل إيجابي على تخفيض عدد الإجازات المرضية للعاملين في 50 % من شركات القطاع الخاص، مما يعكس زيادة الصحة النفسية والجسدية للعاملين.



الشكل رقم 31

أثر توحيد العطلات الرسمية على انخفاض الإجازات المرضية للعاملين



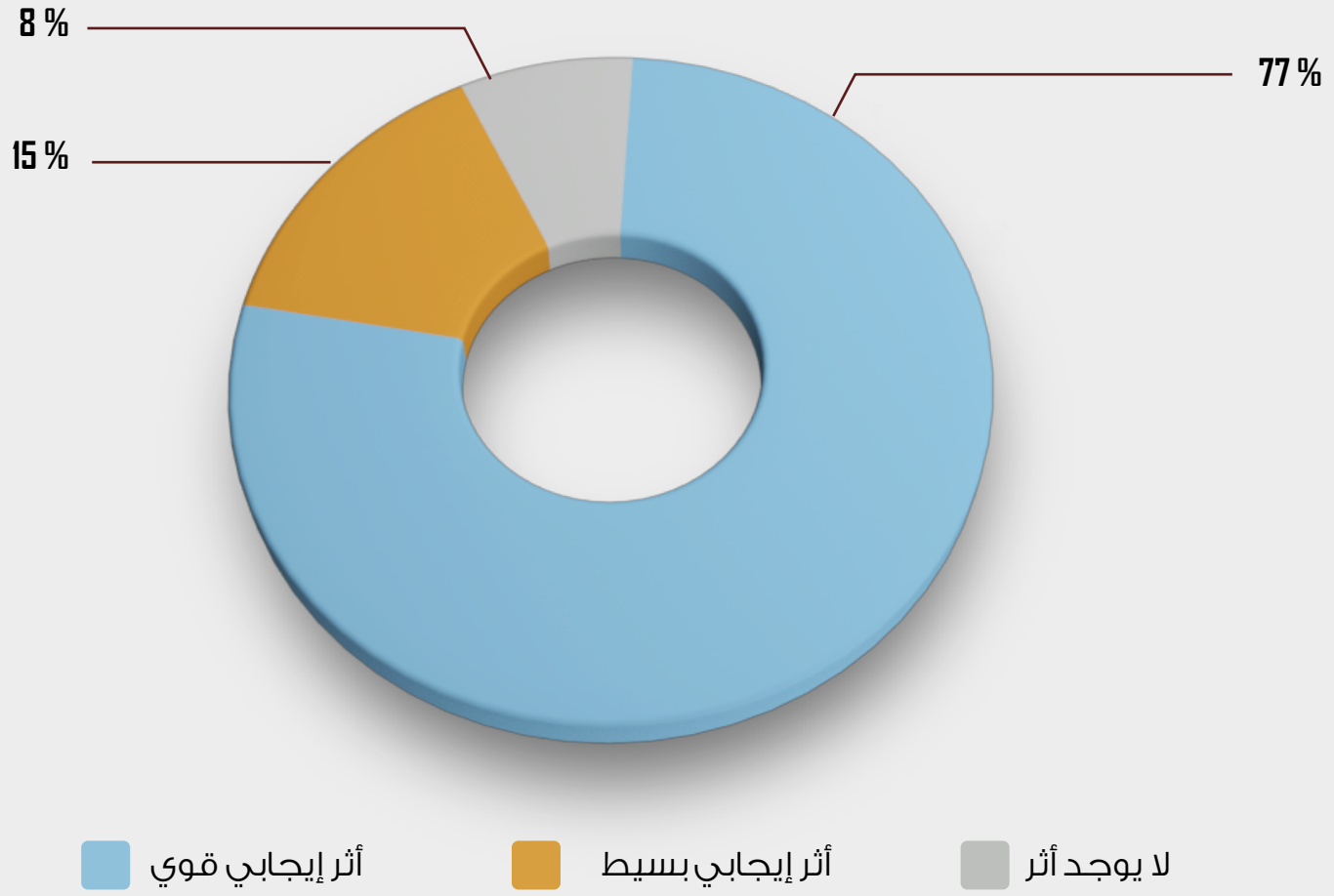
سادساً: أثر توحيد العطلات الرسمية على رفع مستوى رضا العاملين في شركات القطاع الخاص

ارتفع مستوى رضى العاملين في 92 % من شركات القطاع الخاص



الشكل رقم 32

أثر توحيد العطلات الرسمية على مستوى رضى العاملين



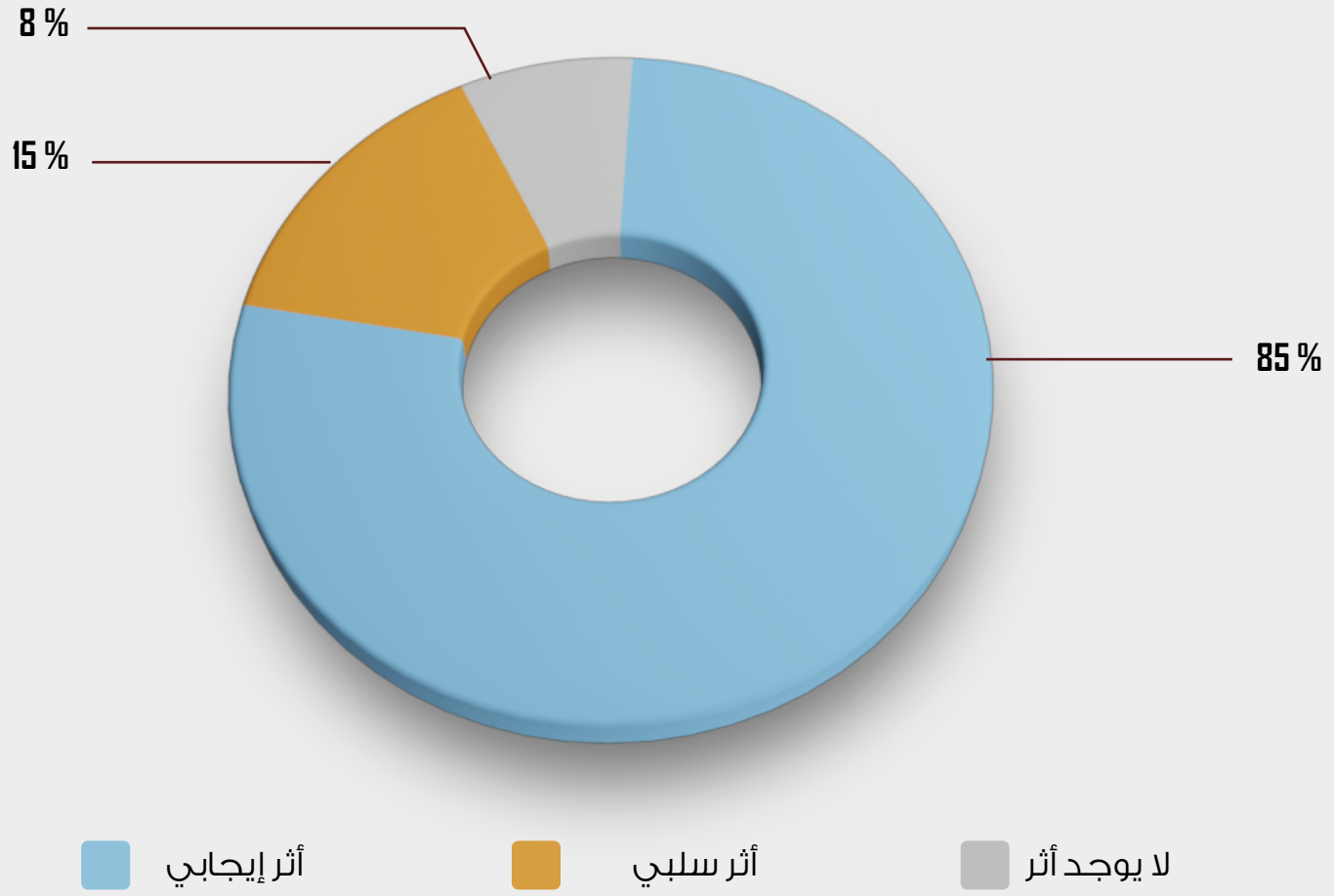
سابعاً: الانطباع العام لشركات القطاع الخاص حول أثر توحيد العطلات الرسمية بين القطاعين العام والخاص

85 % من شركات القطاع الخاص لديها انطباع إيجابي بشكل عام عن أثر توحيد الرسمية بين القطاعين العام والخاص



الشكل رقم 33

الانطباع العام للشركات حول أثر توحيد العطلات الرسمية



النتيجة النهائية والتوصيات

النتيجة النهائية لأثر توحيد العطلات الرسمية

تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القطاع الخاص من خلال تحقيق مكاسب في الإنتاجية وزيادة النشاط والإيجابية في بيئة العمل.

تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. وقد ظهر هذا جلياً من خلال التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق القرار من جهة، والانطباع العام الإيجابي للقرار لدى شركات القطاع الخاص من جهة أخرى، مما يعكس الرضى العام للقائمين والعاملين في شركات القطاع الخاص.

توفير بيئة جاذبة للمواطنين للعمل في القطاع الخاص، مما يدعم جهود الحكومة في تحقيق هدف الأجندة الوطنية في زيادة نسبة التوطين في القطاع الخاص.







التوصيات



التحسين المستمر في بيئة العمل وخلق ظروف عمل جيدة وجاذبة للمواطنين للعمل في القطاع الخاص، وبما يدعم ملف التوطين.

التقييم المستمر للقرارات والسياسات الحكومية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بصفته محرك أساسي للنشاط الاقتصادي للدولة.

7

التوقعات الخاصة بالاقتصاد الاماراتي لعامي 2021 و 2022

توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل اقتصاد دولة الإمارات نمواً تصاعدياً بداية من العام الجاري 2021 وحتى عام 2026، معززاً بتحسن أداء الاقتصاد النفطي وغير النفطي والسياسات المحفزة للاقتصاد الكلي وانتعاش الحركة السياحية. ووفقاً لتقديرات الصندوق، التي جاءت ضمن إصدار شهر أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو اقتصاد الإمارات هذا العام 2.2% قبل أن يرتفع العام المقبل 2022 إلى 3% ويستمر في النمو حتى العام 2026 بمتوسط نمو قدره 3.3%.

ويتوقع ظهور تحسن لافت في فائض الحسابات الجارية للإمارات التي من المتوقع أن تقفز من ما يعادل 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي، إلى 9.7% من الناتج العام الجاري، وإلى 9.4% العام المقبل، وبنحو 8.3% حتى العام 2026.

ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في الدولة خلال العام الجاري ليصل إلى 2%، مقارنة مع انكماش قدره 2.1% في العام الماضي، وأن يرتفع بشكل طفيف العام المقبل ليصل إلى 2.2%.

كما يتوقع نمو الاقتصاد غير النفطي في الإمارات بنسبة 3% خلال العام الجاري بدعم السياسات المحفزة للاقتصاد الكلي وانتعاش السياحة والانشطة المرتبطة بإكسبو 2020 دبي، والاستجابة الصحية المبكرة والقوية. والتأكيد على أن التعافي الاقتصادي في الإمارات بدأ يكتسب زخماً جديداً، وتوقع تحسن أداء الاقتصاد النفطي بصورة أكبر على المدى المتوسط، وأن يسهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في رفع رصيد الموازنة المالية والخارجية.

كما يتوقع مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي(المصرف المركزي) أن يصل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذا العام 2021 إلى 4.2% ، مع توقع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني بنسبة 8.3% . وبالنسبة لعام 2022 ،يتوقع المصرف المركزي تعافي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل كامل والبالغ 8.3% وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني بنسبة 9.3%. ومع ذلك، تتضمن التوقعات الاقتصادية حالة استثنائية من عدم اليقين في ظل تداعيات كوفيد-19 وبالتالي فإن تلك التوقعات خاضعة للتعديلات.

وبينما زادت الودائع في البنوك على اساس سنوي ، انخفض اجمالي الائتمان ، وبشكل عام فقد ظلت مؤشرات السلامة المالية في حالة جيدة خلال هذه الفترة ، وذلك على خلفية التأثير الايجابي لخطة الدعم الاقتصادي والشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي وانتعاش الاقتصاد تدريجياً . إن الإمارات تحركت بسرعة لمواجهة التبعات والتأثيرات الصحية والاقتصادية للجائحة، وأكدت على تنامي توجه التعافي الاقتصادي، حيث تمكنت الإمارات من تطعيم 95 % من السكان بجرعة واحدة على الأقل، ما يسهم في تعزيز مسار التعافي. ويتوقع أن يتواصل مسار التعافي الاقتصادي التدريجي هذا العام بفضل سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة.

ومن التدابير التي يمكن للإمارات اعتمادها في الفترة المقبلة لتعزيز النمو، توفير محفزات مالية وإصلاحات هيكلية جديدة ، كإعتماد تدابير تستقطب أصحاب الخبرات ودعم التوظف في القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والتجارة وإعطاء الأولوية لجني مزايا التكنولوجيا لضمان فعاليتها وللتأكد من شمول مخرجاتها.

